جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
رسالة
لنيل **شهادة الماجستير**
في **علم الاجتماع السياسي.**

الانتخابـــات المحليـــــــــة في الجزائـــــــــــر
طبيعة السلـــــوك الانتخابـي بمدينة مازونة أنموذجا.

اعداد الطالبـــة:
بلعـــربي حفيظـــة

اشراف الأستـــاذ:
د. زاوي مصطفـــى

تشكيلة لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
بن ترمول عبد العزيز	استاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة وهران 2
الزاوي مصطفـــى	استاذ محاضر أ	مقررا	جامعة وهران 2
نجـــاح مبـــارك	استاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة وهران 2
مرضـــي مصطفـى	استاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة وهران 2

الموسم الـــجامعي
2016/2015

إهداء...

إلى روح أمي....

أهدي ثمرة جهدي

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل، وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات.

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " الدكتور زاوي مصطفى" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

ولا يفوتنا أن نشكر اللجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا العمل.

فهــرس الدراســـــــة

كلمة شكر و تقدير

فهرس الدراسة

مقدمــة..... أ- هـ

الفصل الأول: تقديم نظري و منهجــي للدراســة.

أسباب اختيار الموضوع..... 18.

أهمية الدراسة..... 19.

إشكالية الدراسة ..... 19.

فرضيات الدراسة ..... 20.

المعالجة المنهجية..... 21-23.

تقنيات الدراسة..... 22- 23.

الاطار المكاني للدراسة ..... 24.

الاطار الزماني للدراسة..... 25.

مجتمع البحث..... 26.

الاطار البشري للدراسة ..... 27.

المقاربة النظرية للدراسة..... 28.

مفاهيم الدراسة ..... 30.

الفصل الثاني: السلطة السياسية و النظام السياسي الجزائري.

تمهيد: السلطة السياسية.

1-تعريف السلطة السياسية..... 39.

2-أنواع السلطات ..... 50.

3-أهمية السلطة ..... 53.

4-حدود السلطة ..... 54.

5-السلطة المحلية..... 55.

6-مفهوم الثقافة السياسية..... 56.

7-الثقافة السياسية و الانتخابات..... 60 .

8-المشاركة السياسية..... 61.

9-مراحل المشاركة السياسية..... 63.

10- مستويات المشاركة السياسية..... 64.

11- النظام السياسي الجزائري .... 66.

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: الانتخابات في الجزائر.

أولا: **السيرورة التاريخية للانتخابات.**

ثانيا: الانتخابات في تاريخ الجزائر المعاصر.

1- الانتخابات في المرحلة الكلونيالية.....79.

2- الانتخابات في مرحلة الدولة الوطنية.....83.

3- الانتخابات في مرحلة مرحلة الحزب الواحد.....83.

3-1 الانتخابات من خلال دستور 1963.....84.

3-2 الانتخابات من خلال الميثاق الوطني 1976.....85

4- الانتخابات في مرحلة التعددية الحزبية. .....89.

4-1 الانتخابات من خلال دستور 1989.....89.

4-2 الانتخابات من خلال التعديل الدستوري 1996.....97.

4-3 الانتخابات من خلال القانون الجديد 2012.....101.

5-المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر.....103.

خلاصة الفصل.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية للسلوك الانتخابي بمدينة مازونة.

1. تمهيد ..... 112.

2. تعريف ميدان الدراسة ..... 114.

3. تقنية الدراسة ..... 118.

4. عينة الدراسة ..... 120.

5. عرض نتائج الدراسة.

تحليل محـاور الإستمـــــارة

المحور الأول: تشخيص المبحوث .....123-132.

المحور الثاني: الخاص بالمشاركة السياسية.....133-146.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في السلـوك الإنتخابـــي.

1. السلطة الأبوية.....147-162.

2. البعد القبلي.....163- 174.

3. الزبونية .....175- 186.

6. خاتمة الدراسة.

7. قائمة المراجع.

8. ملاحــق.

مقدمـــــــة

مقدمـــــــة:

أصبح الإنتخاب وبصورة تدريجية من المؤسسات الرئيسية في الأنظمة الديمقراطية باعتبارة الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة و هذا ما أثبتته السيرورة التاريخية لهذا الأخير، فبعدما كان الإنتخاب من حق الأقلية الصغيرة في المجتمع إنحصرت في النبلاء و الأغنياء و تطور هذا الحق مع القرن التاسع عشر بحيث أزيلت القيود التي كانت مفروضة على شروط ممارسة هذا الحق و توسع حق التصويت.

الإنتخاب هو مقياس الديمقراطية في دولة القانون، كونه يجسد التحولات السياسية التي يكون المجتمع السياسي مسرحا لها و تظهر في قدرة المواطنين على إختيار ممثليهم في السلطة و نظرا لأهميته في إرصاء معالم الديمقراطية أصبح له فرع قائم بذاته عرف بسوسيولوجيا الإنتخاب، يهتم بكل ما يتعلق بالعملية الإنتخابية ماديا كان أو معنويا.

من هذا المنطلق حاولنا دراسة هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري، باعتبارها أداة للمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات التي تُنتخب لهذا الغرض، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي. و كان من بين الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع مشاركتنا في تسيير العملية الإنتخابية من جهة، و

قلة الدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي مجتمع الدراسة، بهدف فك بعض شفرات هذا المجتمع فيما يخص الإنتخابات المحلية و رهانات السلطة المحلية.

و باعتبار السلوك الإنتخابي مجموع العمليات المادية و الرمزية التي تصدر عن الناخب لإثبات ذاته، فهو يخضع لعدة عوامل متداخلة منها ما ارتبط بالجانب الإيكولوجي، و منها ما هو تاريخي، و أيضا العامل النفسي باعتبارها ذات فاعلة، كما نجد التفسير العقلاني النفعي، الذي هو نتاج حسابات يقوم بها الناخب ينتظر منها منفعة، إلا أن هذا الطرح ذو بيئة مغايرة تماما من حيث الخصوصية الثقافية و الاجتماعية، و لهذا بحثنا عن جوهر هذه الظاهرة من خلال الإجابة عن السؤال الجوهري الآتي: ما هي خلفيات الناخب الجزائري للانتخابات المحلية في الجزائر؟ بمعنى أخر ما هي محددات السلوك الإنتخابي للناخب الجزائري لما يتعلق الأمر بالإنتخابات المحلية؟

من أجل تنظيم أفكار حل إشكالية الدراسة تم إقتراح ثلاث فرضيات، كانت الفرضية الأولى خاصة بعامل الإنتماء القبلي و جاءت في الشكل الآتي: عامل اللإنتماء القبلي من المحددات الرئيسية في العملية الإنتخابية. في حين الفرضية الثانية كانت حول السلطة الأبوية بمعناها الواسع، الجماعات المرجعية، النخب المحلية .....الخ. و جاءت في الشكل الآتي: السلطة الأبوية مازالت تحدد إختيارات الناخب في الإنتخابات المحلية. أما الفرضية الثالثة إرتبطت بالزبونية، أي ما يقوم به

الناخب من حسابات تعود عليه بالمنفعة و هي: الناخب الجزائري ناخب زبوني يبيع الصوت مقابل مصالح له في الدولة .

تم معالجة الموضوع منهجيا بإستعمال مقاربة المسح الإجتماعي لجمع المعطيات، التي تتطلب الوصف و التحليل، باستخدام تقنيات البحث الميداني المناسبة للموضوع، و كانت الملاحظة التي تم إعتمادها لوصف الأحداث و السلوكات التي كانت تصدر عن الناخبين يوم الإقتلاع خاصة، بالإضافة إلى الإستمارة التي تم إستخدامها لجمع المعطيات من الميدان، تم تطبيق هذه التقنية بمدينة مازونة و كانت الاطار المكاني للدراسة، كان إختيار هذا الحيز الجغرافي لعدة أسباب منها المعرفة الجيدة للمنطقة و التواجد الدائم بها. في فترة زمنية امتدت من شهر مارس 2015م إلى غاية شهر جوان من نفس السنة و كان هذا الإطار الزماني للدراسة.

أما بالنسبة لمجتمع البحث فخص كل الناخبين، بمعنى الأفراد الذين هم في السن القانوني للإنتخاب 18 سنة فما فوق إضافة إلى الأهلية العقلية التي تعد شرطا أساسيا، حيث تم إختيار العينة عشوائيا و تمثلت في 250 مفردة.

و نظرا لما تحتله النظرية في البحوث العلمية من أجل توضيحها و توجيهها، تم إستعمال المقاربة البنائية الوظيفية من خلال الوظائف التي يؤديها البناء في إطار النسق العام. و كون كل مجال معرفي مجال خبرة مشترك للعديد من المختصين و الباحثين، فهناك إن صح التعبير بعض من الغموض الذي يكتسي المفاهيم، إلا أن

الغموض ليس الدافع الأساسي لتحديد المصطلحات، و إنما طبيعة الإستخدام الوظيفي للمصطلح ضمن الدراسة هي التي تفرض تحديد دلالته، حيث نقطة قوة البحث في تحديد المفهوم، من خلال هذا تم تحديد بعض المفاهيم التي استدعت الدراسة توضيحها و ضبطها اجرائيا، حتى لا تتداخل المفاهيم مع بعضها و يصعب توظيفها.

كان هذا الإطار النظري و المنهجي للدراسة، أما الفصل الأول للدراسة فكان خاص بالسلطة السياسية و النظام السياسي الجزائري، و كل ما يرتبط بهما من ثقافة سياسية، مشاركة سياسية، سلطة محلية.....الخ.

الفصل الثاني من الدراسة كان خاصا بالسيرورة التاريخية للإنتخابات، و الذي شمل محطات تاريخية بارزة في تاريخ الجزائر، كانت البداية مع المرحلة الكلونيالية ثم الانتخابات في مرحلة الدولة الوطنية التي تميزت بمرحلتين هامتين الأحادية الحزبية و ما عرفته من دساتير ثم التعددية الحزبية بعد أحداث أكتوبر 1988م، مع الإشارة إلى طبيعة المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر. أما الفصل الثالث للدراسة فكان خاصا بالدراسة التطبيقية للسلوك الانتخابي بمدينة مازونة، و شمل التعريف بميدان الدراسة و شرحا مفصلا للتقنية المستعملة، و ضبطا لعينة الدراسة.

و تناول أيضا التحليل الكمي و الكيفي للجداول الناتجة عن تفريغ الإستمارات، من خلال القراءة التحليلية لمحاور الإستمارة، لنصل في الختام إلى مناقشة فرضيات الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها.

و كان في النهاية تقديم للائحة المراجع التي إعتمدناها في الدراسة و بعدها الملاحق التوضيحية.

كانت هذه هي الخطوات التي تم إتباعها في تناول موضوع الإنتخابات المحلية في الجزائر من خلال دراسة السلوك الإنتخابي للناخبين.

الفصـل الأول

تقديم نظري و

منـهجي للدراسة.

1- إشكالية الدراسة:

انتهجت الجزائر بعد الإستقلال نظام الحزب الواحد، و كان الخيار الإشتراكي لظروف و أسباب داخلية و خارجية، و مع تزايد الدعوة إلى التعددية و الديمقراطية على المستوى العالمي إستدعت الضرورة التحول إلى التعددية الحزبية و إعتبارها ممارسة للسلطة، كما أصبحت الإنتخابات و بصورة تدريجية الوسيلة الوحيدة للإسناد السلطة سواء كان على سبيل التقليد في بعض الأنظمة أو كمبدأ راسخ في بعض الأنظمة الأخرى خاصة الليبرالية منها، كونها تضفي الشرعية على نظام الحكم و تعطي الشعب فرصة المساهمة في صنع القرار.

و قد تعوَد النظام السياسي في الجزائر على تنظيم إنتخابات لأسباب عديدة منها "ما إرتبط بمحاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة و المناسباتية و منها ما كان لإضفاء الشرعية الوطنية بالداخل و الشرعية الدولية على المؤسسات السياسية الرسمية، كما كان للنخب السياسية نصيب حيث يمكن لها أن تشارك جزئيا في عملية تسيير المؤسسات، حيث تستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية و المواطن خاصة عندما يتعلق الأمر بالإنتخابات المحلية، كان لهذه الإنتخابات نظرة أخرى تمثلت في محاولة إشراك- إلهاء لبعض أفراد النخبة المركزية الموجودة على هامش المؤسسات أو في مواقع التحفظ كالوزراء القدماء و ضباط الجيش المسرحين، و بعض الوجوه التقليدية و الشخصيات السياسية المبعدة عن مراكز القرار الفعلي عن طريق مشاركتها في الإنتخابات البرلمانية على وجه

الخصوص، حتى لا يتطور تهميشها إلى نوع من المعارضة و حتى تتمكن من الإستفادة بالريع المالي الناتج عن مواقعها في الهيئات الوطنية المنتخبة "[1] .

لقد جرت في الجزائر إنتخابات منذ أول سنة للإستقلال لتكوين المجلس التأسيسي و بعدها إنتخابات رئاسية كلها جرت في ظل النظام الأحادي الذي إختارته النخب السياسية و العسكرية المسيطرة، تميزت الإنتخابات في هذه الفترة أنها كانت من تنظيم الإدارة و الحزب الواحد و أعلنت فيها عن نسب مشاركة عالية من دون إمكانية التحقق من صدق النسب المعلن عنها، حيث كانت الإنتخابات عبارة عن تعبئة شعبية و المشاركة كانت هامشية. و بعد صدور دستور فيفري 1989 وجدت الجزائر نفسها أمام وضع سياسي إرتجالي نتيجة التسرع في تبني التعددية السياسية لمواجهة الضغط الذي مارسته مظاهرات 05 أكتوبر 1988 التي كرست مبدأ التداول السلمي على السلطة، حيث تزامن التوجه اللبيرالي في الجزائر مع الإعتراف الرسمي بالديمقراطية التي إعتبرها **عدي الهواري** "بمثابة فرصة لتخلي الدولة عن الوعود التشعبوية كمقابل للإبتعاد عن الحقل الإقتصادي و الإجتماعي"[2].

تميزت هذه الفترة بإجراء عدة إنتخابات، حيث أن الإنتخاب لم ينشأ في بداية عهده بالشكل الحالي الذي هو معروف به الآن بل عرف تطورا كبيرا عبر التاريخ سواء في محتوى مفهومه أو في الأشكال التي طبق بها، " فالإنتخاب في جوهره أداة للمشاركة السياسية الشعبية في

---

[1] عبد الناصر جابي، **الإنتخابات التشريعية الجزائرية، إنتخابات إستقرار.. أم ركود ؟** مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي للتنمية، جامعة الجزائر، 2008، ص،ص، 4،3.

[2] فؤاد نوار، **المؤسسة في أزمة و الثقافة العمالية**، أطروحة دكتوراه في الإنتروبولوجيا ، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران،2012،2011،ص،9.

تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات التي تنتخب لهذا الغرض سواء على المستوى الوطني أو المحلي، تؤدي هذه المشاركة بالضرورة إلى إثارة منافسة بين الفاعلين فيها بصفتهم ناخبين أو منتخبين"[1]. و نظرا لأهمية الانتخابات كموضوع بحثي من ناحية و كممارسة في الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى فقد نال اهتماما واضحا انعكس في الكثير من الدراسات التي أخذت من الإنتخابات موضوع للدراسة، منها دراسة **سيغفريد**" **siegfried** " 1913، من خلال عرض كتابه " **اللوحة السياسية لغرب فرنسا**" كانت عبارة عن مسح تناول الجانب الجيولوجي و السياسي و طبيعة الدين السائد و كذلك تناول اللغات المحلية قام بإعطاء خريطة سياسية للسلوك الإنتخابي. كما إقترح **بول بوا** "**paul bois**" عامل آخر و هو العامل التاريخي[2]، حيث رأى أنه لا يمكن فهم السلوك الإنتخابي من دون فهم المسار التاريخي إذ لا يمكن إرجاعها للحاضر فقط فهي نتيجة تراكمات تاريخية، كما لا يمكننا فهم الحاضر من دون تتبع خطوات الماضي و هذا ما تساءلت عنه **رحمة بورقية** في دراستها للمجتمع المغربي، مجموعة من الأسئلة كلها ذات علاقة بالسؤال الآتي: لماذا يصادفنا الرجوع الطقوسي إلى التاريخ كلما تعلق الأمر بجل الدراسات السوسيولوجية حول المجتمع المغاربي[3]. الذي يشبه المجتمع الجزائري تقريبا، و لهذا فالجانب التاريخي حسب

---

[1] عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الإنتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية : مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**، الألمعية للنشر و التوزيع،ط1، قسنطينة، الجزائر،2011.ص،ص،10،7.

[2] جان بيار كوت ، جان بيار موني، **من أجل علم الإجتماع السياسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985،ص،ص،166،161.

[3] د.منصور مرقومة، **القبيلة و السلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة أنثروبولوجية**،الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع،ط1،2015،ص24.

الباحثة يفرض نفسه في الدراسات السوسيولوجية فهناك ترابط و تواصل، إذ يتجلى هنا الطرح الدوركهايمي حيث لا يمكن شرح الظاهرة الاجتماعية و دراستها إلا من خلال ظاهرة إجتماعية أخرى ، و هذا ما أكدته دراسة الدكتور **مرقومة منصور**[1]، حاولت هذه الدراسة إظهار الميزة الأساسية للبعد القبلي (القبيلة) و ذلك من خلال رصد الممارسات بمنطقة البحث، حيث يرى أنها مؤسسة على عامل الشعور بالإنتماء لهذه القبيلة بإعتبارها العائلة الموسعة في محاولة فهم الواقع الاجتماعي، و كان ذلك من خلال جملة السمات المميزة للمجتمع و تصرفات الأفراد في حياتهم اليومية خاصة ما تعلق بالجانب السياسي، و هي محاولة لفهم كيف يمكن للقبيلة أن تحتفظ أو أن تجدد أو أن تعيد خلق تنظيماتها السياسية من خلال تداخلها مع أجهزة الدولة، و الدور السياسي لهذا التنظيم. فهو يرى أن التقاليد و الممارسات القبلية مازالت موجودة لغاية يومنا هذا، إضافة إلى قرابة الدم التي لا تزال مسيطرة، فقد حاولت الدراسة فهم دينامكية المجتمع و العلاقات الموجودة بين الأشخاص و القبائل و مختلف الممارسات ذات الأبعاد السياسية، التقليدية منها و العصرية. كان السؤال المحوري لهذه الدراسة: **هل يلجأ مجتمع الدراسة في ممارساته أو مشاركاته السياسية و علاقاته بالسلطة إلى الإعتماد على القبيلة و على مؤشرات الهوية التقليدية ؟ و إلى أي مدى؟** و كانت فرضية الدراسة أن علاقات الأفراد فيما بينهم و مع مجالهم تحددها الإنتماءات القبلية أو العائلية، خاصة لما يستدعي الأمر تضافر الجهود في الإنتخابات مثلا. هذه الدراسة عبارة عن مقاربة أنثروبولوجية ـ تاريخية و مقاربة ميدانية ـ إمبريقية،

[1] أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع جامعة مستغانم.

حيث إعتمد مجموعة من التقنيات و المناهج حسب ما أملته كلتا المقاربتين، و كان المنهج الوصفي التحليلي ضروري في هذه الدراسة، كما إعتمد الباحث المقابلة و الملاحظة بالمشاركة لجمع المعطيات من الميدان، كما إستدعت المقاربة الأنتروبولوجية توظيف المنهج الأنتروبولوجي، و كذا المنهج السيميولوجي (علم العلامة أو الدلالة) أو ما يعرف بالأنتروبولوجيا التأويلية. كما ركز الباحث في الفصل الثالث من الدراسة على " **واقع المشاركة السياسية الانتخابية و تجلياتها المحلية**" و هو ما يفيدنا أكثر في موضوع البحث حيث حاول الباحث الوقوف على الواقع المعاش للمجتمع المحلي مجتمع الدراسة من خلال إستعراض مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الإنتخابية المحلية و التشريعية، و ما مدى مشاركة أفراد المجتمع في هذه العملية، و ما هي المحددات الأساسية التي يستغلونها في ذلك، و طبيعة العلاقات التي تربط أفراد المجتمع مركزا على دور العصبية و الإنتماءات التقليدية، و كذا دور الزبونية بإعتبارها عاملا مهما في تحديد نتائج الإنتخابات و تحديد مسار السلطة بوجه عام. و كان من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الكثير من الصفات و الممارسات و التصرفات التقليدية لا تزال قائمة لحد الآن. و فيما يخص واقع السلطة السياسية و ممارساتها المحلية فقد خلصت الدراسة إلى أن الطموح الذي يسعى الكثير من السياسيين إلى تحقيقه يعتمد في كثير من الأحيان على إستدعاء كل ما يرمز إلى القبيلة و العشيرة و العصبية الحزبية و القرابية، يغذيه الشعور بالإنتماء إلى تنظيم معين، يبدأ من العائلة ليصل إلى الطائفية و الجهوية. حيث أظهرت نتائج العمليات الانتخابية أن

روح القرابة كان لها الدور البارز في إمالة كفة النتائج لصالح مرشح أو حزب معين. كما أظهرت الدراسة أن ما يغذي ذلك من جانب آخر ما يعرف بالزبونية التي تسعى من خلالها مختلف التنظيمات المرشحة للانتخابات إلى استمالة الرأي العام المحلى حيث تكون في شكل وعود مختلفة و خدمات اجتماعية و حتى مادية، و كنتيجة الروح القبلية و العشائرية هي المسيطرة على الساحة السياسية المحلية، كما أكدت أن المركز الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاجتماعي(السلطة الاجتماعية) في تثبيت دعائم السلطة. و كذلك الرأسمال الرمزي: الجاه، المكانة الدينية، البركة، القداسة. لما له من دعم في تكريس بقية السلطات. و كخلاصة لهذه الدراسة القبيلة و العصبية لم تغب في يوم من الأيام عن الساحة السياسية المغاربية، الوطنية و الجهوية و المحلية، رغم محاولات إحتوائها أو القضاء عليها من أجل التمسك بالروح الوطنية كون القبيلة ليست ضد الوطنية أو رموز الهوية الوطنية. في حين نجد تيار آخر يربط الإنتخابات بالعامل النفسي، وهذا التيار الأنجلو سكسوني الذي ركز إهتمامه على العامل النفسي و الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي، فهو يربط الإختيار الإنتخابي بالميولات النفسية للناخب. حيث يركز هذا التيار على دراسة الرأي العام و المقابلات المباشرة للتعرف على دوافع المشاركة السياسية للفرد، ومن جل الدراسات التي حاولت معرفة اتجاهات الناخبين أمثال **لازار سفيلد** LAZARSFELD، و **بيرلسون** BERELSON " أثناء تحليل أثر وسائل الإتصال الجماهرية على اتجاهات الناخبين أثناء الإنتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1940، حيث تبين لهؤلاء أن وسائل الإتصال الجماهرية

لم تكن هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن إحداث التغيير في إتجاهات الناخبين و سلوكهم الإنتخابي، و إنما المسؤول عن ذلك عوامل وسيطة أهمها الجماعات المرجعية "[1]. و هذا ما أثبتته أيضا الدراسة التي قام بها **حلمي ساري**[2] هدفت هذه الدراسة الى تحليل بناء و قوة الجماعات المرجعية في المجتمع الأردني من خلال تأثيرها على على تشكيل اتجاهات الناخبين و توجيه سلوكهم الإنتخابي في الحملة الإنتخابية لعام 1989، حيث إعتمدت الدراسة العينة الحصصية تتألف من 650 طالب و طالبة في الجامعة الأردنية، يمثلون جميع القطاعات الإجتماعية في هذا المجتمع، و لقياس هذا التأثير إستعمل الإستبيان لجمع المعطيات. حيث توصلت الدراسة أن تأثير الجماعات المرجعية لم يكن مماثلا لا على مستوى الجنس و لا على مستوى القطاع الاجتماعي، فقد تفاوتت من قطاع إلى آخر، و توصلت الدراسة أيضا أن تأثير الوالدين في جميع القطاعات كان أقوى هذه التأثيرات. أما فيما يخص الجنس كان إمتثال الإيناث للجماعات المرجعية أقوى من إمتثال الذكور في جميع القطاعات، و أثبتت الدراسة أيضا أن عاملي الدين و القرابة كان من أبرز العوامل و أشدها فاعلية في تكوين هذه العلاقات و توجيه السلوك الإنتخابي في هذا المجتمع حيث لا مؤهلات المرشح العلمية و لا إنتماؤه الفكري و السياسي و لا مكانته الاجتماعية إستطاعت منافستها في ذلك، إلا أن العامل القرابي كان أقوى من تأثير العامل الديني، في المقابل نجد تأثير الوالدين بصفتهما جماعة مرجعية كان أقوى هذه التأثيرات في جميع القطاعات يليها

[1] حلمي ساري، **الجماعات المرجعية و دورها في السلوك الإنتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي**،دراسات (أ)، ملحق الجامعة الأردنية،1993،ص،142.

[2] أستاذ مساعد بقسم علم الإجتماع، كلية الاداب، جامعة الأردن، المرجع نفسه،ص،ص،189،140.

الأخ الأكبر ثم وجهاء القرية و العائلة، و لم تغفل الدراسة وجود مؤسسات أخرى خارجة عن نطاق العائلة تتدخل في تحديد السلوك الإنتخابي و توجيهه. كما نجد التفسير العقلاني النفعي حيث ركز على المبدأ النفعي من خلال الحسابات التي يقوم بها الفرد ذات طابع عقلاني، حيث تكون نتيجة حسابات من منطلق ربحي و يعتبر **أنتوني دونز** المؤسس لهذا النوع حيث رأى أن هذا النوع يرتبط بالحسابات النفعية و يعرف أيضا بالناخب الاستراتيجي[1]. أي أن السلوك الانتخابي يكون من منطلق مجموعة من الحسابات يقوم بها الباحث، تجعله يصل إلى تحقيق نتائج ملموسة تعود عليه بالمنفعة. في هذا الصدد نجد الدراسة التي قام بها **محمد حشماوي**[2] بعنوان:" Clientélisme et patronage dans l'Algerie contemporaine " هي دراسة تسعى للإجابة عن مجموعة من الأسئلة حول سياسة الانتخابات في الجزائر من خلال التساؤل عن دور الانتخابات في الحفاظ على النظام السلطوي من بين مجموعة الأسئلة التي حاول الباحث الإجابة عنها نجد التساؤلات الآتية: لماذا بعد حوالي قرن من القطيعة مازال البعد القبلي حاضر في جزائر القرن الواحد و العشرين؟ لماذا قوة المال فعالة في العملية الانتخابية؟ حيث يشتري المال الانتخابات أو بالأحرى شراء الأصوات. تم مقاربة هذه الدراسة من زاويتين، الزاوية الأولى كانت بالعودة إلى المجتمع، و الثانية بالعودة إلى الدولة، معتمدا التحليل الكيفي، لقد أخذ الباحث كل من

---

[1] سويم العزي،**المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية**، المركز الثقافي العربي،1987،ص ص، 162،159.

[2] Mohammed Hachemaoui, **Clientélisme et patronage dans l'Algerie contemporaine**, (IREMAN-UMR 7310 – aix Marseille Université/CNRS), Editions KARTHALA 22 -24, boulvard Arago 75013 paris.2013.

تبسة و أدرار ميدان للدراسة مستعملا تقنية المقابلة لجمع المعطيات من فئات مختلفة ضمت كل من المرشحون المنتخبون، الموثقون، الموظفون العسكريون، إطارات الأحزاب.

ركز الباحث على القبيلة في منطقة تبسة و على ظاهرة التقرب إلى الأولياء في ولاية أدرار، قد وجه البحث التحقيق الاثنوغرافي enquête ethnographique، معتمدا أيضا تقنية الملاحظة بالمشاركة لجمع المعطيات.

توصلت الدراسة إلى وجود ثلاث دعائم أساسية لصناعة السلطة و الحفاظ عليها، القبيلة بمفهومها الرمزي و هي ممثلة في العروش محليا، السلطة الرمزية للأولياء maraboutisme، من خلال التضامن الناتج عن التمثلات التي تكون عند الأفراد حول المجتمع المثالي الذي يسوده التعاون و الإيخاء، الزبونية و ما تحققه من مكاسب في المجتمع، باعتبارها نمط تنظيم في المجتمع، الرشوة الانتخابية و المتمثلة في شراء الأصوات و بالتالي دعم السلطة و محاولة تثبيتها و الحفاظ عليها.

أكدت الدراسة أيضا أن دعم السلطة المحلية يكون من قبل السلطة الأبوية التي مازالت فاعلة في المجتمع، إضافة إلى القدرة المالية حيث تؤكد عليها الدراسة أكثر.

توصلت الدراسة إلى إثبات أن الزبونية و القبلية من الشروط الدائمة للنظام الانتخابي.

و كنتيجة لهذه الدراسة: جزائر القرن الواحد و العشرين سطرت أربع بنى منطقية مهمة و هي: القبلية من دون قبيلة، السلطة الرمزية و المتمثلة في الأولياء، الزبونية، و كذا الرشوة.

إن إنتقاء هذه الدراسات لم يكن إعتباطيا و إنما تقاربها من موضوع الدراسة. إلا أن الملاحظ في هذه الدراسات أنها ذات بيئة و واقع مغاير تماما، حيث لكل مجتمع خصوصيته الثقافية و الإجتماعية و ظروفه تختلف من الناحية الإقتصادية و السياسية و حتى الإطار الزماني و المكاني يختلف، و هذا ما أثبتته الدراسة الخاصة بالمجتمع الجزائري حيث تتداخل عوامل عديدة في تحديد فعالية الانتخاب، و هي دراسة لمجموعة من الباحثين بإشراف **مجذوب عبد المؤمن**[1] بعنوان " السلوك الإنتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم الأنماط و الفواعل "، كانت إشكالية الدراسة حول كيف يمكن تفسير السلوك الإنتخابي للشباب في ظل متغيرات العملية السياسية؟ و ما مدى إمكانية التحكم في هذا السلوك؟ من خلال تحليل عملية الانتخابات من أجل فهم الأسس التي بني عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم، و الأسباب التي تدفع المواطن للتصويت أو لا، ثم كيف و لصالح من؟ فهو يرى أن النظام السياسي و الاجتماعي له على سبيل المثال له نصيب في ذلك، مثلما للبيئة السائدة و وجود الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني دور أيضا، كذلك ظروف الإنتخاب و قانون الإنتخاب و مستوى الوعي المتوفر لدى المواطن و موقعه الطبقي، و علاقاته الاجتماعية، عوامل تكشف عن مدى الحافز أو الرغبة المتوفرة لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية حيث كان السلوك الإنتخابي رهين المزاج السياسي المستقر، أشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من النماذج لتفسير السلوك الإنتخابي، إلا أن الدراسة

[1] للمزيد من المعلومات أنظر:

http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=49

حاولت إتباع **أنموذجا نقديا تركيبيا توفيقيا تكامليا** من أجل إستدراك نقائص و ثغرات الأنماذج السابقة، و إقامة علاقة ترابطية بينها حتى يمكن حصر جميع العوامل الفاعلة في تشكيل السلوك الإنتخابي في إطار توافقي يراعي كل الطروحات بشكل علمي، مع إضافة العوامل التي لم تتطرق لها النماذج السابقة. كون السلوك الإنتخابي عرضة للتقلب و التغير نتيجة نزوع الناخب إلى تغيير الولاء في الإنتخابات حيث أن هذا التقلب ليس عشوائيا و إنما نتيجة مجموعة من القناعات و القيم، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: **1.** تعديل القانون الإنتخابي. 2. إعادة صياغة المنظومة القانونية الخاصة بالانتخابات 3. تحسين وانتعاش الاقتصاد 4. إعادة الاهتمام بالجانب الاجتماعي ومشاكله. 5. التوجه الصريح نحو التحول الديمقراطي. وهي نتائج تدل على إمكانية التوجه نحو سيناريو تغير السلوك الانتخابي بالتوجه نحو المشاركة في الانتخابات بشكل إيجابي وفعال، بالرغم من أن مستوى الوعي السياسي لا زال في حاجة إلى تثقيف سياسي، تنشئة سياسية وتزداد أفاق التغيير بربطه بمستوى الحملات الانتخابية التي أصبحت تسخر لها طاقات هائلة من أجل دفع الناخبين إلى المشاركة الإنتخابية، إذ أن كل انتخابات تسبقها حملة إعلامية واسعة تتم من خلالها التعريف بها وتوضيح أهميتها. فهذه الإجراءات تعد عوامل تدفع إلى التغير في السلوك الإنتخابي، كما يجب الإشارة إلى العودة بالاهتمام بالثقافة السياسية كأحد مداخل التنمية السياسية والاقتصادية، خاصة في ظل تزايد عدد المثقفين وتراجع نسب الأمية، وهو يعتبر عامل أساسي في تغيير السلوك الإنتخابي.أما السيناريو

الثاني فيتمثل في السلوك الامتناعي عن المشاركة الانتخابية بعد التعديل الدستوري الذي سعت من وراءه إلى استقرار السياسات والبرامج التنموية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، والذي يسمح للرئيس الجزائري بالترشح لأكثر من عهدتين ، وهذا سيعيق مبدأ التداول على السلطة، بالرغم من أن هذا مرهون بالإرادة الشعبية.و لهذا البيئة الحقيقية للمجتمع تبقى هي المحدد الأساسي لأي ظاهرة كانت. كان هذا من بين

الأسباب الموضوعية للدراسة إضافة إلى قلة الدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي ميدان الدراسة الذي مازال يحمل العديد من الشفرات غير الواضحة و ليست الدراسات الخاصة بموضوع الدراسة، فموضوع الانتخابات نال الكثير من اهتمامات الدارسين و في العديد من التخصصات بصفة عامة. و لما يتعلق الأمر بالجزائر بصفة خاصة فمازال لم يحضا بالقدر الكافي من الدراسات لقصر التجربة الانتخابية من جهة وحساسية الموضوع من جهة إلا القليل منها. و لا يمكن لأي باحث في العلوم الإنسانية أن يلغي تدخل الذاتية في موضوع بحثه، و لهذا كان الفضول العلمي من بين **الدوافع الذاتية** لاقترابنا من هذه الظاهرة و الاهتمام بها، و مازاد هذا الفضول مشاركتنا في تسيير العملية الإنتخابية بالضبط الانتخابات المحلية ل29 من شهر نوفمبر 2012. إضافة إلى أن التخصص دفعنا لنبحث في سياقه، فالدافع الذاتي يكون بارزا في إختيار التخصص و بالتالي المواضيع التي تنال اهتمامنا محاولين توضيح هذه الظاهرة راغبين في إعطاء شيء جديد لهذا الموضوع.

أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى الإحاطة بموضوع الانتخابات المحلية، و تقاس أهمية الشيء من خلال القيمة المعطاة له، و أي موضوع كان تظهر أهميته و قيمته من خلال ما يثيره من نقاش و بحث في السياق المعرفي. و أهمية موضوع الدراسة "**الإنتخابات المحلية في الجزائر**" مرتبطة بالجانب المعرفي و الجانب البحثي، فمدينة مازونة تعتبر ميدانا خصب لم تخصص له بعد الأبحاث خاصة الميدانية.

و حتى نفهم هذه الأطروحات و المغزى منها يجب أن تكون الدراسة خاصة بالمجتمع المحلي،" الذي يمكن اعتباره حقلا ثقافيا تجد من خلاله مختلف الجماعات الاجتماعية مكانا أمثل للتعبير عن هويتها و ثقافتها."[1] و نظرا لأهميته في التعريف بالسياق الذي يتفاعل فيه الأفراد عرفه **بارسونز Parsonse** أنه " المجتمع الذي يجمع الفاعلين في منطقة محددة"[2]

أما بالنسبة للواقع الجزائري فنلاحظ توجهين طرف يرى في ضرورة الإنتخابات و يعتقد أنه يشارك في السلطة، و طرف آخر يشك في نزاهتها و ينعتها بعدم الشفافية و قلة مصداقيتها، و يرى أنها مجرد ديكور تستكمل به الدولة صورتها و لهذا بحثنا عن جوهر هذه الظاهرة و ما تخفيه بهدف الإجابة عن السؤال المركزي لإشكاليتنا و المتمثل في:

- ما هي خلفيات الناخب الجزائري للانتخابات المحلية في الجزائر؟

---

[1] منصور مرقومة، مرجع سبق ذكره،ص،08.

[2] غضبان خمسة، **فعل المشاركة في التخطيط لمشاريع تنمية المجتمع المحلي الحضري و إشكالية السلطة**، إشراف موسى لحرش، جامعة باجي مختار عنابة، قسم علم الاجتماع، 2005-2006، ص،17,

للإجابة عن سؤال إشكاليتنا تم تجزيئها إلى ثلاث فرضيات إستلزمت طبيعة الموضوع ترتيبها منطقيا و منهجيا كما يلي:

1- السلطة الأبوية مازالت تحدد اختيارات الناخب في الانتخابات المحلية.

2-عامل الانتماء القبلي من المحددات الرئيسية في العملية الإنتخابية.

3- الناخب الجزائري ناخب زبوني ، يبيع الصوت مقابل مصالح له في الدولة .

حيث يمكن لهذه الفرضيات أن تكون مواقف مبدئية حسب **فوضيل دليو** فهو يرى أن الفرضية " مواقف مبدئية أو تخمينات ذكية يقدمها الباحث لتنظيم تفكيره في حل مشكلة البحث "[1]

[1] فضيل دليو، علي غربي و آخرون، **أسس المنهجية في علم الإجتماع**، دار البحث، قسنطينة، 1999،ص 115.

المعالجة المنهجية.

يقوم كل علم في بعده الواقعي على ركيزتين لا يمكن أن يتحقق دون أحدهما هما : الموضوع و المنهج، حيث يعتبر المنهج: " مجموعة العمليات و الخطوات التي يتبعها الباحث لتحقيق أهداف البحث"[1] " كما يعتبر مجموعة القواعد العامة التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، و هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لمشكلة ما من أجل إكتشاف الحقيقة"[2] إلا أن هذا التعريف يبقى نسبي نوعا ما كون الحقيقة مفهوم فلسفي مطلق، و طبيعة العلوم الاجتماعية نسبية ، كما يجب على الباحث أن يدرك في أي إطار ينبغي أن يضع فرضيات البحث وتحليل معطياتها، إلا أنه تبقى طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المناسب للدراسة. فالواقع يظهر الكثير من المفارقات بين ما يحمله السلوك من قيم و معايير لمرجعية ثقافية ما، و ما يشكله كسلوك إجرائي، و لهذا فدراسة الممارسات الاجتماعية تتطلب أسلوب و منهجية التحليل، لا الفهم للمعنى الدلالي للمفهوم. و لهذا تم اعتماد مقاربة المسح الاجتماعي حيث تعد من أهم المقاربات المعتمدة من قبل علماء الاجتماع لجمع المعطيات و تحليلها حيث تساعد هذه المعرفة على فهم الأفراد في فضائهم الاجتماعي.[3] حيث تستدعي الدراسة الوصف و التحليل، و هذا ما تسعى إليه البحوث

---

[1] رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية** ، دار هومة، الجزائر،ط1، ص،119.

[2] محمد غريب عبد الكريم، **البحث العلمي(التصميم، المنهج، الإجراءات)**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث،1992، ص،77.

[3] مراد مولاي الحاج، **المسوح الميدانية و إجراءات الإتصال و التعامل مع المبحوثين**، جامعة وهران، مارس 2012،ص04.

الوصفية باعتبارها " استقصاء ينصب على دراسة الظاهرة كما هي قائمة في الحاضر قصد تشخيصها، و كشف جوانبها، و تحديد العلاقات بين عناصرها "[1]. إلا أن مناهج البحث ليست معرفة أبدية بل تخضع للمراجعة و التجديد و التغيير لأن العلم لا يمكن أن يتطور إلا بتطور مناهجه، و تطور العلم أيضا يتيح الفرصة للرفع من الكفاءة العلمية للمناهج.[2] و كون المنهج المحور الأساسي الذي يوجه الدراسة فلا يمكن أن تكون هناك أطروحة من دون منهج، هذا ما أكده Michel Beaut " ليس هناك أطروحة دون منهج و دون منطق منظم، و هذا المنطق يكون مرتبط و متعلق بميدان البحث و الموضوع"[3].

تقنيات الدراسة :

إن نجاح أو قشل أي بحث علمي مرتبط أساسا بنوعية و مكانة المنهجية المستعملة خاصة التقنيات التي لها دور في تحديد الطريقة المناسبة لإنجاز أي بحث، إذ يعتمد أي بحث على أدوات معينة لجمع المعطيات الميدانية، التي تبقى خاضعة أيضا لطبيعة الموضوع و لهذا إعتمدنا في الدراسة على:

[1] أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الإتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 287.

[2] بلغيث سلطان، **مفاتيح مفاهمية في العلوم الاجنماعية**، الجزائر، دار قرطبة، ط1، 2006،ص 62.

[3] Michel Beaut, **L'art de la these**, Alger,Casbah Edition, 1999 ;p27.

1 – الملاحظة :" تعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال الموضوع المحدد"[1]. و كان استخدام هذه التقنية من منطلق ما كان يحدث في الواقع حول الانتخابات و منها ما تم تسجيلة يوم الإقتراع من خلال ما ذكرنا سابقا أنه كانت لنا فرصة معايشة الحدث بالعمل وفق الفريق المسير للعملية الإنتخابية في الإنتخابات المحلية ل29 نوفمبر 2012 و كون موضوع البحث يتعلق باللإنتخابات المحلية سنعتمد تقنية الإستمارة لجمع المعلومات من الواقع ، حيث تعتبر من أهم الوسائل الأساسية في جمع المعلومات من أفراد العينة، بغرض التوصل إلى حقائق علمية يكتسيها طابع الموضوعية.

2 – الإستبيان: questionnaire

يعتبر الإستبيان من أدوات البحث الأساسية في العلوم الإنسانية، حيث يستخدم في الحصول على معلومات دقيقة، كون لا يملكها أيا كان عدا الباحث المؤهل لصياغة سلسلة من الأسئلة التي تقدم إلى الشخص المراد إستبياته، قصد الحصول على معلومات و أجوبة في شكل بيانات كمية. لغة الإستبيان مشتق من الفعل إستبان الأمر أي أوضحه و عرفه فهو التعريف لهذا الأمر و التوضيح له.[2]

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي بدوي، **مناهج و طرق البحث العلمي**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2000،ص،385.

[2] ذوقان عبيدات و أخرون، **البحث العلمي مفهومه و أدواته و أساليبه**،ط 10، دار الفكر، الأردن، 2007،ص114.

و الإستبيان في البحث العلمي : هو قائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المراد دراسته من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات و البيانات المطلوبة لتوضيح الظاهرة المدروسة.[1]

الإطار المكاني للدراسة :

كانت دراستي الميدانية بمدينة مازونة كإطار مكاني ذو حدود معلومة، حيث أمثل أحد أفراد مجتمع البحث، و نجد في هذا السياق **فرانز بواس** الذي يرى أن فهم المجتمع يتطلب العيش فيه فيقول:" لفهم ثقافة المجتمع لا بد من العيش فيه و معرفة لغة الأهالي"[2]. حيث يسهل التعامل معه من جهة و معرفته من جهة أخرى، التواجد المستمر و سهولة التنقل فيه و أيضا التواصل الذي يعد أساس الاجتماع، حيث يرى **وولبر شرام** أن الإتصال تبادل للأفكار و المعلومات من فرد إلى آخر أو جماعة، مادته المعلومات و الأفكار و أدواته اللغة و الكلمات"[3] و سواء تعلق ذلك بوسائل الإتصال و التكنولوجيا الحديثة، أو بإسقاطه في الواقع من خلال تفاعل أفراد المجتمع فيما بينهم. و لهذا كان المجال المكاني ببلدية مازونة التابعة لدائرة مازونة التي تقع في الشمال الشرقي لولاية غليزان و تبعد عن الولاية بحوالي 70كلم.

---

[1] الفيروز أباذي، **القاموس المحيط**،ج4، د ط، دار القلم للملايين، بيروت، ص 364.

[2] نخبة من أعضاء هيئة التدريس، **طرق البحث و أدلة العمل الميداني في الدراسات الأنثرويولوجية**، الأزارطة، مصر، دار المعرفة الجامعية،دط،2005، ص15.

[3] محمد حسن إسماعيل، **مبادئ علم الاتصال و نظريات التأثير**،ط1، مصر، الدار العالمية للنشر و التوزيع،2003،ص26.

الاطار الزماني للدراسة:

كانت الدراسة في حدود التعامل مع موضوع البحث، حيث كانت الدراسة النظرية خاصة بالإنتخابات في الفترة ما بعد الإستقلال، و الحديث عن الدولة الجزائرية المستقلة يجعلنا نميز بين مرحلتين بارزتين في تاريخ الجزائر. مرحلة الأحادية الحزبية و كانت منذ الحصول على الإستقلال حتى سنة 1988م، و الثانية مرحلة التعددية الحزبية التي يمكن إعتبار بدايتها مع أحداث أكتوبر 1988م ، حيث مع إقرار هذه الأخيرة تم تعديل قانون البلدية و الولاية 05 جويلية 1989م، حيث تمتد منذ إستقلال الجزائر و تنظيم أول إنتخابات محلية إلى غاية آخر إنتخابات محلية في تاريخ الجزائر المستقلة التي تزامنت مع 29 من شهر نوفمبر 2012. أما الدراسة الميدانية و هي ما نسعى للغوص فيه، لأن الحقائق التي نبحث عنها موجودة في عمق الواقع المعاش بكل ما يحمل من بنى و سلوكات .....إلخ. يؤكد **غاستون بشلار** Gaston Bachelard ذلك فيقول:" ليس هناك علم غير ما هو مختبئ"[1] فهو يقر أن العلم ينتقل من الميدان و ليس العكس و هذا ما إعتمدته مدرسة شيكاغو التي إعتبرت بمثابة المخبر الاجتماعي، و لهذا كانت الدراسة الميدانية منذ شهر مارس 2015 إلى غاية شهر جوان من نفس السنة، و كان هذا الإيطار الزماني لهذه الدراسة.

[1] Jean Baudouin, **introduction à la sociologie politique**,Ed du Seuil,p 24.

مجتمع البحث:

مجتمع البحث يجب أن يخضع لمعايير علمية تفرضها طبيعة الموضوع، و بالتالي نوعية الإشكال و الفرضيات المبنية. الذي هو عبارة عن " مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا و التي ترتكز عليها الملاحظات أو مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن العناصر الأخرى و التي يجري عليها البحث أو التقصي."[1] كما يعتبر مجتمع البحث دراسة لجميع مفردات الظاهرة ، أو جميع الأفراد والأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث أي كل العناصر التي تنتمي لمجال الدراسة[2]. و لهذا فمجتمع البحث و حسب طبيعة الموضوع يشمل جميع الفئات التي بلغت السن القانوني للانتخاب 18 سنة فما فوق، إضافة إلى الأهلية العقلية التي تعد شرط أساسي في الناخب.

[1] مورس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، ط2، دار القصبة للنشر 2006، ص298.

[2] سهيل رزيق ذياب، **مناهج البحث العلمي**، فلسطين ،غزة ، ،2003 ص90 .

الإطار البشري أو عينة الدراسة:

إن مصداقية أي بحث علمي تقاس بنوعية العينة المختارة، خاصة لما يتعلق الأمر بالعلوم الإنسانية.

العينة: L'échantillon هي كلمة منقولة من اللغة الفرنسية القديمة Eschandillon التي تعني سلم القياس، "و العينة هي جزء صغير من حجم أو كتلة كبيرة والتي تهدف إلى تمثيل هذه الكتلة أحسن تمثيل"[1]

ما دام البحث كيفي فإنه و حسب معرفتنا المتواضعة في المنهجية ضبط العينة غير صحيح، لأن الضبط يستدعي الدقة و التطابق، و لهذا فالعينة في البحث الكيفي نسعى إلى أن تكون تمثيلية أكثر لمجتمع الدراسة. و هذا من خلال ما حاول توضيحه الباحثون حيث نجد الباحث الجزائري **يوسف تمار** يرى أن عينة البحث مجموعة جزئية من المجتمع يتم اختيارها منه بحيث تمثل هذا المجتمع وتحقق أغراض البحث.[2]

و حسب طبيعة الموضوع " الانتخابات المحلية في الجزائر "، كانت عينة الدراسة التي سيتم التعامل معها عبارة عن 200 مفردة من مفردات مجتمع البحث الذين هم في سن الانتخاب أي أكثر من 18سنة، السن القانوني للانتخابات، و من مختلف الفئات العمرية .

---

[1] Omar Aktouf , **Méthodologie des sciences sociales et Aproche qualitative**,SED, presse de l'Université de Québec, 1992, p171

[2] يوسف تمار،**تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**،ط1 ،الجزائر،طاكسج للدراسات والنشر و التوزيع، 2007، ص90.

كان الاهتمام بهذه الشريحة الاجتماعية لما لها من أهمية . و نجد حتى دستور 1989 دستور التعددية كان فيه تخفيض لسن الانتخاب من 21 سنة إلى 18 سنة من أجل استحواذ فئة الشباب كونها الفئة الغالبة في المجتمع. ويعد G–ALLOND أول من اعتبر أن الشباب بعد من أبعاد النظام السياسي، حيث لا يمكن فهم النظام السياسي من دون إدراج هذه الفئة. كما أن تناثر هذه الفئة يجعلها مهمة جدا، وجودها في كل القطاعات إقتصاد، تعليم .....إلخ. حيث يرى أحد المفكرين أنه واهم من يعتقد أن ميل الشباب إلى السياسة هو امتناع عن السياسة بل هو الإقحام عينه. كما تجعلنا طبيعة الموضوع نهتم بمختلف الفئات كونها معنية بالأمر، خاصة لما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية، حيث تظهر أهلية الشعب في إختيار من يمثلهم، فيقول في هذا الصدد **عيسى جرادي:** " من الحماقة إحتقار الشعب بإدعاء عدم أهليته لأن يكون سيدا حرا في إختياره و مسؤولا عن تبعات هذا الإختيار"[1].

المقاربة المعتمدة في الدراسة:

تحتل النظرية في الأبحاث العلمية الاجتماعية مكانة هامة، حيث أن " الرجوع إلى نظرية ذات علاقة في إعداد البحوث يسمح يتوضيحها و توجيهها "[2]. و حسب طبيعة موضوع الدراسة إعتمدنا المقاربة البنائية الوظيفية، من خلال الوظائف التي يؤديها البناء في إطار النسق العام. كانت بدايات هذه المقاربة مع فكرة المماثلة العضوية **ل هربرت سبنسر**، حيث

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار قرطبة لنشر و التوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 2007، ص،07.

[2] فتيحة لبني، **تحليل سوسيولجي للواقع الإجتماعي الجزائري من خلال الكتابات الحائطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2004\2005، ص 09.

ينطلق التحليل الوظيفي من كون المجتمع عبارة عن مجموعة من الوظائف و الأدوار، التي تربطها مجموعة معقدة من التفاعلات التي تسعى إلى استمرار النسق الكلي. فهي تقوم على مجموعة من المصطلحات: كالمتطلبات الوظيفية، التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، الوظائف الظاهرة، الوظائف الكامنة، الاتفاق الاجتماعي، النسق الاجتماعي. إختيارنا لهذه النظرية كمقاربة سوسيولوجية باعتبار الظاهرة الإنتخابية أحد الأنساق التي تلعب دورا أساسيا في البناء الاجتماعي ككل من خلال الوظيفة التي تؤديها في المجتمع و تظهر في سلوكات و ممارسات الأفراد ضمن البناء الاجتماعي الذي يضم مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقات تتحدد وفق النظم و الأنساق الاجتماعية. فيؤكد **بارسونز Parsones** " على الترابط والتساند الوظيفي بين مختلف مكونات النسق الاجتماعي وبقية الأنساق الأخرى، مما يحقق مستوى عاليًا من التكامل بين مختلف المتفاعلين ويضع المجتمع في وضع دائب النشاط من أجل تحقيق الاشباعات الوظيفية له، وهذا يشمل – ضمنيا– المشاركة بأشكال مختلفة"[1]

إلا أن البحث يستدعي أن يكون مؤطرا بنظرية اجتماعية منبثقة من رحم المجتمع، حيث أن غياب هذه النظرية حسب الأستاذ **بلغيث سلطان**[2] أدى إلى هفوات جمة على المستوى الإجرائي و لاسيما عندما يتعلق الأمر بدراسة المشكلات الاجتماعية. فهو يرى أنها ستلحق

[1] تهامي إبراهيم، قيرة إسماعيل ودليمي عبد الحميد، **التهميش والعنف الحضري** ، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 22.

[2] بلغيث سلطان، **مفاتيح مفاهمية في العلوم الاجنماعية**، مرجع سبق ذكره ص أ.

تشوهات بواقعنا الاجتماعي، حيث أن مواصلة الاتكال على أطروحات غربية أو استشراقية ، أقل ما يمكن أن توصف به أنها غير موضوعية، و لا تنطلق من فهم مباشر للواقع العربي.[1]

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

هناك مقولة مشهورة ل **فولتيـــر** " قبل أن تتحدث معي حدد مصطلحاتك"[2]. تتعدد المفاهيم، تتداخل و تتناقض مع بعضها البعض حول القضية الواحدة، فالمصطلح في العلوم الاجتماعية يحمل تفسيرات عدة، إلا أن تحديد المفهوم ضروري في البحث العلمي، كونه يشمل بعض المميزات الثابتة للحقائق الاجتماعية، و معرفة هذه المميزات يسمح لنا بمعرفة الظاهرة محل الدراسة، و بالتالي تمييزها عن باقي الظواهر الأخرى. و ما يهمنا في هذه الدراسة هو أجرأة المفاهيم حيث يتم بواسطة هذه الطريقة نقل المفهوم من عالم الذهن إلى الواقع من أجل التعرف على خصائصة و مميزاته.حيث يرى **Gautier Benoit** " أن المفهوم ليس الحقيقة نفسها، لكن بنية ذهنية تشمل بعض المميزات"[3]

---

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، قطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2014،ص، 17.

[2] بلعباس الهواري، **المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية و الإنقسامية (دراسة نظرية- تطبيقية مقارنة)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع، جامعة مستغانم،2010، ص15.

[3] Gautier Benoit , **recherche sociale de la problematique.** A la collecte des données , presse Universtaire.

يفضي المجال الذي تطرحه أي دراسة في الغالب إلى تحديد طبيعة ونوع المفاهيم التي من المحتمل أن نتعامل معها في الدراسة، فكل مجال معرفي هو مجال خبرة مشترك للعديد من المختصين و الباحثين ،الغموض ليس هو الدافع الأساسي و المهم لتحديد المصطلحات و إنما طبيعة الاستخدام الوظيفي للمصطلح ضمن الدراسة هي التي تفرض تحديد دلالته، من خلال موضوع الدراسة توجد مجموعة من المفاهيم التي سيتم استخدامها وفق معيار ومؤشر معين، حيث تتماشى و المسار العام للإشكالية : منها **الانتخابات، السلوك الانتخابي، النظام السياسي، السلطة السياسية، القبلية، الزبونية.**

الإنتخاب: " هو اختيار مرشح الى منصب في الدولة من قبل الناخبين و هو إجراء قانوني منظم يختار بمقتضاه شخص لرئاسة او مجلس نيابي او جمعية او غيرها"[1] كما يعرف على انه اختيار شخص من بين عدد من المترشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي اليها، و كثيرا ما يطلق على الانتخاب اسم الاقتراع ، أي الاقتراع على اسم معين[2].

إجرائيا: هو عملية يقوم بها المواطنون بشكل دوري في اطار قانوني معلوم من أجل اختيار ممثليهم لاستلام مناصب في السلطة.

[1] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، الأردن، دار أسامة، المشرق الثقافي، 2010،ص 47.

2 احمد عطية الله : **القاموس السياسي** ،ط 3 ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1968،ص.129.

السلوك الانتخابي: هو مجموع العمليات المادية و الرمزية التي تصدر عن الناخب، خلال الفترة الانتخابية من أجل تأكيد مشاركته في العمل السياسي، فهو تفكير و تواصل من أجل تحقيق الذات.

العملية الانتخابية: هي مجموعة من الإجراءات و الأعمال القانونية و المادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب[1]

إجرائيا: هي كل الاجراءات المادية و المعنوية التي تتم في اطار قانوني محدد، من أجل الوصول بالممثلين لاستلام مناصب في السلطة.

النظام السياسي: عبارة عن شبكة من التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة ومن يمارسها من القوى الرسمية وغير الرسمية، إذ أصبحت ظاهرة وجود قوى فعلية وغير رسمية إلى جانب القوى الرسمية من أوضح مميزات النظم السياسية الحديثة، وتحليل النظام السياسي في أي بلد يتطلب تحديد تلك القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

و يعرف **غابريل ألموند Gabriel Almond** النظام السياسي انه عبارة عن نظام من التفاعلات القائمة في شتى المجتمعات المستقلة، يؤمن مجموعة من الوظائف التي تهدف الى

1 عبدو سعد، علي مقلد ،عصام نعمة اسماعيل : **النظم الانتخابية، دارسة مقارنة حول العلاقة بين النظام السياسي و النظام الانتخابي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2005، ص.27.

التكيف و الانسجام سواء داخل المجتمع ذاته او اتجاه المجتمعات الاخرى بواسطة القهر الجسدي الذي يعتبر مشروعا الى درجة ما، و يهتم هذا النظام السياسي بالمحافظة على النسق داخل المجتمع ، او على العكس يعمل على تحويله و تبديله[1]. من خلال هذا التعريف فالنظام السياسي **إجرائيا:** هو مجموع التفاعلات و الوظائف التي تعمل على تحقيق الاستقرار في المجتمع.

المشاركة السياسية: تعرف بأنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

السلطة السياسية: من خلال التعريف المشهور لـ : " **داهل .DAHL** " 1957، الذي يقول بأنها:" قدرة الشخص (أ)على التواصّل إلى جعل شخص (ب) يقوم بشيء ما لم يكن ليقدم عليه لولا تدخل (أ)[2].

بنية السلطة: " هي مجموعة العلاقات السلطوية في المجتمع، أو هي توزيع القوى الفاعلة في المجتمع بين مراكز القوى و علاقة هذه المراكز ببعضها البعض"[3]

---

[1] حسن ملحم، **التحليل الاجتماعي للسلطة** ، منشورات دحلب، الجزائر، 1993،ص، 44.

[2] Jean Mechel Mourin: **Précis de sociologie**, ed : Nathan, Paris, 1996, P 38

[3] وضاح زيتون، المعجم السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الزبونية: هي ظاهرة تنتج عن العلاقة التبادلية بين السلطة و القاعدة الشعبية، حيث تضمن الأولى توزيع عائدات مادية كانت أو معنوية في حين تعمل الثانية على دعم الأولى و الحفاظ عليها.

القبلية: tribalisme فضلنا استعمال مصطلح القبلية بدل القبيلة لأن مفهوم القبيلة تلاشى نوعا ما، حيث يستدعي البعد القبلي البعد الزماني و المكاني، و ما يهمن في الدراسة السلطة الرمزية لهذة التركيبة. و هو بمثابة الحالة الشعورية تظهر في الانتماء و الهوية الاجتماعية و الثقافية، فهي واقع مركب.

لأن الحديث يدور اليوم عن النزعة القبلية "Tribalisation" و" هي نزعة يعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب للمجموعة القبلية "[1]، إلا أن هذه النزعة تتفاوت حسب المجتمعات و الجهات. كما يرى **Ricardo Bocco**[2] أن من خصوصيات التنظيمات القبلية في المشرق العربي و في إفريقيا حضور القرابة و توحدها مع التعبيرات السياسية، و هذا ما دفع بالبحث في هذا المفهوم لتفسير الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي و تتحول إلى ميادين للعمل السياسي و مجالات للتنافس عن السلطة.

كان هذا الفصل الذي تم فيه عرض و توضيح موضوع الدراسة، حتى نتمكن من ضبط و تحديد السياق الذي يتم فيه تناول هذا الموضوع، و لا يفوتنا ذكر أهم ما واجهنا كباحثين

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** – سلسلة أطروحات الدكتوراه 41– لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2002، ص ص، 62..

[2] المرجع نفسه، ص 63.

مبتدئين خلال الدراسة، حيث كانت طريقة إقتناء العناوين من بين الصعوبات التي واجهتنا، بمعنى العناوين التي تخدم موضوع الدراسة، إضافة إلى صعوبة تتبع المنهج و الدراسة الميدانية لغياب أو نقص حتى نكون موضوعيين أكثر ثقافة البحث العلمي بصورة عامة و البحث السوسيولوجي بصفة خاصة، و هذا ما واجهناه في الميدان امتناع المبحوثين عن ملأ الاستمارات بحجة لا يهتمون بالسياسة و التخوف من المواضيع السياسية، هل حقيقة نمثل مجتمع بحث أم مجتمع بحث يطوع لصالح مناهج غربية.

الفصـل الثانـي

السلطة السياسية و النظام السياسي الجزائري

أولا: السلطـــــــــة السياسيـــــــــــــة.

ثانيا: النظـــــــام االسياســـــي الجزائـــــــري.

أولا: **السلطة السياسية:**

يعد التنازع على السلطة من المشكلات القديمة و العصرية فمنذ ظهور الإنسان على وجه الأرض ظهرت معه مشكلات الصراع على السلطة. حيث تكمن مشكلة السلطة في المجتمع الإنساني في ثلاث محاور: الأول يتمثل في الحروب التي تتم بين الدول بقصد السيطرة، أما الثاني يكمن في الثورات الداخلية "حرب أهلية " وتظهر داخل الوطن بسب اغتصاب السلطة السياسية من الحكومة الشرعية و الثالثة تتمثل في المناقشات التي تتجلى في سوء السلطة السياسية القانونية الشرعية من جانب الإداريين، و لهذا فالسلطة السياسية مشكلة إنسانية قديمة عانى منها الإنسان في القديم و يحاول وقتنا هذا تنظيمها و التخفيف من حدة سيطرتها على الأجيال القادمة، إن السلطة السياسية و امتدادها عبر التاريخ تتجسد في شكلها الرسمي" قوانين "،" تشريعات" ،" إدارات" تشكل هيكل تنظيمي للدولة و مؤسساتها الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية، فنجد الكثير من الدراسات التي حاولت توضيح مفهوم السلطة السياسية، و تجلياتها في الحقل السياسي من خلال تعدد المقاربات الفكرية حول أهمية و وظيفة السلطة داخل النظام السياسي، فمن يشتغل في حقل علم الاجتماع السياسي يجد صعوبة في تحديد مفهوم السلطة نتيجة الثراء و التنوع الثقافي من جهة و التعدد المنهجي و الفلسفي لكل توجه من جهة ثانية، بالإضافة إلى خصوصيات الشعوب و المجتمعات .

1 . تعريف السلطة:

يعتبر **لسان العرب** من المرجعيات اللغوية الهامة التي يرتكز عليها العقل العربي لفهم الدلالة اللغوية و الاصطلاحية للمفاهيم التي نبحث فيها، فمفهوم السلطة في كتاب لسان العرب يحتوي تلميح سريع و غامض لمفهوم السلطة، فهو يشير إلى " السلاطة: القهر، و قد سلطه الله فتسلط عليهم، و الاسم من السلاطة سلطة يضم السين"[1].

أما في القواميس الحديثة نجد قاموس **الهادي لحسن سعيد** و الذي يشير إلى السلطة على أنها " تسلط القوي على الضعفاء، تغلب عليهم و قهرهم، و تسلط تمكن و تحكم، و سلط الله عليهم سلطانا جبارا، فهي القدرة و الملك"[2].

من خلال هذين التعريفين السلطة في البيئة العربية تعكس نوع من القوة و العنف، و نظرا لغياب مفهوم واضح لهذا المفهوم و عدم تطوره، لجأ الباحثون إلى اعتماد بعض المفاهيم الغربية و محاولة تبيئتها حسب ما يتماشى و البيئة العربية، إلا أنه يبقى الباحث يواجه مسألة الاغتراب الثقافي لافتقاره القدرة للتحكم في هذه المفاهيم من حيث المعنى و الدلالة و التأويل. و بالعودة إلى الفكر الغربي نجد أيضا الغموض يكتسي هذا المفهوم من خلال محاولة ضبط كل من مفهوم السلطة و النفوذ فالأولى بهذا المفهوم لها بعد أخلاقي و شرعية ترتكز عليها لإرصاء معالم وجودها، فهي تنطوي على تعبير أخلاقي إنساني يرتكز على

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور،**لسان العرب**، تنسيق يوسف الخياط ج 15، بيروت، دار صاد،ج7.

[2] حسن سعيد الكرمي، **الهادي إلى اللغة العربية** ، قاموس عربي – عربي ج4، بيروت، دار الطباعة و النشر، 1991، ص ص 372،373.

الرضا و الشرعية. أما الثانية فتعني القدرة و التأثير و فرض القرارات بالقوة، بينما النفوذ قد يكون سلطة غير مشروعة، و يرتكز على الإكراه من منطلق نفوذ القوانين، فالسلطة في الفكر الغربي" قدرة أشخاص أو مجموعات على فرض إرادتهم على الآخرين، إذ يستطيع الأشخاص ذو النفوذ إنزال عقوبات أو التهديد بها، على أولئك الذين لا يطيعون أوامر أو طلباتهم، و تكاد السلطة تكون موجودة في كل العلاقات الاجتماعية"[1].

و نجد **أندري لالاند André Lalande** يعتبر السلطة على أنها " التفوق أو النفوذ الشخصي الذي بموجبه يتم التسليم و الخضوع و الاحترام لحكم الآخر و إرادته و مشاعره، و في هذا السياق يوجد عنصر سيكولوجي قوامه الحق في اتخاذ القرار و في تدبير القيادة"[2]

حيث يوجد نوع من الاتجاهات بين الأفراد الذين يؤيدون النظام السلطوي القائم تحت أي ظرف من الظروف، من هذا المنطلق السلطة ظاهرة عالمية ترتبط بوجود الجماعة السياسية المنظمة و تعكس وجود أنماط مختلفة من العلاقات"[3].

توجد علاقة جدلية بين السلطة و حرية الأفراد في التعبير عن مواقفهم و أرائهم، حول القضايا التي تخص وجودهم الاجتماعي و السياسي و حتى الثقافي بشكل عام. و قد تكون العلاقة بين السلطة و حرية المواطنين تتخذ طابعا تكامليا من خلال تصحيح الأخطاء التي

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،1996، ج13، ص 55.

[2] André Lalande, **Vocabulaire technique et critique de la philosophie**, 8 éd, Edition PUF,1960.

[3] مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم السياسة**، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،ط1، 1425 هـ ، ص، 206.

تقع فيها السلطة، و يتم هذا من خلال الحرية التي يتمتع بها المواطنين، فهي تلعب دورا هاما في الدائرة السياسية، التي تدعم التنبؤ بعدالة النظام السياسي، من خلال مراقبتها له، و لها حق الطعن في القرارات التي يصدرها إن تجاوزت الإطار القانوني، حيث يبقى القانون الحد الفاصل بين السلطة السياسية و المواطنين و في هذا الصدد يقول جون ستيوارث ميل " الغاية الوحيدة التي لأجلها يمكن للسلطة أن تستعمل شرعيا من قبل جماعة متحضرة ضد أحد أعضائها رغما عن إرادته، إنما هي منعه من إيذاء الغير"[1] . و يبقى تثبيت السلطة مرتبط برضا الأفراد " فقبول الرأي العام بسلطة الدولة هو أحد العناصر المقومة لكيانها "[2]

إن السلطة المشروعة القانونية ترادف كلمة السيادة التي يعترف بها المجتمع السياسي للدولة، و هذه السلطة يمارسها بالنيابة عن الدولة أفراد طبيعيون، ويتكلف الدستور بتوزيع سلطات الدولة على هيئتها المختلفة. كما تعتبر السلطة من بين الحوادث الاجتماعية، فقد تناول هذا الجانب عدة باحثين و مفكرين و فلاسفة اجتماعيين من هم :

1. 1. دوركهايـــــــــم :

توصل عالم الاجتماع دوركهايم إلى أن أي شكل من أشكال النشاط الاجتماعي لا يمكن الوصول إليه أو يحقق أهدافه إلا بالرجوع إلى النظام الأخلاقي، لأن هذا النظام هو الذي ينظم القوانين و الأحكام التي يتوجب على الفرد القيام بها و عدم الخروج عن أخلاق المجتمع الذي يعتبر جزء منها.

---

[1] بيار بورتز، جون ستيوارث ميل، **مقال منشور في معجم المؤلفات السياسية**، ط2، منشوراتPUF، 1989.

[2] جاك دونديو دوقابر، **الدولـــــة**، تر: سموحي فوق العادة، بيروت ، منشورات عويدات،ط1982،2، ص، 08.

إن السلطة دائما تكون اتفاق في علاقة مع الإنسان فهي لا تركز على الحياة الأخلاقية فقط، حيث لها دور فعال في تكوين السلوك و الشخصية ككل فالعنصر الأساسي للسلوك هو الردع و القدرة على القهر.

إضافة إلى القواعد الأخلاقية التي أكد على أهميتها دوركهايم، القانون الذي يعد من بين الركائز الأساسية التي يعتمد عليها لتحقيق النظام الاجتماعي، فقد أشار دوركهايم في كتابه " تقسيم العمل الاجتماعي " أن المجتمعات البدائية لم تعرف مسار لتقسيم العمل الاجتماعي فكانت كل الأعمال متشابهة و لهذا أسماها بالمجتمعات الجزئية فالتضامن الاجتماعي كان فيها ميكانيكيا.

أما بالنسبة للمجتمعات التي كان فيها تقسيم العمل عقلاني أي تخصص كل عضو بمهنته الخاصة، و من بين هذه الأعضاء الدولة حيث أن مهمة هذا العضو هي التفكير و أخذ القرار[1]

1 .2. ماكس فيبر :

حاول ماكس فيبر إعطاء مفهومين للسلطة:

الأول هو القوة و الثاني مفهوم السلطة أو السيطرة فالأول حدده من خلال فرصة الفاعل لفرض سيطرة إرادته على الآخر في إطار تحديد الفاعل الذي يقصده فيبر فقد يكون مجتمعا أو جماعة من الفاعلين في ساحة التفاعل الاجتماعي و تتزايد قوة التفاعل أو تتضاءل بالنظر إلى قدرة الفاعل على تحقيق خضوع الآخر لإرادته بدرجة أكثر أو أقل .

[1] مصطفى مرتضي علي محمود، **المثقف و السلطة** ،القاهرة ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ،ص223 .

أما السلطة أو السيطرة فيعرفها: بأنها فرصة السيد لتحقيق طاعة هؤلاء الذين يدينون نظريا له، و يمكن الاختلاف بين القوة و السلطة فمفهوم السلطة لا يتضمن فكرة الحق في الأمر وواجب الطاعة بينما تتضمن السلطة تحقيق الإرادة من جانب الخاضعين[1].

1. 2. 1. نماذج السلطة عند ماكس فيبر:

حدد فيبر ثلاث نماذج للسلطة يعتمد في كل منها على شرعية معينة و هي:

1 .2 .1 .1. السلطة التقليدية :

هي التي تفرضها التقاليد و تضفي عليها صفة الشرعية و تكسبها ثوابا من القداسة، وفي هذه الحالة يكون النظام الاجتماعي مقدسا و أبديا و لا يمكن الاعتداء عليه أو الثورة ضده لأن الاعتقاد السائد أن الشخص يمتلك قوى خارقة للطبيعة لا تقارن بالقوى العادية التي يمتلكها الإنسان العادي، و يخضع الرعايا لحاكمهم بسبب ما يكنون له من ولاء شخصي تحكمه التقاليد، و بسبب المعتقدات الثقافية السائدة بينهم مثل الحق المقدس للملك.

وتتمثل السلطة التقليدية في الملكيات المطلقة، حيث يتمتع الملك بكثير من السلطات و لو أنها تكون محددة بسبب نفس التقاليد التي تضفي عليها صفة الحاكم متعسفا في الكثير من الأحيان و يرجع ذلك إلى أن التعسف جزء من التقاليد، فإحياء التقاليد الماضية و التمسك بها هو الذي يجعل أعمال الحاكم الحالي أفعالا شرعية و بذلك " تعمل السلطة التقليدية على

[1] محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي ميادينه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،بدون سنة نشر،ص30،31 .

استمرار النظام الاجتماعي القائم بالفعل و تقاوم كل ما من شأنه إحداث التغير، فهو لا يناسبها و يقضي عليها و على أساس وجودها"[1].

من خلال ما سبق و حسب فيبر " السلطة التقليدية ترتكز على الخاصية المقدسة للقوانين التي توارثت مع مرور الأزمان "[2]. فالحاكم يتم تعيينه وفق قانون موروث، و تكون الطاعة بموجب المنصب الذي تمنحه له التقاليد.

1. 2. 1 .2. السلطة القانونية:

تعتبر السلطة القانونية اعتقاد باسم القانون الذي يضفي عليها صفة الشرعية، و تتطلب هذه السلطة وجود مجموعة من المعايير الاجتماعية الرسمية التي تنظم السلوك الذي يستهدف الوصول إلى أهداف معينة. في هذه الحالة لا تكون الطاعة لشخص سواء كان رئيسا تقليديا أو كاريزميا، و إنما لمجموعة من المبادئ المجردة، و تتمثل السلطة الرسمية القانونية في كل التنظيمات الرسمية بما في ذلك الحكومات و المصانع و الجيوش و هيئات الرعاية الاجتماعية. و" في هذا النوع من السلطة يكون الحكم للقانون، وليس للفرد، و لو أننا نجد أن الذين يشغلون المناصب الرئيسية يفرضون الطاعة على مرؤوسيهم غير أن هؤلاء الرؤساء يخضعون لمجموعة من الأوامر و التعليمات المجردة، و بذلك تكون سلطتهم محددة

---

[1] عبد الهادي جوهري، **إدارة المؤسسات الإجتماعية مدخل سسيولوجي** ، إبراهيم أبو الغار المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة،إسكندرية، 2001،ص 46،47.

[2] عميراوي احميدة، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،2004، ص،35.

"[1]. و يشير بندكس إلى أن فيبر يعرف السلطة العقلانية بأنها الاعتقاد بالعقلانية لنماذج من القواعد المعيارية، اضافة إلى كون هذا الأخير يحمل الكثير من المعاني فهو أسلوب تفكير،أسلوب في الحياة، نوع من الادراك للواقع.....إلخ. و ممارسة هذا النوع من السلطة يكون من منطلق ممارسة القوة ذات الطابع السياسي، أي باعتماد القواعد القانونية[2]. فهي خاضعة لتخطيط و حسابات العقل لهذا نجد فيبر يؤكد على أنه لا يمكن الجزم بوجود سلطة عقلانية كاملة.

1 .2. 1 .3. السلطة الكاريزمية:

تعني الكاريزما في اللغة الإغريقية " الرحمة الإلهية"[3] Charisma أول من استعملها " **أرنست ترولتش**" ثم " **ماكس فيبر**" الذي كان يعني بها قابلية الشخص على القيادة بفضل قوة شخصيته و عبقريته، إضافة إلى قدرات و خصائص غير عادية، مما تعطيه الطاعة كبطل و التضحية من أجل دعم رسالته.

يعتبر القادة السلطة الكارزماتية ملهما مزودا بقوة مقدسة أو خارقة للطبيعة، في الواقع يرأس القائد الكاريزمي حركة اجتماعية جديدة كما يرى أتباعه و تلاميذته أنهم إهتدوا إلى قضية جديدة و لا بد لهم من نشر هذه الهدية أو البشرة على كافة البشر و من تم يقاومون الماضي و لأنهم يبشرون بالمستقبل و يخضعون لقائدهم الكارزمي في أي قسم من أقسام

---

[1] عبد الهادي جوهري، **إدارة المؤسسات الإجتماعية مدخل سسيولوجي** ، مرجع سبق دكره، ص 48.

[2] مولود زايد الطيب،**علم الاجنماع السياسي**، ليبيا، دار الكتب الوطنية، جامعة السابع من أبريل الزاوية، ط1، 2007،ص ص،82، 83.

[3] المرجع نفسه، ص 83.

الحياة الاجتماعية فقد يكون نبيا أو زعيما سياسيا أو بطل في المعارك الحربية، و مهما كان الأمر فان السلطة الكاريزماتية تؤدي وظيفتها كقوة ثورية ترفض القيم التقليدية وتثور ضد النظام القائم.

ويترتب على ذلك أن الحركات الكاريزمية قد تكون حركات فوضوية أو ثائرة على النظام الحكومي، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن القائد الكاريزمي و أتباعه يسخرون من أي شيء يرتبط بالنظام الحكومي، فلا يوجد نظام داخلي ملزم أو قواعد صارمة تقيد أو تكبل ما يوحي به القائد. إذا يجب تكريس الجهد كله للرسالة المقدسة ولا يجب تدنيسها بالاعتبارات الدينية و لكن من البديهي انه لا يمكن أن يتجاهل مطالب الواقع و بعض التنظيم و بعض الوسائل إثباتا للعون أو المساندة الاقتصادية، ذلك لأنه و إن كان ولا بد من استمرار الحركة، حيث يفرض عليهم ذلك إقامة تنظيم رسمي وإتباع الروتين وخاصة بعد موت القائد الكاريزمي. حيث أن موت القائد يعرض الحركة كلها للانهيار بسبب افتقار الأعضاء للتوجيه الملهم وبسبب المعارك التي تنشب بينهم على من يخلف القائد، و معنى ذلك أن الحركات الكاريزمية لكي تستمر يجب أن يكون لها بعض خصائص العالم الدنيوي التي كانت الحركة تقاومها و تحاربها عند بدأ نشأتها، و لذلك لا بد من أن تتحول السلطة الكاريزمية إلى سلطة تقليدية أو سلطة قانونية و هذا التحول يطلق عليه فيبر عملية تنميط ROUTINISATION الكاريزما[1].

[1] عبد الهادي الجوهري، **إدارة المؤسسات الاجتماعية مدخل سوسيولوجي**،_مرجع سبق ذكره ص47،48. بالتصرف.

1 .3. السلطة عند ابن خلدون :

يربط ابن خلدون السلطة السياسية بالمجتمع و نظمه، بالإضافة إلى استحضار العمران و ترابط بناه ترابطا عضويا ضروريا لممارسة وظائف اجتماعية فهو يرى أن نشأة الدولة تعود إلى عامل القوي على الضعيف، حيث يقول ابن خلدون في هذا الصدد : أن البشر لا تكمن حياتهم و وجودهم إلا بتعاونهم و اجتماعهم على تحصيل قوتهم و ضرورياتهم، و إذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملات و اقتناء الحاجات و منح كل واحد يده إلى حاجته أخذها من صاحبها لما في الطباع الحيوانية من الظلم و عدوان بعضهم على بعض، ومنع الآخر عنها بمقتضى الغضب و الآنافة و مقتضى القوة البشرية في ذلك، فيقع التنازع المفضي إلى المقاومة و هي تؤدي إلى الهرج و المرج و سفك الدماء و الذهاب النفوس ذلك على الانقطاع النوعي و لذلك استحال بقاؤهم دون وازع يزغ بعضهم عن البعض و احتاجوا منذ ذلك إلى الوازع و هو الحاكم عليهم، و هو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم[1]

في نظر ابن خلدون أن الدولة لا تقوم إلا على أسس و عوامل ضرورية و خصائص معينة، فالأسس التي تؤدي إلى قيام الدولة نجدها تتمثل في الحاجة إلى العناء و الدفاع الذي يعتبر نتيجة للعامل الأول و يتمثل في النزاع الناتج عن الطمع و العدوان و العداوة و سفك الدماء و تسود الفوضى و الاضطرابات.

[1] سعيد بو الشعير،**القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية،2002،ص30.

فالدولة تحتاج إلى توفر عوامل من بينها عامل الزعامة و العصبية و العقيدة الدينية فالزعامة تتمثل في ظهور شخص يتمتع بالسلطة و ينصب نفسه ملكا أو سلطانا بالغلبة و الزعيم يجب أن تتوفر فيه صفات عديدة تميزه عن غيره من الأشخاص، و هي الاستقامة و الصفات الحميدة كالكرم و التسامح و الصبر أمام العداء و احترام الدين و العلماء و تجنب الحيلة في المعاملة و الغدر و الخيانة، و إلا تحولت السلطة إلى سلطة مكرهة و استبدادية أما العامل الثاني و هو العصبية التي تولد شعورا لدى الأفراد بانتمائهم إلى الجماعة أي الشعور القبلي، و تظهر هذه في طور البداوة الذي يأتي قبل طور الحضارة تتصف بأنها قوة مادية أخلاقية تربط الأفراد فيما بينهم بعوامل القرابة، حيث تؤدي إلى نوع من الشعور المشترك، و الذي تنجم عنه روح الجماعة المتماسكة التي تمثل أساس قوة العصبية التي تستعملها و ترتكز عليها الزعامة.

فالزعامة كما يراها ابن خلدون في مقدمته تتولد كما يلي: إن القبيلة الواحدة إن كانت بيوتا و عصبيات متقدمة فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها و تشتتها و تلتحم جميع العصبيات فيها و كأنها عصبية واحدة كبرى. تنبه ابن خلدون إلى " أن القبيلة التي يتحقق لها قهر قبيلة ثانية أو تتمكن من إخضاعها تستدمجها فتتضاعف بذلك قوتها و هيمنتها"[1]

[1] نور الدين حقيقي، **الخلدونية و أساس السلطة السياسية**، تر: الياس خليل، الجزائر، المطبعة الجهوية بوهران، دون سنة نشر، ص 29.

أما العامل الثالث و هو العقيدة الدينية فابن خلدون يرى ضرورة و جود عقيدة و دعوة تكتسي طابعا مذهبيا أو دينيا، تعتبر العامل السياسي في وحدة القبائل في مجموعة متماسكة و تتميز الدولة عند ابن خلدون بخصائص هي: " أن لها القدرة و السلطة ما لا يملكه غيرها مما يجعلها صاحبة السيادة داخليا وخارجيا "[1]، و هناك الكثير من الباحثين الذين نظروا لسلطة فنجد بارسونز يعتبرها القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الاجتماعي باعتباره وحدة واحدة. و أيضا **لازويل** فهو يرى " أنها اشتراك في اتخاذ القرار و يعتبر هذا التعريف الأكثر شيوعا في نظريات صنع القرار[2].

[1] محمد عابد الجابري، **نظرية ابن خلدون في الدولة العربية**، مجلة الفكر العربي المعاصر ،بيروت،1983،العددان 27،28ص 220.

[2] مصطفى مرتضي،علي محمود،**المثقف والسلطة**، مرجع سبق ذكره، ص263.

2 . أنواع السلطات :

يوجد ثلاثة سلطات في الدولة الحديثة، السلطة التنفيذية ، القضائية ، التشريعية لكن السلطة السياسية يستخدمها البعض للدلالة على الجهة الممثلة لإرادة موحدة في الدولة تصدر عنها القرارات العليا بموجب السياسة الأساسية للدولة.

بالإضافة إلى هذه الهيئات الرسمية يشمل تعبير السلطة السياسية الحزب القائد، أو الحزب الواحد، حيث يكون التقيُد بوجهاته و قراراته الدستورية و سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية، أما في البلدان الرأسمالية، الديمقراطية الليبرالية فإن سلطة الدولة تتوزع بين الهيئات المختلفة بموجب فصل السلطات كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية[1]

2 . 1. السلطة التشريعية :

من بين السلطات الثلاث، السلطة التشريعية وهي السلطة التي لها الحق في سن القوانين و إدارتها و مناقشة و مراقبة تنفيذها و سلامتها و تتمثل في مجالس النيابة. و يتولى السلطة التشريعية نظام المجلس الواحد حيث يتم حصر هذه السلطة في هيئة واحدة، و هناك نظام المجلسين فيتولى سلطتها مجلسان، إلا أن هذا النظام الأخير يتم فيه تمثيل مصالح الأقليات و الأقاليم و الولايات. و يتيح في النظم الفدرالية أن الأغلبية العددية للسكان هي التي تتحكم

[1] سعيد بو الشعير،**القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، الجزء الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،بن عكنون :الجزائر،2003،ص،20

في المجلس الأدنى أما بالنسبة للوظائف التشريعية و واجباتها منع الاستبداد و منهجية الحياة التنفيذية لأنها تعد أعلى سلطة في البلاد و مرجع كل القوانين[1]

2. 2 السلطة التنفيذية :

تعتبر السلطة التنفيذية من بين سلطات الدولة الثلاثة، و هي السلطة التي تشمل المؤسسات و الوظائف المختصة بالعمل على تنفيذ القوانين المشروعة، و الصادرة عن السلطة التشريعية، و بهذا فهي تشمل رئيس الجمهورية، المجالس المحلية و موظفي الدولة كلها باستثناء القضاة و يستخدم التعبير في جملة رئيس الجمهورية و الوزراء فقط و يوصف الآخرون من خلال الجهاز التنفيذي على أنه جهاز الموظفين و الإداريين، و الوضع الذي تكون فيه الإدارة في حالة نزاع بالنسبة لتطبيق القانون، السلطة القضائية تكون المرجع الأخير، حيث تقوم السلطة التنفيذية بتحقيق الاستقرار الداخلي و تنظيم مالية الدولة و تقديم الخدمات للموظفين و تنشيط الإقتصاد و تنظيم القضاة[2].

2 .3 السلطة القضائية :

تعمل السلطة القضائية على تفسير القانون و تطبيقه على الوقائع المعينة التي تعرض على هيئاتها: المحاكم و في أغلب الحالات ما يكون حكم القضاة في السابق يعتمد عليه القضاة و يعتبرونه مصدرا رجعيا في إصدار قراراتهم و أحكامهم و بالتالي يصبح القاضي مشرعا (لا مسيرا).

---

[1] سعيد بو الشعير **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، مرجع سبق دكره ص20.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط2، .1993ص217.

و من شروط توفر هذه السلطة أن تتوفر حسب العدالة و المعرفة القانونية و الاستقلالية.

و ما يلاحظ أن الأنظمة الديمقراطية هي طغيان للسلطة التنفيذية على غيرها من السلطات و من بينها السلطة القضائية و التي لا يمكن المساس بها، و من مظاهر طغيان السلطة التنفيذية على هذه الأخيرة ما يلي:

سعيها في التأثير على القضاة و الدفع بهم إلى القضايا التي تمس أمن الدولة و مصالحها العليا و إلى إصدار قوانين و أحكام تتفق مع مصلحة الدولة العليا فقط و تكون متنافية مع العدالة .

و هناك سلطة أخرى بالإضافة إلى هذه السلطات الثلاث و هي السلطة العسكرية، و هي التي تمارس قيادة الجيش في حالات معينة و خاصة عندما تعلن السلطات المدنية في الدولة عن حالة الطوارئ في البلاد فتعهد إلى قوات الأمن و الجيش العسكري إلى الحد من الفوضى و العمل على الاستقرار الاجتماعي في البلاد، و هذا ما عرفه النظام السياسي الجزائري عبر التاريخ حيث كان للسلطة العسكرية الدور البارز في تهدئة الأوضاع و تغييرها في بعض المرات.

3 . أهمية السلطة :

الحياة الإنسانية لكي تبلغ غايتها و لكي لا تكون مجرد عبث لا معنى له، فإنه لا بد أن تسير وفقا لنظام معين، حيث تسير كل جوانب الحياة مع قواعد معينة كشف العلم عن الكثير منها.

محاولة للكشف عن ما خفي من هذه القواعد، حيث أن الحياة تكون أحسن عندما ندرك غايتها ووسائلها، ففي كل مجتمع إنساني منظم يوجد نوع من السلطة، ففي الأسرة للأب السلطة و في النقابة لمجلس النقابة السلطة و في الجامعة لمجلس الجامعة السلطة.

و السلطة حقيقة اجتماعية لا بديل عنها لاستقامة الحياة، و بهذا يتحقق معنى الحماية الذي يحيط به القانون سائر الحقوق الفردية و على رأسها الحقوق السياسية أو الحريات العامة، و بهذا تصبح لازمة من لوازم الحرية، فالسلطة في أي نظام اجتماعي ليست سوى أداة لتحقيق أهدافه، إذا ليست السلطة في ذاتها هدفا للنظام و إن كانت من لوازمه بمعنى أن قيام أي نظام يستتبع وجود سلطة تضمن سلامة سيره و تحمي أمنه، ويرجع شغل الإنسان بفهم ظاهرة السلطة منذ أقدم العصور إلى أن الحاجة إلى السلطة تمثل بعض حاجات الإنسان الدائمة، لأنها تمثل الحاجة إلى مبادئ تتميز بصفة الاستقرار الكافي و المرونة الكافية، و يجب إدراك حقيقة في غاية الأهمية و هي أنه لا يمكن إدراكها في المستقبل القريب و لأنها مجموعة من العادات و التقاليد التي يجب الحفاظ عليها و لكن يجب أن ننظر إليها على أنها نشاط اجتماعي له مهمة إنسانية و هي الحفاظ على مجتمع تكاثرت فيه المتغيرات و

التعقيدات، و إذا كان فقهاء النظام السياسي لا يتفقون على مصدر واحد للسلطة فإنهم لا يختلفون على ضرورة وجوبها و وجودها .

4. حدود السلطة:

الأساس الشرعي الذي تقوم عليه السلطة ينص على أن هذه السلطة ليست مطلقة دون قيود أو حدود ، حيث ينظر إلى السلطة غير المقيدة أو المحددة على أنها أداة محتملة للفساد، فالسلطة حينما تتسع تحمل في طياتها أسباب الإغراء على الانحراف بها بعيدا عن أهدافها، مثل الخروج بها عن المجالات المحددة لها، و هنا تكمن الخطورة على حقوق الأفراد و حرياتهم ولا سبيل لدفع هذه الخطورة إلا بإيجاد الضمانات التي تحقق الوقاية والعلاج، فالوقاية التي تتمثل في تحذير القائمين على السلطة من الإساءة في استخدام السلطات المخولة لها والعلاج الذي يتمثل في تزويد الأفراد بالوسائل التي تكفل ردع الاعتداء الواقع على حقوقهم و حرياتهم، و هناك العديد من القيود للحد من السلطة منها:

4. 1 القيود الطبيعية :

تتمثل القيود الطبيعية في المناخ و الجغرافيا و القوانين الطبيعية و العناصر الكيماوية.

4. 2. القيود التكنولوجية :

القيود التكنولوجية هي القيود المتأثرة بدرجة التطور الفني، مثل عدم إمكان بناء مصنع فوق سطح القمر قبل أن يكون ذلك ممكنا عن طريق التقدم التكنولوجي.

4. 3. القيود الإقتصادية :

تظهر القيود الاقتصادية في سهولة الحصول على الموارد و المواد الخام و مستوى الخدمات و حسن الموقع و قوى المنافسة التي يتمتع بها الآخرون، و هذا إلى جانب العديد من القيود الأخرى التي تحد من السلطة .

فلا يجوز للقائم على السلطة أن يقرر نشاطا أو يصدر أمرا يتعدى الطاقة و القدرة العقلية أو الجسمانية للمرؤوسين، و أن يتجاهل أحد أهداف النظام أو يجري أي تعديل أو تغيير في سياسات النضال و لوائحه و ليس طبقا لهوى أو رغبة القائم على السلطة و كما أن القرارات و الأوامر التي تصدر يجب أن تكون تتماشى و المعتقدات الاجتماعية الأساسية للجماعة، و دياناتها و دستورها و قوانينها و عاداتها و تقاليدها[1].

5- السلطة المحلية:

تقوم الحكومة المركزية بتقسيم المهام الإدارية بينها و بين هيئات محلية منتخبة، و لا تنفصل عنها حيث تؤدي هذه الأخيرة وظائفها تحت إشراف الحكومة المركزية و رقابتها.[2]

و يكون هذا التقسيم من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هو سياسي من خلال تعزيز الديمقراطية و المشاركة في اتخاذ القرار و هذا وفق اختيار حر للممثلين على المستوى المحلي، و اجتماعيا من خلال العمل على ربط القاعدة الشعبية بالحكومة المركزية،

---

[1] عبد العزيز الغريب صقر، **الجامعة و السلطة (دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة و السلطة)**.الدار العالمية للنشرو التوزيع ،2005، ص .79،80،81، بالتصرف.

[2] ناجي عبد النور، **دور الادارة النحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية**، الجزائر، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 1، جوان2009، ص 153.

و هذا ما يعزز احترام رأي المواطن و رغبته في المشاركة في الشأن العام و بالتالي العمل على ترسيخ ثقة المواطن و منه انتمائه للوطن[1].

تعددت التعاريف و تداخلت من خلال تعدد وجهات نظر المفكرين، إلا أن السلطة المحلية جزء من النظام العام للدولة، و هي السلطة التي تتمتع بها الهيئة المنتخبة و التي تعمل تحت إشراف و رقابة السلطة المركزية، و تشكل السلطات المحلية حلقة وصل بين

نشأت السلطات المحلية كجزء من عملية دَمقرطة المجتمع و خلق أطر و مؤسسات تشكل ذراعا للحكم المركزي لإدارة شؤون المواطنين و توفير الخدمات و إحكام السيطرة عليهم.[2]

6. مفهوم الثقافة السياسية:

يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة في علم السياسية، حيث استخدمت في خمسينيات القرن الماضي، عندما استخدمه الأمريكي (غابرئيل الموند) ومن الملاحظ أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة في المجتمع ، كونها تتميز بنوع من الاستقلالية وهى تختلف من بلد لآخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات.

[1] محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطور**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية " بحوث و دراسات"،2005، ص ص، 22،23.

[2] مرجع نفسه، ص،81.

من أبرز التعاريف نجد تعريف **موريس دوفرجيه** فهو: "يقصد بالثقافة السياسية عامة الجوانب السياسية للثقافة باعتبارها تشكل مجموعة منظمة، كما يرى أنه من الضروري أن تحدد باختصار الجوانب السياسية للثقافة عوضا أن يوضع لها فروع متخصصة في علم الاجتماع ككل لأن ذلك سوف يؤدي إلى الخلط والغموض حول كلمة الثقافة السياسية لأن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية"[1].

ألموند و فيربا :" يحددا الثقافة السياسية على أنها ترتبط بالقيم الديمقراطية "[2]. و إن كان كل منهما يؤكد على أن تحديد ماهية الثقافة السياسية تختلف من دولة إلى أخرى ،لأن لها جوانب أخلاقية و اجتماعية ودينية متعددة تحيل صعوبة وجود ثقافة سياسية عامة تنطبق على الدول الديمقراطية أو المتحضرة.

تشمل الثقافة السياسية كل من القيم والمعتقدات والأفكار والممارسات وجدت في الجماعات التي تلعب دوراً في التنظيم السياسي للمجتمعات، فالثقافة السياسية هي مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن.**علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة**. دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 2001.ص436.

[2] Almond et verba,**the intellectual history of the civil cultur concept**, N.Y: prinction univ. Prees, p 3.

طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل المجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي. و الثقافة السياسية حسب **فيليب برو:** " تتكون من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر الواعية أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه كمواطن مثلا وفي سلوكه كناخب أو كمكلف بدفع الضريبة...[1]. من خلال هذين التعريفين يتضح أن للثقافة السياسية عدة أنواع حسب معرفة الأفراد للأهداف و الغايات السياسية و هي كالآتي[2]:

1-6 **الثقافة الرعائية أو الضيقة:** يعني هذا النوع من الثقافة ، أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف أو الغايات السياسية ، التي توجد في الحياة السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم أو أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، و ترتبط هذه الثقافة الشعبية بالثقافات

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن.**علم الاجتماع السياسي** ،مرجع سبق ذكره ، ص436.

[2] موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**،تر: سليم حداد، لبنان: المؤسسو الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2، 2001، ص93، بالتصرف.

المحلية المعزولة اجتماعيا و مؤسساتيا، والتي توجد في المجتمعات القبلية أو البدائية.

2-6 **ثقافة الخضوع:** هذا النوع من الثقافات السياسية لا يمكن أن يشكل ثقافة وطنية، لأن المواطنين ينظرون إلى أنفسهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما كتابعين ورعايا للحكومة وان كانت هناك معارضة للنظام السياسي القائم فإنهم يخافون أن يقدموا أي نوع من التجاوزات ضده حتى ولو كان عن طريق الرفض السلبي، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نظام ديكتاتوري، ولهذا سميت ثقافة الخضوع .

3-6 **ثقافة المشاركة:** على عكس الثقافتين السابقتين ترى هذه الثقافة أن المواطنون يعتقدون أن لديهم الحق في المشاركة السياسية من خلال ممارساتهم للحياة السياسية، وأنهم قادرون على المساهمة في النظام والتأثر به، وذلك عن طريق الانتخابات و المظاهرات، وتعيين ممثليهم في الأحزاب أو جماعات الضغط.

و الجانب المهم لهذه الأخيرة هو الوظائف المتعددة التي تؤديها في السياق العام نذكر منها ما يلي:

1. التعرف على طبيعة البناءات و النظم السياسية: وهذا ما يساعد على فهم مكونات و عناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات .

2. تحليل العلاقة بين المواطنين و السلطة السياسية: فالجماهير ذات الثقافة المشاركة تستطيع أن تحفز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشطة.

3. دراسة عملية المشاركة السياسية و كيفية تحديثها: إن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من الدافعية ونمو النشاط الديمقراطي في الحياة السياسية.

4. خلق الشخصية القومية: عدم المشاركة في صنع القرارات السياسية يؤثر سلبيا على ظهور الشخصية القومية، التي تظهر نوعية الأداء السياسي للمواطنين تجاه قضاياهم الوطنية.

7 – الثقافة السياسية و الانتخابات:

كلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام والثقافة بمفهومها السياسي، كلما استطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية فالثقافة تستطيع أن تزيد من الوعي الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها وتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي لدى الجميع عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حق الحصول على ثقافة سياسية تؤهلهم لأداء الوظائف السياسية التي تتمثل في حق الانتخاب أو المعارضة أو المظاهرات، والاستفادة من المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعا في خلق روح المواطنة التي تتمثل

في عدد من الحقوق والواجبات والمسؤوليات تجاه المجتمع والمشاركة في حياته السياسية لتطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع الحياة العصرية.

8 - المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية أحد أهم الأبعاد لتحديد السلوك السياسي للأفراد ويتمثل الدور الايجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال ممارسة حقوقه المدنية والسياسية، ابتداء من التصويت والترشح في الانتخابات الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية و مناقشتها مع الآخرين، الانضمام إلى الأحزاب والاتحادات النقابية والمهنية، وممارسة المشاركة السياسية لا تبدأ من فراغ وإنما من حصاد أو تراكمات الثقافة السياسية للمواطن من طفولته، شبابه ثم نضجه السياسي، من منطلق أن عملية التنشئة السياسية عملية مستمرة ولا تتوقف عند مرحلة معينة حيث كل مرحلة قد تزيد من ثقافة الفرد السياسية و وعيه أكثر من خلال التجارب أو الأحداث السياسية التي يعيشها الفرد سواء ارتبط الأمر بالانتخابات بأنواعها أو أي حدث سياسي كان. و لهذا ما يجري في الواقع من نقاشات و ما يتداول من أحاديث يجدد ما لدى الفرد من أفكار و يُنمي الثقافة السياسية لديه.

تعتبر المشاركة السياسية من أهم المواضيع التي يرتكز عليها علم الاجتماع السياسي في الوقت الحالي و هي عملية اجتماعية سياسية " كما تعتبر العملية التي يتمكن من خلالها الفرد صياغة الأهداف العامة للمجتمع، و إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف"[1].

يعرفها سيد أبو ضيف أحمد على أنها:" العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة المجتمعية في النواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية."[2]

و تشمل المشاركة السياسية كل ما يقوم به المواطنين للتأثير في السياسة العامة و هذا ما أكده **رشيد أحمد** بأنها:" أنشطة المواطنين للتأثير على القرارات والسياسات العامة وعلى اختيار الموظفين العموميين ومراقبة أعمالهم"[3]

وهي نشاط طوعي يقوم به المواطنون بهدف التأثير على الحكام أو على صنع القرار السياسي، وتدرج أنشطة المشاركة السياسية حسب كمية الجهد والمبادرة التي يتطلبها النشاط، فيقل في التصويت في الانتخابات العامة ويزيد في إقناع الآخرين بطريقة معينة.[4] من خلال هذا المشاركة السياسية هي دعم للديمقراطية من منطلق أنها حكم الشعب، فهي الفكرة

---

[1] عبد الهادي الجوهري و أخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الطليعة، 1975، ص،94.

[2] سيد أحمد أبو ضيف. **ثقافة المشاركة: دراسة في التنمية السياسية**.دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.ص145.

[3] رشيد أحمد.**الإدارة المحلية المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية**.دار المعارف، القاهرة، 1981.ط2.ص 106.

[4] معياري محمود.**الثقافة السياسية في فلسطين: دراسات ميدانية**. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، الناشر للدعاية والإعلام، رام الله، 2003.ص16.

الجوهرية للديمقراطية، من منطلق" أن لا يكون الناس "رعية" يتولى حكمهم قادة و زعماء لم يصلوا إلى الحكم بأسلوب الاختيار أو الانتخاب من جانب الناس."[1]

9- مراحل المشاركة السياسية:

للمشاركة السياسية مراحل:

9-1 **الاهتمام السياسي:** أي الاهتمام بمتابعة القضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، إضافة إلى متابعة الأحداث السياسية حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات وأثناء الحملات الانتخابية.

9-2 **المعرفة السياسية:** والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء مجلس الشعب والشورى بالدوائر والشخصيات القومية كالوزراء.

9-3 **التصويت السياسي:** يتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية ويقدم الشكاوي والاقتراحات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.[2]

---

[1] أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، تر: الدكتور فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص، 474.

[2] السيد عليوة، منى محمود. **موسوعة الشباب السياسية:** المشاركة السياسية.مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، بدون سنة، بالتصرف.

10- مستويات المشاركة السياسية :[1]

تفيد الأدبيات المعاصرة بأن المشاركة السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة ومستويات متدرجة فالتصويت في الانتخابات المحلية والقومية، المشاركة في الحملات الانتخابية والالتحاق بالتجمعات السياسية، والعمل من أجل مرشح أو حزب سياسي معين ومناقشة المشكلات السياسية مع الأقران والزملاء، والارتباط بالجماعات المعارضة التي تسعى لإسقاط الحكومة... كلها تمثل درجات ومستويات من المشاركة السياسية و من مستويات المشاركة السياسية نجد:

أ – المستوى الأعلى : وهم ممارسو النشاط السياسي:

ويشمل هذا المستوى من تتوفر فيهم ثلاث شروط من ستة : عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

[1] للمزيد من المعلومات أنظر أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب و المشاركة السياسية** على الموقع:
http// youthdo.org/ ar/ images / stories/ youth / 16. Pdf.

ب – المستوى الثاني : المهتمون بالنشاط السياسي:

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج – المستوى الثالث : الهامشيون في العمل السياسي:

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د – المستوى الرابع : المتطرفون سياسياً:

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجؤون إلى أساليب العنف.

والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف و السخرية من الفئة التي تهتم بالسياسة.

11- النظـام السياســي الجزائــري:

يعتبر النظام السياسي فرع من العلوم السياسية، و بالتالي فهو ذو علاقة بالعلوم الاجتماعية، فهو جزء من النظام الاجتماعي، و يعرف **دافيد إيستون Davideaston** " النظام السياسي بأنه مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي. كما لا يمكن اعتبار النظام السياسي مسلمة فلسفية، و إنما نتيجة واقع معاش من منطلق اجتماع الأفراد في جماعات، فهو اجتماعي بالدرجة الأولى و بالتالي امكانية دراسته و تحليله.

تطور النظام السياسي عبر التاريخ فلم يبقى بالشكل الذي عرف به في الوقت الحالي نتيجة التعقيد الذي عرفته المجتمعات، و بالعودة إلى النظام السياسي الجزائري نجد ما يصف الوضع السياسي بصورة دقيقة ما ذكره الدكتور: **عنصر العياشي** عن طبيعة المجتمعات الانقسامية و التي اتخذت بفعل سيطرة بنى تقليدية قائمة على علاقات القرابة و الدم الشيء الذي حال دون تكوين ثقافة سياسية عصرية و تبلور ممارسة رشيدة تساهم في بروز نخب سياسية و فكرية.

إن العلاقة المتأزمة بين المجتمع و الدولة ترتبط في جزء منها بفشل المشروع الحداثي الذي لم يتحول إلى واقع ملموس و بقي على مستوى الخطاب الإديولوجي، ذلك لأن الديمقراطية كقيمة سياسية و ممارسة اجتماعية مرتبطة بالحداثة و التي تعني على المستوى السياسي الاعتراف بالإرادة الحرة للأفراد و حقوقهم المدنية الكاملة و الفصل بين السلطات و استقلال

المؤسسات عن كل تأثير، أما على المستوى الاجتماعي فالحداثة تعني الاعتراف بحق المواطن و التعامل مع الأفراد كمواطنين أحرار و ليس بحسب انتماءهم و بغض النظر عن تمايزهم العقائدي، كما يعني اعتماد مبادئ الكفاءة و الفعالية بعيدا عن كل الاعتبارات.[1]

و كون ركزنا في الدراسة على الانتخابات المحلية بعد الاستقلال بمعنى المرحلتين الأحادية و مرحلة التعددية، و من هذا المنطلق سنحاول معرفة طبيعة هذا النظام الذي كان سائد في هذه الفترة، فنجد تيارين تيار متشائم و هو يرى أن النظام السياسي نظام عسكري L'Algérie : un système politique militarisé و هذا ما أكده **مجيد بن شيخ** في كتابه "الجزائر نظام سياسي معسكر" و ما كتبه **نور الدين ثنيو** في كتابه " الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية" حيث يريا أن التحولات التي طرأت على النظام السياسي الجزائري ما هي إلا إستراتيجية يتكيف من خلالها النظام السياسي مع الأوضاع الإقليمية و الدولية، التي أصبحت تتعامل مع الدول من خلال مدى تحولها نحو الديمقراطية.

و أن النظام السياسي الجزائري يبقى تحت سيطرة بعض قيادات الجيش فهي التي تتحكم و تسيطر سواء فترة الحزب الواحد أو التعددية الحزبية، حيث أثبتت التحولات السياسية المعلنة من خلال دستور 1989 عدم قدرتها على تحقيقها مبدأ التداول على السلطة كون الديمقراطية لم تكن نابعة من أوساط قيادات النظام لكنها جاءت كمحاولة لتجاوز الانسداد

[1] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر**، القاهرة، دار الأمين،ط1، 1999، ص،18.

الذي أدى إلى أحداث 05أكتوبر 1988م[1]، هذا الانسداد الذي كان على مستوى هرم السلطة حيث ما ميز النظام السياسي بعد وفاة الرئيس الراحل **هواري بومدين** حدوث تصدع كبير على مستوى هرم السلطة حول إشكالية مستقبل السلطة و التنمية، بحيث برز تيارين مختلفين داخل الحزب الواحد:

التيار الأول: المتمثل في الطائفة التي دافعت على مبدأ الاستقرار في المنهج السابق.

التيار الثاني: الذي نادى بالقطيعة مع المنهج السابق، و الدخول في حياة سياسية و اقتصادية جديدة، إن حدَة هذا الصراع بين التيارين سمح بظهور اتجاه جديد يهدف إلى الانفتاح بدون تناسي أهداف و برنامج الحزب الواحد، و مثل هذه الأعمال ما هي إلا صورة تترجم لنا أزمة عميقة كان النظام يعيشها من قبل، و لكن قوة و تماسك أصحاب السلطة السابقة لم يتركوا الفرصة لأي اتجاه سياسي أن يهدد أهدافهم المسطرة.[2]

أكد هذا الطرح أن الأحداث التي مرت بها الجزائر في العشريتين الأخيرتين غياب تام لمنطق الدولة، و عجز المسؤولين عن إيجاد حلول تحفظ الأمن و الاستقرار، و هذا دليل على الإخفاقات التي وقع فيها النظام، و لهذا فهو يؤكد على ضرورة تراجع المؤسسة العسكرية و أن تعيد النظر في دورها كما يجب أن تبتعد عن الساحة السياسية، حيث أن الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب جهود جميع القوى اقتصادية، اجتماعية، سياسية و حتى

---

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، الجزائر، سطيف، دار المجدد للنشر و التوزيع، 2009، ص،04.

[2] حسن بورادة ، **الاصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1992**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التنظيم السياسي و الاداري ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.

ثقافية، كونها تضفي المصداقية على المؤسسات و يمكنها تعبئة الجماهير من أجل المشاركة في الحياة السياسية، كما يرى أن النخبة العسكرية سلبت قوى المجتمع المدني الذي يعتبره **هيجل:** " الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين العائلة و الدولة فهو التنظيم الاجتماعي و مكوناته المستقلة عن الدولة"[1]. كما نجد أيضا الأستاذ **نور الدين ثنيو** " الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية" يرى أن النظام السياسي الجزائري فاقد للشرعية منذ الاستقلال فقد استند في الأول إلى ما يعرف بالشرعية الثورية ثم حاول بناء شرعية دستورية في ظل حكم الرئيس هواري بومدين، إذ تستمر التهمة إلى الاشتراكية حيث سببت الإفلاس السياسي، و يرى الكاتب أن السبب هو الغياب الأصلي لفكرة مشروع بناء الدولة، كما يقر أن السلطة الفعلية هي التي لا تزال تحدد الأطراف التي تتعامل معها و التي تقصيها، و هذا حسب مقتضيات الحالة السياسية.

يشير **نور الدين ثنيو** إلى أن المسؤولية تقع على النظام الدولي الذي يسعى إلى استبعاد و بصورة قطعية أنظمة الحكم المستبدة و التسلطية، حيث يوظف لذلك آليات منها الحصار الدولي، الضغط على الأنظمة من خلال المؤسسات الدولية و المنظمات غير حكومية، من خلال هذا ينتهي إلى أن مستقبل الديمقراطية يرتبط أساسا بالتقاء السلطة الفعلية مع قوى المعارضة الحقيقية.[2] في مقابل هذا الاتجاه نجد توجه آخر عرف بالمتفائلين منهم الأستاذ **إسماعيل قيرة و آخرون** حول مستقبل الديمقراطية في الجزائر الذي يرى أن الأطروحات

[1] عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1،2007، ص،77.

[2] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سبق ذكره، ص، 7.

المتداولة في الحقلين السياسي و الاجتماعي متمثلة في التيارات الثلاثة إسلامي/ علماني/وطني حيث أن الشواهد الواقعية تؤكد تضمنها لعوامل ترسيخها، و هذا يثبت ما عرفه النظام السياسي من عدم استقرار، فهو يبدو مجال تحرك العديد من القوى، و مجال للصراعات بين ذوي المصالح.

و يعود السبب الرئيس لتطور مفهوم النظام السياسي لاتساع دائرة نشاط السلطة، أما **ديفيد أوستين** David Aston " فيرى أن النظام السياسي جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي، و أن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين، و أن تطور النظام السياسي يعد أكثر الأجزاء تأثيرا في حياة أي دولة"[1]

[1] كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي، مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، ايطاليا**، لبنان، الدار العربية للموسوعات،ط1، 2009،ص 18.

خلاصة:

لا يشترط أن تتخذ الهيئة الحاكمة شكالا سياسيا و إنما يجب أن تبسط سلطتها على الإقليم الذي تحكمه، لأنه لو تعددت السلطات لوقع الصراع و كثيرا ما تبسط الدولة سلطتها عن طريق القوة والردع، كما أن الرضا بالسلطة مسألة هامة لضمان بقائها و هيمنتها لأن القوة المادية وحدها لا تكفي للخضوع للسلطة كما ترتكز أيضا على ثقة الخاضعين لها أكثر من إدارة الحاكمين.

الفصـل الثالث

السيرورة التاريخية للإنتخابات في الجزائر

أولا: الانتخابات في مرحلة الكلونيالية.

ثانيا: الانتخابات في مرحلة الحزب الواحد.

ثالثا: الانتخابات في مرحلة التعددية الحزبية.

رابعا: المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر.

أولا: السيرورة التاريخية للإنتخابات :

تعتبر الإنتخابات عملية سياسية تهدف لصنع قرار ما، و هي العملية التي يقوم من خلالها الشعب بإختيار فرد منهم لمنصب رسمي، كما تعتبر الطريقة المعتادة التي تتبعها الديمقراطية الحديثة لملأ المقاعد في المجلس التشريعي و أحيانا يكون في السلطة التنفيذية و السلطة القضائية و الحكم المحلي و الإقليمي، كما تستخدم هذه العملية أيضا في العديد من القطاعات كالقطاع الخاص و منظمات الأعمال من النوادي و الجمعيات.

الإستخدام العالمي للانتخابات كوسيلة لإختيار الممثلين يعتبر من أهم ما وصلت إليه الأنظمة الديمقراطية، حيث أصبحت الدول الديمقراطية تصنف على أساس شرعية نزاهة الانتخابات " فالانتخابات بالنسبة لكل نظام ديمقراطي تمثل جانب بالغ الأهمية في الحياة السياسية، إنه فعل يقوم الشعب بمقتضاه و بصورة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة السياسية"[1]، و فيما يخص المعالم النظرية و الفكرية لعلم اجتماع الانتخاب فنجد إسهامات المدرسة الفرنسية بارزة في كيفية تنظيرها لهذا الموضوع من خلال ضبطها لكل ما يتعلق بالسلوك الانتخابي.

تعتبر النظم الانتخابية الوسيلة القانونية لإيصال ممثلي الشعب إلى السلطة حيث يكون فيه رصد لسلبيات النظام الانتخابي، لا بد و أن تبدأ من أول خطوة في الانتخابات و هي عملية

[1] جان بيار كوت، جان بيار مونيي، **من أجل علم اجتماع سيلسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1985،ص 159.

العملية التي تقوم عليها الانتخابات بشكل عام، " فالانتخاب هو اختيار واحد أو أكثر لشغل منصب أو مناصب لا تُشتغل إلا بموافقة الناخبين ... و يكون الإنتخاب فرديا إذا اقتصر حق الناخب على اختيار مرشح واحد، و يكون بالقائمة إذا كان له حق اختيار عدد من المرشحين، و يكون النوع الأخير من الانتخابات مصاحبا لنظم التمثيل النسبي"[1]

وصل العقل الغربي إلى نوع من النضج السياسي الشيء الذي سمح له بتنظيم حياته السياسية من جملتها التداول على السلطة بطرق قانونية و ديمقراطية. و أمام هذه التحولات التي تعتبر جد هامة بدأ العلماء يهتمون بمسألة الانتخاب باعتبارها عملية أساسية، و نجد في هذا السياق محاولات الفرنسي **سيغفريد** الذي اهتم بدراسة هذه العملية و حاول تفسير أهم العوامل الأساسية التي لها علاقة بالعملية الانتخابية و بالأخص التي تحدد السلوك الانتخابي في كتابه الذي يعد مرجعا هام لكل من يشتَغل حول موضوع الانتخابات بعنوان: " اللوحة السياسية لغرب فرنسا"[2]. لو نتمعن في هذا الكتاب لوجدنا أنه يقر بأهم العوامل التي تؤثر في السلوك الإنتخابي و يرجع هذا إلى المنهجية التي اعتمدها سيغفريد، حيث رأى أن هناك مناخات طبيعية تختلف من منطقة إلى أخرى، و عليه فهو يقر بهذا التنوع و التعدد المناخي في الحياة السياسية، تفطن سيغفريد لقصور هذه النظرة و استبدلها بمصطلح العقار على أساس أن له بعد مادي، كان هذا القصور متعلق بالتسميات التي قدمها انطلاقا من بعد

[1] محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي ميادينه و قضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،1990، ص،176.

[2] A , SIEGFRIED,**tableau politique de la France de l'ouest** , Paris, A . Collin,1964,éd originale,1913.

جغرافي، الأولى كانت هيئة إنتخابية من الغرانيت و هي متواجدة بمنطقة البوكاج bocage التي تسمح بإقامة ممتلكات واسعة نتيجة وجود الماء، و الثانية هيئة إنتخابية من الكلس و هي متواجدة بمنطقة السهول الكلسية التي لا تتوفر على ممتلكات واسعة لعدم توفر الماء، سنحاول توضيح أهم العوامل التي رآى سيغفريد فاعليتها في التأثير على السلوك الإنتخابي.

1- البعد العقاري:

قدم سيغفريد موقفا واضحا و بسيط، حيث رآى أن أصحاب الملكيات الصغيرة و العقرات القليلة لهم توجه نحو الحرية و الإستقلال و المساواة ، عكس أصحاب الممتلكات الواسعة و العقارات الضخمة، فنجدهم يدافعون عن الأحزاب المحافظة و يواجهون الأحزاب اليسارية مع وجود بعض التحفظات، حيث نجد أن هناك حالات إستثنائية وقعت في فرنسا إذ أن هناك فئة من أصحاب الملكيات الضخمة و العقارات الواسعة قد صوتوا لصالح اليسار بدل التصويت لحزب المحافظين. و هذه الإستثناءات خصت عمالة السواحل الشمالية في سنة 1906 Département des cotes du Nord على الرغم من إتساع العقاري إلا أنه إنتخب لصالح اليسار، كما أن هناك دراسات أخرى أجريت في عام 1952-1956 بينت إستحالة إقامة توازن حقيقي بين النظام العقاري و الموقف الإنتخابي.

2- البعد الدينـــــــــي:

حاول سيغفريد أن يتدارك أهم النقائص المترتبة عن العامل الأول البعد العقاري، فأوجد البعد الديني كعامل أساسي و محدد لسلوك الإنتخابي فيقول: " هناك عاملا روحيا يبدو أساسيا في الحياة السياسية بغرب فرنسا إلى درجة أن كل تحليل سيبقى ناقصا ما لم يقم بتحديد مكانته ووزنه، ألا و هو العامل الديني"[1] من خلال هذا برز دور الدين في الدراسات السوسيولوجية بشكل هام خاصة مع إسهامات **غابريا ل لوبرا** الذي قام بدراسة مونوغرافية حول الممارسات التدينية في فرنسا و لخص ذلك في كتاب، و هي دراسة ركزت على جميع الشرائح الإجتماعية بغض النظر عن السن و الجيل وحتى الأوضاع السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية...إلخ، فالدين يظهر في كل البناء الإجتماعي" فالحياة الدينية ترتكز على ثلاثة مفاهيم أو يمكن تعريفها إنطلاقا من ثلاث مفاهيم: المعتقدات، و السياقات و الممارسات"[2] " je pense qu'on peut définir la vie religieuse en trois termes :croyances conduites,pratiques"

[1] A , SIEGFRIED , **tableau politique de la France de l'ouest** ,op cit ;p 390.

[2] G , LE Bras,**Etudes de sociologie religieuse.sociologie de la pratique religieuse dans les campagne Françaises**. Tome I , presse universités de France, 1955-1956.p311

3-البعد التاريخي:

حاول **بول بوا** أن يتدارك النقائص التي وقع فيها سيغفريد، حيث قام بدراسة عمالة نموذجية من منطقة السرط لخصوصيتها من حيث التجانس في نمط المعيشة بالنسبة للسكان، حيث رآى أن سبب الصراع في هذه المنطقة راجع بالضرورة إلى عامل تاريخي مؤثر و هو الثورة الفرنسية من خلال ما خلفته من تقسيمات، فنجد الشرق الفرنسي ممثل للقانون في حين الغرب الفرنسي متمرد على القانون و "هي إديولوجية فرقت بين مجموعتين من السكان"[1]

هذا فيما يتعلق بالعوامل المتحكمة في الإنتخابات في فرنسا عموما و بالحديث عن الدولة الجزائرية كدولة مستعمرة فرنسية فهي تتأثر بمعطيات هذا المجتمع ولهذا سنحاول التعرف على السيرورة الإنتخابية في المجتمع الجزائري.

الدولة الجزائرية كسائر الدول الأخرى لها إيديولوجيتها الخاصة ، وبطبيعة الحال هذه الإيديولوجية تختلف من فترة لأخرى لأن تصور النظام السياسي للمواطن في السبعينات والثمانينات يختلف عنه اليوم نظرا لاختلاف المعطيات والظروف الداخلية والخارجية في شتى المجالات، و نظرا لما عرفه هذا المجتمع من محطات تاريخية رسمت معالم المجتمع الجزائري، احتلت مكانة هامة في الدراسات السياسية والاجتماعية وامتدت علاقتها في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر منظمة للحقوق والواجبات المدنية والسياسية، مبينة مواصفات وأبعاد حسب المنابع الفكرية والمرجعية السياسية، وهذا ما أوجد لدى الفرد

[1] Paul,Bois, **Paysans de L'ouest**, le mans, Maurice Vilain,1960, p 674.

الاجتماعي نمط من الوعي الفردي بمبادئه وما يرتبط به من قيم وسلوكيات تعتبر كمرجع للخيارات الحياتية والسياسية اليومية في بناء المجتمع وهياكل الدولة.

هذه المسألة الحاسمة في التكوين الإجتماعي الجزائري تأثرت بعدة عوامل أولها المرحلة الكولونيالية التي تعد مرحلة أساسية في تاريخ الجزائر، حيث كان الإستعمار بمثابة الصدمة لهذا المجتمع من منطلق إستهدافه لمختلف البنى حيث يعتبر عالم الإجتماع الفرنسي بورديو أن الإستعمار في الجزائر كان إستعمارا شاملا، فالدوافع الإيديولوجية للنظام السياسي الجزائري وتأسيس الدولة الوطنية قد تحقق في سياق تصفية الاستعمار Décolonisation

وفي ظل المعطيات التي فرضها السياق العالمي الحديث أردنا في هذا الفصل تقديم قراءة تزامنية بسيطة وعامة بما يتماشى مع موضوع مذكرتنا ولحصر مختلف جوانبه حتى يتسنى لنا فهم كيفية تبلور العملية الإنتخابية في ظل المعطيات المتجددة في كل مرحلة من تشكيلها.

ثانيا: الإنتخابات في تاريخ الجزائر المعاصر:

1. الإنتخابات في المرحلة الكولونيالية :

عمد الاستعمار منذ دخوله للجزائر إلى استهداف شخصية هذا المجتمع و هويته و ضرب بناه الاجتماعية اعتمادا على ما انتهجته السوسيولوجيا الكولونيالية، وما أفرزته الدراسات الأنتربولوجيا حول المجتمعات التقليدية كل هذا محاولة إلى نقله إلى مجتمع رأسمالي فحاول وضع قطيعة نهائية مع بناه الاجتماعية التقليدية، فقد فرض المستعمر الفرنسي ترسانة من القوانين بخاصة قانون الأهالي وقانون فارنيي الذي أدى إلى تفكيك المجتمع الجزائري وسمح بظهور الطبقات[1]، وقد ظهرت عدة قيادات جزائرية لصد ذلك في شكل ثورات شعبية، ولا يختلف إثنان حول أبرزها وهو الأمير عبد القادر الذي استطاع تشكيل أول دولة جزائرية حديثة بمختلف ملامحها، بمرور الوقت تمكنت قيادات أخرى و شكلت الحركة الوطنية الجزائرية كمرحلة امتدادية لسابقتها ، ظهرت في المدن اتخذت العمل السياسي طريقا لها فأدى ذلك لبروز نخبة جديدة من الجزائريين هدفهم واحد وهو إخراج الإستعمار لكن توجهاتهم اختلفت بين أربع سنوردها كما يلي، الأولى وهي الإيديولوجيا الليبرالية(تنادي بالمواطنة والديمقراطية) خطابهم ذو توجه أوربي فرنسي والداعي للعدالة و المساواة و الإيخاء و حقوق الإنسان و المواطنة ، يدعو للإندماج والتجنيس مع إبقاء الأحوال الشخصية، والثانية هي الإيديولوجيا الشيوعية (تنادي بالعدالة الإجتماعية) وَليدة

[1] من بين القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي قانون 1851، قانون سيناتوس كونسيلت1863، قانون فرنيي 1873.

الحزب الفرنسي الشيوعي و المنفصل عنه، يستمد مرجعيته من الثورة البلشفية والمبادئ الماركسية ينادي بتحرير العمال ولا يعنيه الإستقلال، أما الثالث فهو تيار إصلاحي (المرجعية إلى الديني) مثلته جمعية العلماء المسلمين و التي كانت تدعو للحفاظ على الطابع الإسلامي للمجتمع الجزائري متأثرين بالتيار الإصلاحي المشرقي.

برز بعدها توجه رابع و صف بالراديكالية الوطنية المتمثل في الإتجاه الثوري بزعيمه مصالي الحاج و أتباعه (حزب نجم شمال إفريقيا ، حزب الشعب الجزائري ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية) الذي تبنى البناء الثلاثي المتمثل في (المواطنة ، العدالة الاجتماعية ، الهوية الإسلامية) هذا الاتجاه كان يدعو إلى الاستقلال الفوري للجزائر و التي سينشق عنه فيما بعد المنظمة الخاصة[1] التي ستفجر الثورة باسم جبهة التحرير الوطني.

من خلال هذا العرض السريع نستنتج سعي الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها في المرحلة الكولونيالية نحو تأسيس و إنشاء دعامة دولة حديثة متشبعة بالحداثة مناهضة للسياسة الكولونيالية ، و العمل من اجل تكوين دولة (نموذج الدولة المزمع بناؤها مستقبلا) باعتباره مشروعا سياسيا بديلا و مناهض للكولونيالية، فقد ظهر و كأنه دولة مضادة للدولة الاستعمارية تعبر عن عملية بناء و تجسيد معالم الدولة بطريقة و كيفية جديدة أكثر مما هو مجتمع جديد يحمل علاقات اجتماعية و سياسية مختلفة و عصرية مع تحديث مقومات

[1] حسن رمعون ، **الاستعمار الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر العلاقة بين الديني و السياسي** ، مجلة إنسانيات الجزائر ، العدد 31 ، 2006 ، ص 17- 18.

الشخصية الوطنية الرافضة للإيديولوجية الكلونيالية، إعتبارا من أن الحركة الوطنية كانت الناطق الرسمي للمواطنين الجزائريين و المعبر الوحيد عن أرائهم رغم تعدد توجهاتها السياسية لكن يبقى هدفها واحد وهو البحث عن الهوية الجزائرية المفقودة بسبب الهيمنة الاستعمارية، و لعل ابرز ممثل لفكر الحركة الوطنية يتمثل في جبهة التحرير الوطنية باعتبارها و وريثة أفكار الحركة الوطنية فقد دعت في بيان أول نوفمبر 1954 إلى " ضرورة تطهير الحركة الوطنية و ضرورة إرجاعها لنهجها الصحيح ، إضافة إلى ضرورة تنظيم طاقات الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري" [1]، و اعتبرت الجبهة إن الإسلام هو الإطار الحضاري المنظم للدولة المنشودة و للهوية الوطنية و اعتباره المقوم الأساسي للثورة الجزائرية ومن خلاله يتم تشكيل الدولة الجزائرية الحديثة و خصوصيات نظامها السياسي القائم و المتمثلة في مبادئ الديمقراطية ، المواطنة ، المساواة ، الطابع الاجتماعي ،الشعب و السيادة الكاملة ، وهذا يبين إيمان و تكامل فكر جبهة التحرير الوطني، و هذا ما نجده في البيان المؤسس لثورة نوفمبر بان الهدف من الاستقلال الوطني يكمن في :

أ – بناء الدولة الجزائرية سيدة ، ديمقراطية و اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

ب – احترام الحريات الأساسية دون أي تمييز عرقي أو ديني.وهكذا نرى إيمان الحركة الوطنية بمبادئ المواطنة منذ ميلادها على يد تيار الاندماجيين و الداعيين للمساواة ، وصولا إلى جبهة التحرير الوطنية الوريث الشرعي لجميع تيارات الحركة الوطنية ، و دفاعها عن

[1] وزارة الثقافة و الاعلام ، **النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 – 1962** ، الجزائر ، 1979 ، ص 19 .

حقوق الأقليات الدينية ، وذلك من خلال ما ورد في بيان نوفمبر الذي سيكون مرجعية كافة الدساتير الجزائرية .

كانت الإنتخابات في هذه الفترة عبارة عن إنتخابات خاصة، إذ سعت الادارة الفرنسية إلى إبعاد الشعب الجزائري يشتى الطرق عن المشاركة في حكم بلاده ، من أجل إخضاعة لحكم المستوطنين الأجانب حيث كان هناك غليان سياسي و إقدام الإدارة الأروبية في الجزائر على تزوير الإنتخابات البرلمانية و البلدية غيرت مجرى الأمور بصفة ملموسة بعد قانون 1947م، فأدرك القادة السياسيون أن الإدارة الفرنسية مصممة على حرمانهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الجزائري أو مقاعد في المجالس البلدية المنتخبة. كما عرفت الإنتخابات في هذه الفترة بعدم النزاهة و غالبية التزوير و قد إشتهر بتزوير الإنتخابات في الجزائر الحاكم " **مارسيل إدموند نايجلان Naegelen**" فالإدارة الفرنسية لم تكن تحترم قوانين الإنتخابات.[1] حيث كانت غالبية المقاعد تكون خاصة بالأروبيين في حين المقاعد المتبقية تقسم حسب مصالح الإدارة الفرنسية (عملاء فرنسا)، و ما دعم التفرقة العنصرية أكثر قانون 20 سبتمبر 1947 [2]، رقم 47-1853 الذي نص على عدم المساواة بين الأروبيين و الجزائريين.

[1] د. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**،الجزائر، دار الغرب الاسلامي، ط2، 2005،ص 375.

[2] مرجع نفسه، ص 378.

2. الإنتخابات في مرحلة الدولة الوطنية :

لقد حددت الحركة الوطنية أهدافا للمجتمع الجزائري تتوافق مع أفاق الأجيال التي تناضل من أجلها ، و يمكن أن نقول أنه قد وصل إليها عموما، كما لا يمكن إغفال مرور السياق السياسي للجزائر المستقلة بمرحلتين الأولى تميزت بوجود نظام الحزب الواحد و مرحلة ثانية عرفت التعددية الحزبية و الانفتاح الديمقراطي فما محل الانتخابات في الجزائر في هاتين المرحلتين ؟ :

2. 1 الإنتخابات في مرحلة الحزب الواحد :

ما ميز هذه المرحلة و جود هيمنة الحزب الواحد على السلطة وتراجع دور المجتمع المدني كرفيق أساسي للمجتمع السياسي، حيث كرست كل محاولات التوثيق الدستورية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، نجد دستور 1963 في مادته 23 نص على أن " جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"[1] و ما ميز هذه المرحلة و جود دستورين سنرى مبادئ الانتخابات من خلالهما، هما دستور 1963 و دستور أو ميثاق 1976.

[1] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، جامعة 08 ماي 45، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، ص 86.

2 1.1. الإنتخاب من خلال دستور 1963 :

لقد كان اختيار نهج الاشتراكية و قيادة الحزب الواحد والوحيد، ورفض التعددية الحزبية و النظام الحر، أحد أهم المميزات التي عرفها دستور 1963 ووافق عليها، فقد أعطى الدستور صلاحيات لحزب جبهة التحرير الوطنية باعتبارها حزب الطليعة الواحد المكلف بتحديد سيادة الأمة وخصوصياتها ، ومراقبة عمل المجلس الوطني باعتبارها تسعى لانجاز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية و تشييد الاشتراكية ، و ذلك كله تحت قيادتها ، يبين هذا أن النصوص المنصوص عليها في الدستور ما هي إلا أدوات في يد الحزب لتحقيق برنامجه السياسي لكن رغم هذا فإن دستور 63 ، اعترف بالكثير من الحريات و الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية دون أن يعترف بحق الملكية الفردية ، بحيث لا يسمح لهذه الأخيرة بالمساس باستقلال الأمة و سلامة الأراضي الوطنية ، بكل بساطة عدم المساس باشتراكية الجزائر و مبدأ أحادية الحزب (جبهة التحرير الوطني) .

بعد انقلاب جوان 1965 أو ما يسمى بالتصحيح الثوري فقد ورث هذا الأخير مبادئ الدستور نفسها عن سابقه، بل يمكن ملاحظة عدة نقائص و تراجع أثر على مصلحة الشعب و هذا ما أشار إليه **بوشعير سعيد** في حديثه حول الحركة التي قامت بانقلاب جوان 65 بقوله مايلي " تركيز السلطة في يدهم و إبعاد الشعب من المشاركة الفعالة في تسيير شؤونه وفشلهم في إنشاء قاعدة اقتصادية فعالة تنافسية و اتسام برامجهم بالطابع الارتجالي

و محاولة إرضاء كل الفئات، مما مهد لقيام طبقتين قويتين في المجتمع "[1] طبقة بيروقراطية طَوقت الإرادة الشعبية و طبقة برجوازية جديدة استطاعوا السيطرة على القرار السياسي و الاقتصادي الذي سيدفع بالجزائر إلى حدوث أزمة أكتوبر 1988 ، لكن لا ينكر وجود محاولات في إعادة بناء الدولة من القاعدة يشكل أحد الاهتمامات الرئيسية للمجلس الذي شكلته الحركة التصحيحية، و هو مجلس الثورة الذي كان يهدف إلى إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية و بالتالي كسب ثقتهم.

2 .1 .2. الانتخاب من خلال الميثاق الوطني 1976:

أعتبر الميثاق الوطني أو دستور1976 بمثابة عقد بين الحكام و المحكومين و يتميز بكونه حمل المحاور الكبرى لبناء المجتمع الاشتراكي ، و وحدة العلاقة بين الحزب الحاكم الواحد و الدولة ودور الجيش الوطني الشعبي في الدفاع عن الوطن والمشاركة في التنمية ، لكن كسابقه دستور 1963 (كانت خيارات تعطيل الديمقراطية التي تعتبر أساسا للحرية وحق في الإعلام ، وأدت طبيعة هذا النظام السياسي والاقتصادي المنتهج في الجزائر الذي كان يقوم على تسيير الانفرادي و المركزي إلى انسحاب المجتمع المدني و انتكاسه طيلة هذه الفترة)، كما نجد أنه كان يدعي للقضاء على تعدد الأحزاب و مبدأ الفصل ما بين السلطات ، المتمثلة في التناقضات القائمة في المجتمع بسبب الملكية الخاصة فقد رأوا أنه " يجب محاربة الملكية الخاصة المستقلة من أجل القضاء على التناقضات بين أفراد المجتمع

[1] المادة : 12،18،19،20، من دستور 1963

فتتحقق الوحدة و تسوده العدالة "[1]، كون المجتمع الجزائري انبثق عن احتلال طويل فكانت النظرة أنه مجتمع منسجم اجتماعيا يخلو من الطباقات، و هنا يظهر الدعم الذي كان موجه للحزب الواحد، حيث أن التعددية سبق و برهنت عن فشلها في تحرير البلاد إضافة إلى دعم ذهنية الأفراد التي كانت ترى في الرأسمالية سبب حرمانها و جوعها بفكرة رأسمالية استعمارية.

وهذا يناقض حرية التملك التي تنادي بها التعددية، لكن رغم هذا فقد أقر دستور 76 مجمل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان و المواطن سواء ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي حيث تم " إقرار مبدأ المساواة بين جميع المواطنين و إلغاء أي تميز من أي نوع كان، بالإضافة إلى اعتبار القانون واحد بالنسبة للجميع ولابد من احترامه»[2] كما ضمن « الدستور كل الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية ، بالإضافة اعتبار كل مواطن تتوفر فيه كل الشروط القانونية ناخبا وقابلا للانتخاب عليه " [3] . كما أقر الميثاق حرية المعتقد و الدين و التعبير فنجد إقراره بهذا في مواده ذاكرا " حرية المعتقد و حرية الرأي ، حرية التعبير و الاجتماع و حرية انتماء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون " [4]، رغم ما وجد في مواد هذا الدستور من حقوق وواجبات تدعوا إلى ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها، و بالتالي فاعلية الانتخابات

---

[1] سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر : دار الهدى ، ط 2 ، 1993 ، ص 69 .

[2] – المادة 39 ، 40 من دستور 1976

[3] – المادة : 42 ، 58 من دستور 1976

[4] المادة : 53 ، 55 ، 56 ، من دستور 1976

لتكريسها، فقد دعا إلى عدم المساس بمبادئ الثورة والاختيار الاشتراكي مما جعل معظم هذه الحقوق و الواجبات مجرد كلمات فارغة المحتوى و التطبيق في ظل تقييدها بعدد من الشروط والمحددات كما نجد تغييب المشاركة السياسية للمواطنين و التي تعتبر أيضا احد المقومات الأساسية فقد اقتصر حق الترشح في انتخابات التمثيل السياسي و الشعبي على المناضلين داخل جبهة التحرير الوطني دون باقي المواطنين، بحيث يصير الولاء مربوطا بالحزب الواحد الحاكم و هذا ما ميز تلك الفترة إضافة إلى محاولة تَسيس المجتمع المدني و كان ذلك من خلال المنظمات الجماهيرية خاضعة و مُؤطرة من طرف الحزب الواحد فظهر كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين و الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ... إلخ ، و بالتالي سيطرة الحزب الواحد و المجتمع السياسي على المجتمع المدني ككل و تسييسه و تغييبه عن الساحة و بالتالي تراجع و تلاشي فكرة الانتخاب في تلك الحقبة.

عرفت الانتخابات خلال فترة دامت حوالي سبعة و عشرون سنة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1989 " أنها انتخابات جرت في ظل شبه غياب للنصوص القانونية، حيث لا يمكن أن ننفي وجود القوانين و لكن تم وضعها بصورة استعجالية لسد الفراغ الذي كان موجود"[1] و لما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية بصورة خاصة ففي هذه الفترة لم تكن الصورة واضحة من حيث تسيير الجهة المركزية و الجهات المحلية، و تحديد طبيعة التكامل بين السلطة

[1] أحمد يعلاوي، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962- 2014** الجزائر **دار لالة** صفية للنشر و التوزيع، ط1، 2014، ص 12.

المركزية و السلطات المحلية. و جرت أول انتخابات محلية في شهر فبراير 1967 هذا بالنسبة للبلديات، و بالنسبة للولايات فكانت أول انتخابات أيضا في 25 من شهر ماي 1969، و كان هذا بعد صدور التشريع الخاص بالبلدية و الولاية، حيث ركز على التنظيمات الادارية و الانتخاب و اعتبر أول نص انتخابي بعد حوالي سبع سنوات من الاستقلال الذي سيرسم معالم الخريطة الانتخابية في الفترة الأحادية.

حيث كان عدد مقاعد البلدية يخضع لعدد سكان البلدية " فعدد المقاعد أو النواب يبدأ بأصغر وحدة و هي تسع مقاعد لبلدية عدد سكانها لا يتجاوز 5000 نسمة، حيث لا يسمح القانون بتواجد اثنين أو أكثر من الأقارب و الأصهار من الدرجة الأولى أن يكون معا نوابا بلديين في مجلس شعبي بلدي واحد "[1] فالقانون ضمنيا يعترف بالروابط العائلية و بالتالي يدعم الروابط القبلية.

استمر انتخاب الجماعات المحلية خلال هذه الفترة وفق أول قانون لتأسيسها، حتى مجيء دستور التعددية الذي سيعطي معنى آخر للانتخاب باعتباره حق حسب روسو " الانتخاب حق يمتلكه كل فرد بصفته مالكا لجزء من السيادة التي لا يمكن لأحد أن ينتزعها منه مهما كانت صفته "[2]

[1] أحمد يعلاوي، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962- 2014**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15،16.

[2] عبد المومن عبد الوهاب، **النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

و كخلاصة لهذه الفترة حسب ما يقره **عيسى جرادي** " لقد مورست الأحادية السياسية في الجزائر بالأسلوب الذي فرضت به "[1]

2 .2. الإنتخابات في مرحلة التعددية الحزبية :

عرفت هذه المرحلة عكس المرحلة السابقة انفتاحا سياسيا و ذلك من خلال الإعلان عن التعددية الحزبية، و بالتالي يمكن الحديث عن عودة مسار الديمقراطية و الانتخابات للمجتمع الجزائري، ومن هنا سنرى مسارها في هذه الفترة من خلال دستوري 1989 و دستور 1996.

2 .2 .1. الإنتخابات من خلال دستور 1989:

كانت أحداث أكتوبر 1988 منعرجا حاسما في التاريخ الجزائري ، فقد كانت الوضعية التي يعيشها المواطن في تراجع على كافة المستويات مما أدى إلى تزايد ظواهر عدة كالبطالة و المعاملات البيروقراطية السيئة، وتنامي الاختلاس و غيره مع بدأ تلاشي القيم الأخلاقية هذا ما أدى إلى تفجير تلك الأزمة، و دعا إلى ضرورة تغيير الدستور السابق و فتح الباب أمام بروز مرحلة جديدة و هي مرحلة التعددية الحزبية و الدعوة إلى الديمقراطية الحرة ، و بهذا تغيرت معالم الخريطة الانتخابية التي كانت كتابية فقط في دساتير مرحلة الأحادية، مع مجيء دستور 1989 المؤمن بالانفتاح و التعددية الحزبية فقد حل بموجبه مبدأ الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية و مسؤولية الحكومة أمام المجلس الشعبي

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص،21.

الوطني محل مبدأ الحزب الواحد المحتكر للسلطة و الفارض للنظام الاشتراكي، أحداث أكتوبر 1988 تعتبر زلزالا سياسيا هز أركان النظام القائم و أطاح به ممهدا للتغيير، فقد كان في نظر المواطنين أن السلطة قد انحرفت عن مبادئ وقيم نوفمبر 1954 " فتراكم النصوص الدستورية و على مدى ثلاثة عقود استقر في اعتقاد الناس أن الحزب الواحد هو القدر السياسي للجزائر"[1] فتكرست لديه ثقافة الخضوع و الرضا لدرجة الاعتقاد أن تجاوز هذه القوانين مساس بقداسة الثورة و الخروج عن المجتمع، فنجد **سعيد بوشعير** يعطي تعريف لأحداث أكتوبر فيقول: « فقد كانت أحداث أكتوبر بمثابة تعبير عن فصل للعلاقة القائمة بين المواطن و السلطة و الدولة المبنية سابقا على قاعدة رفض معارضة هذه الأخيرة ، وحدة الفكر و العمل و التصور ، بغرض إقامة مجتمع مدني في إطار قيم المجتمع يشارك فيه كل المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ القرار السياسي ».[2]

كانت هذه الأحداث بداية تثبيت دعائم النظام الديمقراطي الذي لا يبغي عنه الشعب بديلا، نظام تسوده الحرية و التنافس السلمي في ظل مبادئ ما سمي بالجمهورية الثانية أي مرحلة الثانية و التي تبدأ من التعددية الحزبية و المقررة في دستور 1989 ، فقد تعددت مصادر هذا الأخير بالنسبة لسابقيه فقد كانت مصادره (النظام البرلماني ، النظام الرئيسي ، النظام الفرنسي ، دستور 1976، الشرعية ، الإسلام)[3] . فالوضع الحرج الذي مرت به

---

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] – سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص .192

[3] المادة : 28 من دستور 1989

الجزائر رأى في الخيار الديمقراطي السبيل لتجاوز هذا الانسداد " الخيار الديمقراطي كان الرأي العام الوطني يأمل في اجتياز واقع المحنة مثلما يأمل في ترقية تجربة التعددية التي تمثل بالنسبة إليه كسبا ثمينا لم يأتي من فراغ بل أتى بعد تضحيات و مغارم مؤلمة جدا "[1]

ما يمكن استنتاجه من ذلك انه استبدلت الأولوية الثورية بأولوية الحرية و الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية ، إضافة إلى الحرية التي يقرها الدستور الذي يؤكد على كرامة الإنسان و ضمان ممارسة حقوقه و حرياته التي من بينها ممارسة الحكم و إقرار سيادة الأمة و الشعب، وبهذا يمكننا القول بأن دستور 1989 في الجزائر، قد أقر بالحرية الشخصية والسياسية المبنية على نظرية السيادة الشعبية الهادفة إلى مساهمة أفراد المجتمع في ممارسة السلطة والاعتراف بحق الاقتراع العام و السري المباشر، و نجد من أهم المبادئ التي أقرها هذا الدستور ما يلي: حق الدفاع، الفصل بين السلطات، احترام حرية التعبير و الرأي و حق الاقتراع العام نوجزها فيما يلي:

1- **حق الاقتراع العام و السري المباشر:** وقد أقر هذا المبدأ لضمان مشاركة كل المواطنين المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية لممارسة السلطة عن طريق الاختيار ممثليهم أو ترشيح أنفسهم وهذا ما ورد في الدستور من خلال مادتيه 86،95.

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 06 .

2- **المساواة:** يعتبر مبدأ المساواة أحد أهم مبادئ الديمقراطية ، فهو ملازم لحقوق الإنسان و النظام الديمقراطي، فقد ورد في المادة 28 على أن" كل المواطنين سواسية أمام القانون ، ولا يمكن أن يتذرع بأي تميز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي "[1] . كما وردت عدة مواد تدعوا إلى هذا المبدأ مثل المواد 30، 47، 48 إضافة إلى تجسيد مفهوم الإصلاح السياسي، وذلك من خلال احترام حرية التعبير و الابتكار طبقا للمادة 36 من هذا الدستور.

3- **احترام حرية التعبير و الرأي:** طبقا للمادة 39 التي أقرها أيضا الدستور.

4- **حق التعددية الحزبية:** يعتبر أيضا مبدأ التعددية الحزبية أحد أهم ميزات هذا الدستور طبقا للمادة 40 منه والتي تعطي الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، شريطة عدم المساس بالمبادئ الأساسية و الوحدة الوطنية ، السلامة الترابية ، استقلال البلاد ، سيادة الشعب ، نبذ الممارسات المنافية للخلق الإسلامي وقيم نوفمبر[2]، و رغم الانفتاح على التعددية الحزبية و تمثيلها جانبا من التطلعات الشعبية لكن بقاء المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي عجز النظام عن معالجتها، قد يعود ذلك إلى بقاء بعض الأصوات المنددة بالنظام و الداعية للتغيير، حيث أنه كان هناك تصدع على مستوى النظام فنجد فئتين متعارضتين

---

[1] المادة : 28 من دستور 1989

[2] المادة : 40 من دستور 1989

فئة تنادي بالديمقراطية و تدعو إلى التغيير في حين الفئة الثانية و هي الفئة المحافظة التي كانت تسعى لبقاء النظام الاشتراكي، ما دفع بالعديد من المواطنين للارتماء في بعض أحضان هذه الأحزاب المنددة كالجبهة الإسلامية للإنقاذ باتجاهها المتطرف، فبالرغم من الانتقال إلى نظام التعددية لم تتقدم البلاد في طريق حل مشاكلها. " استغلت هذه المشاكل من قبل الأحزاب لا لإظهار عجز النظام عن التسيير فقط ، و إنما لعرقلته أيضا قصد تأزم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي مستخدمة في ذلك كل الطرق القانونية و غير القانونية ، و حتى طرق العنف لإدخال البلاد في دوامة الفوضى و إسقاط النظام في نهاية الأمر"[1]

5- **الفصل بين السلطات:** إن مبدأ الفصل بين السلطات كان الغرض منه تجنب تداخل السلطات و الصلاحيات و احتمال استحواذ سلطة معينة على سلطات و اختصاصات أخرى و ذلك في عقد اختصاص التشريع للمجلس الشعبي الوطني بمفرده دون مشاركة جهة أخرى.

6- **مبدأ الشرعية و عدم الرجعية:** لقد اقر الدستور مواد عديدة تدعو إلى حماية الفرد أو المواطن من اعتداءات السلطة سواء تعلق الأمر بتوجيه التهمة لشخص أو أثناء إجراءات محاكمته و قد وردت عدة مواد تنادي بهذا المبدأ منها المادتين 43 و 46 .

[1] محمد حسن بلقاسم بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** : تشريح الوضعية ، الجزائر : مطبعة دحلب ، 1993 ، ص 82.

7- **حق الدفاع:** اقر دستور 1989 مبدأ حق الدفاع عن النفس كمبدأ أساسي لحماية الفرد و الجماعة من اعتداءات السلطة ، دون قيود طالما كان ذلك الحق يعمل للدفاع عن حقوق المواطن و حرياته الفردية و الجماعية وهذا ما نجده في المادة 32 من هذا الدستور « الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية من الحقوق الأساسية للإنسان ، و الحريات الفردية و الجماعية مضمون »[1] كما ضمن دستور 89 حق المواطن في الإضراب و الاحتجاج ذلك إن المجتمع الديمقراطي يحق فيه للمواطنين الاجتماع بشكل سلمي و الاحتجاجات على سياسات حكومتهم ، وهذا ما نصت عليه المادة 54 من هذا الدستور و مما يلاحظ في دستور 89 هو فتوته و اعتباره حجر الأساس للانتقال للجمهورية الثانية ، وهذا ما ميز وجود عدة فراغات قانونية فيه ، مثلا في القانون الذي ينظم الأحزاب السياسية و الذي سنجده في التعديل الدستوري 1996 ، و الذي يمنع من استعمال مقومات الهوية الوطنية (الإسلام ، العروبة، الأمازيغية) في تسمية أي حزب أو العمل بها أو تلقي أي تمويل خارجي و الذي يمكن أن نقول أنه كان وراء الخلل الوظيفي الذي ضرب الجزائر و المتمثل في العنف المسيس ، من طرف الإسلاميون عقب أحداث 1992 و بالتالي ظهور حالة من ألا استقرار و تدهور الوضع الأمني ، والذي سيتداركه التعديل الدستوري 1996 و خصوصا بعد توقف المسار الديمقراطي الشرعي بعد حل البرلمان يوم السبت 1992/01/04، و إقالة الرئيس

[1] المادة : 32 من دستور 1989

الشاذلي بن جديد و إيقاف المسار الانتخابي الذي سيدخل البلاد في حرب أهلية .[1]

ما ميز القانون الانتخابي التعددي هذه الفترة أن أول قانون كان في 07 من شهر أوت 1989م يعترف بالتعددية من خلال التجديد البارز في كل من " مشاركة المرشحين الأحرار و مرشحي الأحزاب وأيضا النظام الانتخابي النسبي و التصويت على القائمة "[2]، حيث أتاح هذا القانون إمكانية تقديم قائمة مرشحين، حيث كان من قبل ممثلا في أشخاص خاضعين لقرارات الحزب الواحد، كما خفض القانون من عدد أعضاء المجالس المنتخبة البلدية حيث أصبح ما بين سبعة و ثلاثة و ثلاثون بينما كان يتراوح في السابق خاصة مع أول قانون للبلدية سنة 1967م ما بين تسعة و تسعة و سبعون عضوا .

و فيما يخص التركيبة العددية للولاية مازالت منذ سنة 1969م تحافظ على العدد الذي يتراوح ما بين خمسة و ثلاثون و خمسة و خمسون حيث تخضع للكثافة السكانية.

في ظل الفترة ما بين 1989 م و 1990م جرت أول انتخابات محلية بعد التعددية في 12 من شهر جوان 1990م، أخذ كل من حزب جبهة التحرير الوطني و الجبهة الإسلامية للإنقاذ الصدارة في نتائج الانتخابات البلدية حيث كان من بين 1541 مجلس بلدي حصلت

---

[1] الحسن بركة ، **أبعاد الأزمة في الجزائر ، المنطلقات ، الانعكاسات ، النتائج** ، الجزائر، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 1997 ، ص 63

[2] أحمد يعلاوي، **الانتخابات في الجزائر 1962-2014**، مرجع سبق ذكره،ص،26.

الحركة الإسلامية على 853، في حين الجبهة حصلت على 487 و توزعت 201 من المجالس المتبقية على القوى السياسية المتبقية و كانت الجبهة قد حصلت على الأغلبية بالنسبة للانتخابات التشريعية التي كانت في 26 من شهر ديسمبر 1991م، أثار هذا الشك لدى الفاعلين السياسيين فاستدعت الضرورة إعادة النظر في القانون الانتخابي، هذه الفترة عرفت حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد و بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية الأصوات بالنسبة للمجالس البلدية و الولائية ما يعادل نسبة 54% من الأصوات، بعدها مع انتخابات تشكيل البرلمان تدخلت السلطة من أجل دعم مصالح جبهة التحرير الوطني ورغم هذا التدخل للسلطة إلا أن الجبهة الإسلامية تفوز بالأغلبية من المقاعد، يتدخل الجيش و كنتيجة لهذا التدخل إعلان الرئيس استقالته و يوقف الجيش العملية الانتخابية، و هذة الفترة و حتي تعديل الدستور و كأنه فرصة للجيش أن يظهر في كل محطة ليوجه الأمور، لأن الجزائر كانت تغرق في دوامة الإرهاب راح ضحيتها الكثير من الأرواح إضافة إلى التخريب الذي مس مختلف القطاعات العمومية و الخاصة.

في هذه الفترة التي تميزت بعدم الاستقرار كان اللجوء إلى التعيين في المجالس البلدية و الولائية هو الأنسب بدل الانتخاب، حتى صدور قانون 02 جويلية 1997م الذي عالج طريقة توزيع المقاعد حيث تخضع لمبدأ الأصوات التي تتحصل عليها كل قائمة و هو " فرصة الأقليات بمعنى القائمة التي تحصل على عدد قليل من الأصوات من منطلق

مشاركتها في الحياة السياسية"[1]، عادت الدولة إلى الشرعية الانتخابية و أجريت بموجبه الانتخابات المحلية طبق نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة في الانتخابات المحلية الثلاث الأخيرة 23أكتوبر1997، 10أكتوبر 2002، 29 نوفمبر 2007، و كان من سلبياتها صعوبة فوز حزب بأغلبية المقاعد مما يؤدي إلى تشكيل تحالفات لتكوين تسيير المجلس، إضافة إلى عدم حسم القانون في مسألة اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي و تركها للقائمة الفائزة بحكم المادة 48 من قانون البلدية.[2]

2 .2 .2. الانتخابات من خلال التعديل الدستوري 1996 :

بعد الأزمة التي ضربت الجزائر و فشل الاجتهادات السياسية المختلفة منذ جانفي 1992 و التي ركنت إلى أسلوب (التعيين) الضيق و وفق معايير ذاتية (جهوية و مصلحية) غير دستورية والتي كانت سببا في فقدان الشرعية ، هذا ما دفع السلطة إلى ضرورة تعديل الدستور من جديد سنة 1996 ، « والجدير بالذكر إن التعديل الدستوري له أحكامه و ضوابطه ، و لا يتحقق إلا في إطار الشرعية ووجود مؤسسات دستورية ، أبرزها رئيس الجمهورية الذي له (حق المبادرة بالتعديل الدستوري)... وأيضا وجود برلمان منتخب و هو المجلس الشعبي الوطني عندنا في الجزائر، و كذا المجلس الدستوري الذي يراقب مدى دستورية عملية التعديل... و أخيرا الشعب صاحب الاستفتاء و المشورة وله كلمة الفصل في

---

[1] إسماعيل لعبادي، **أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية**، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ،المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص، 78،79.

[2] المادة 48 من قانون 90-08 المعدل و المتمم، تنص على " يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيس للمجلس الشعبي البلدي....."

الموضوع »[1]، إضافة إلى عودة المسار الانتخابي بعد الرئاسيات وفوز اليمين زروال بها و بالتالي فقد فرضت فكرة التعديل نفسها و خصوصا في تلك الحقبة المتأزمة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري ، فالتعديل الدستوري لسنة 1996 على غرار دستور 1989 رغم ما فيه من نقائص و تناقضات فهما يعتبران نقلة نوعية بالنسبة للجزائر، في مجال بناء الديمقراطية و بناء أسس المجتمع المدني و البحث عن الحداثة، ضبط التعديل الدستوري سنة 1996 الحقوق و الوجبات أورد فيه الواجبات المترتبة على المواطن في فصل مستقل أخر، و الملاحظ هنا هو رغم التغيير الكبير الذي مس دستور 1989، إلا أن التعديل الدستوري 1996 كان مكملا للبناء الديمقراطي الذي بناه دستور 89 وهذا بمعالجته للفراغات القانونية التي ظهرت فيما بعد هذا تفاديا للوقوع في الأخطاء التي وقعت فيما بعد دستور 1989،

و يتعلق الأمر هنا خصوصا بالمادة 42 و التي نصت على « حق إنشاء الأحزاب السياسية شريطة أن لا يكون ذلك ضربا و انتهاكا للحريات الأساسية و القيم و المكونات الأساسية للهوية الوطنية ، امن و سلامة البلاد ، سيادة الشعب ، التلاعب بالطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة، لكن ما ميز هذه المادة هو إتباعها بملاحظات صارمة و تأكيد صريح على عدم تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني ولغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي »[2].

---

[1] الحسن بركة ، **أبعاد الأزمة في الجزائر ، المنطلقات ، الانعكاسات** ، النتائج ،مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] المادة : 42 من دستور 1996

و هكذا تم سد الفراغ الموجود في المادة 40 من دستور 1989، والذي ترك الأمر و جعله يتلاعب بعقوبات الهوية الوطنية، كما أن نفس المادة حذرت على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية لمصالح أو جهات أجنبية وعدم قبولها لأي تمويل من جهات أجنبية، كما حذرت استعمال أي طابع من طبائع العنف و الإكراه مهما كان شكلها، وذلك حفاظا على وحدة الأمة وحماية للسيادة الوطنية و محاولة للحفاظ على سيادة الدولة الجزائرية، كما نجد مواد جديدة في هذا التعديل و التي سمحت بحرية التملك والحق في ممارسة الصناعة والتجارة [1]، وهذا ما نجده في المادة 37 من هذا التعديل كما نرى إرساء معظم الدول الداعية لبعث قيم ومبادئ المواطنة في دستور 1989 لنجدها أيضا في التعديل الدستوري لسنة 1996، فنجد مثلا المادة 29 الداعية إلى مبدأ المساواة أمام القانون والمادة 36 الداعية إلى حرمة حرية المعتقد و حرمة حرية الرأي والمادة 41 الداعية إلى حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع ، ونجد المادة 56 والداعية إلى حق الاعتراف بالحق النقابي لجميع المواطنين ، كما نجد أيضا ما تكرر في دستور 1996 على غرار سابقة من خلال المادة 61 في ضرورة حماية وصيانة استقلال البلاد ، إضافة إلى المادة 62 و الداعية إلى ضرورة احترام رموز الثورة و أرواح الشهداء والمادة 66 الداعية إلى حماية الملكية العامة واحترام ملكية الغير.

[1] المادة 37 من دستور 1996.

إن الملاحظ هو عودة المسار الديمقراطي إلى الجزائر، واستقرار الوضع وعودة بوادر المجتمع المدني إلى الواجهة وبدأ يظهر مشاركة الفرد في سياسة البلاد من خلال الانتخابات بشكل العام، و الانتخابات المحلية بشكل خاص إلى هذا المجتمع، لكن يبقى ملاحظا هامشية المشاركة وتجسيدها الواقعي رغم هذه الترسانة القانونية والدستورية.

الانتخابات المحلية بعد التعديل الدستوري كانت في 23 من شهر أكتوبر 1997، أدت هذه الانتخابات إلى تنصيب هذه المجالس المنتخبة رغم ما تعرضت له من طعون من قبل الأحزاب ، و كنتيجة يمكن القول أن البلاد بدأت تعرف نوع من الاستقرار.

في 10 من شهر أكتوبر 2002 تجرى ثالث انتخابات محلية في وضع غير مستقر عانت منه الجزائر على مختلف الأصعدة خاصة الوضع الأمني، شارك في هذه العملية الانتخابية 24 حزب سياسي، بلغت نسبة المشاركة 50 % فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بغالبية المقاعد حيث تمكن من أن يترأس 730 بلدية من بين 1545 بلدية على مستوى 48 ولاية. و كذلك بالنسبة للانتخابات التشريعية حيث عرفت هذه الانتخابات مقاطعة بالنسبة لكل من تيزي وزو و بجاية، حيث بلغت نسبة المشاركة 1.5% بالنسبة للأولى و 2.5[1] % بالنسبة للثانية، كما نجد قرار الرئيس في 17 من شهر جويلية 2005م، و الذي نص على حل المجالس البلدية في منطقة القبائل مقررا إجراء انتخابات جزئية و جرت الانتخابات الخاصة بهذه المنطقة في 24 من شهر نوفمبر 2005، حيث بلغت نسبة المشاركة 30.%

[1] مصطفى بلعور، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للازمة**، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أفريل 2011، ص 173.

في 29 من شهر نوفمبر 2007م جرت الانتخابات المحلية من أجل التصويت على المجالس البلدية و الولائية في جو سياسي تميز بالاستقرار بمشاركة 25 حزب أخذ فيها حزب جبهة التحرير الوطني الصدارة.

هذه الانتخابات المحلية الثلاث المتتالية التي اعتمدت نظام التمثيل النسبي بالقائمة لم تحسم في من يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي و ترك الأمر للقائمة الفائزة و هذا بالعودة إلى المادة 48 من قانون البلدية،[1] أدى نظام الانتخاب باستعمال القائمة المغلقة إلى ترتيب المرشحين في القائمة و تفضيل الأوائل و كان هذا دعما للجانب العائلي، القبلي و العروشي.

2. 2. 3 الانتخابات من خلال القانون الجديد 2012:

أعلن رئيس الجمهورية في 14 أفريل 2011م عن الاستعداد للقيام بإصلاحات سياسية من أجل دعم المسار الديمقراطي، من بين هذه الإصلاحات إصلاح القانون العضوي رقم "01- 12" المتعلق بالنظام الانتخابي و الذي دخل حيز التنفيذ في 12 يناير 2012م، حيث يحل هذا القانون محل القانون الانتخابي القديم المعدل و المكمل بموجب الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997م، كان هذا بهدف ضمان نزاهة الانتخابات و فتح

[1] المادة 48 من قانون 90-08 المعدل و المتمم تنص على" يعين أعضاء القائمة التي أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي...".

المجال للتمثيل ضمن المجالس المحلية المنتخبة لأكبر عدد من الأحزاب السياسية[1] و تجاوز انتقادات الأحزاب الصغيرة، حيث فتح النظام السياسي المجال لتشكيل أحزاب جديدة مع تخصيص كوطة للمرأة بنسبة 30%.

جاء هذا القانون مقسم إلى ثمانية أبواب خص الباب الثاني منه المادة 65 حتى المادة 131 الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس البلدية و الولائية[2].

بعد صدور قانون الانتخاب في سنة 2012 م[3]. أعط فرصة التمثيل ضمن المجالس المحلية المنتخبة لعدد من الأحزاب السياسية، جرت أول انتخابات محلية عقب هذا القانون في 29 من شهر نوفمبر2012م بلغت فيه نسبة المشاركة 44.27%، حاول المسؤولون إرجاع هذه النسبة إلى الظروف الجوية الممطرة التي شهدتها المناطق الشمالية للبلاد و هذا حسب بيان وزارة الداخلية، فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بالأغلبية المطلقة ما يعادل 7191 مقعد بلدي من بين 24191 مقعد[4]. ما كان يحدث أيام الاقتراع هو حضور ممثلي الأحزاب و يتم في آخر الفرز تسليم نسخة من المحضر لممثلي المرشحين على مستوى كل مكتب انتخابي بعد أن يتم تحريرها كخلاصة للفرز العلني الذي يتم بحضور مواطنين أحرار.

---

[1] أنظر : عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، قطر: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2012.

[2] للمزيد من المعلومات أنظر: www.arabaw.org

[3] **قانون عضوي** رقم 12-01 مؤرخ في 1 صفر عام 1434هـ الموافق ل12 يناير 2012م يتعلق بنظام الانتخابات .

[4] للمزيد من المعلومات حول محليات 2012 أنظر الموقع الالكتروني الأتي :**www.interieur gov.dz**

ما ميز هذه الانتخابات فوز حزب الحركة الشعبية الجزائرية الذي احتل المرتبة الثالثة رغم أنه حزب جديد تم اعتماده قبل أقل من سنة.

3 . المجتمع المدني والديمقراطية في الجزائر:

3 .1. المجتمع المدني:

ظهرت عدة مفاهيم داخل المرجعية الأروبية الحديثة و هناك أربعة مفاهيم مؤسسة العلمانية، العقد الاجتماعي، حقوق الإنسان، المجتمع المدني هذا المفهوم الذي أصبح واسع الإستعمال خاصة في العالم العربي، هذه المفاهيم في مجموعها تشير إلى حركة اجتماعية قوية وسيرورة تحولات عميقة عرفها العالم منذ القرن19 و كان رد فعل على شمولية السلطة، إذ إعتبره **برهان غليون** " قوة طوعية تتجاوز الدولة، حررت الجماعة من فكرة السلطة القهرية"[1].

في التوجه الحديث ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم **أنطونيو غرامشي** المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا بالأساس ، كما هو مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية [2].

---

1 برهان غليون، **الدولة و الدين"نقد السياسة"**_المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، المغرب،ط3،2004.ص 15.

[2] للمزيد من المعلومات أنظر: المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا و العلوم الإجتماعية ، **أبحاث عمرانية**،العدد13،مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية:وهران، جانفي–أفريل 2001 ص 64،65.

3 .1 .1. المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

هناك من يفضل استعمال مصطلح المجتمع الأهلي في المنطقة العربية نظرا لخصوصية الثقافة و اختلافها عن البيئة التي ولد فيها ولادة طبيعية(البيئة الغربية).

ارتبط المجتمع المدني بالمدن ومؤسساتها التي أنشأها الناس لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ؛ فهي مؤسسات إرادية أو شبه إرادية أما مؤسسات المجتمع البدوي فهي مؤسسات طبيعية يولد فيها الفرد منتميا مندمجا فيها كالقبيلة والعشيرة كما أن الضد الذي قام عكسه المجتمع المدني هو الكنيسة التي كانت مجتمعا مستقلا، وعندما انسحبت الكنيسة كمنافس للدولة صارت الدولة كما يقول **الجابري** هي وحدها الحقيقة المهيمنة لذلك صار شعار المجتمع المدني يشهر كسلاح ضد شمولية الدولة لذا يرى نفس الكاتب أن البحث في مؤسسات المجتمع المدني يعني البحث قبل كل شيء في وضعية المدن وهل هي التي تسيطر بثقافتها واقتصادها وسلوكياتها أم المجتمع البدوي هو السائد بتقاليده وفكره ؛ لكن هذا لا يعني وجود قطيعة بين المجتمعين بل هناك تداخل بينهما باعتبارهما مؤسسات اجتماعية تضامنية وظيفتها الدفاع ضد عنف السلطة الشرعية كما تفعله القبيلة والعشيرة والطائفة؛ لكن ما يميز المؤسسات الأهلية هو قوامها السلطوي الذي يتجلى في التفرد بالسلطة إضافة إلى القمع المنظم الذي يتجلى في تراتبية السلطة وهرمية العنف المحمي بالدين والعرف، كما أن التضامن داخل هذه المجموعات ينطوي على شروط المعاش وتدبير الثروة والسلطة في مقابل ذلك فان التضامن المدني الحديث يتأسس على قاعدة تنظيمية مختلفة و السلطة لا

تكون فردية أو مزاجية ولا تقوم على الدين أو الدم أو الإقليم بل هي سلطة عمومية تداولية فإذا كان التضامن الأهلي الموروث يتجه إلى إعادة إنتاج العلاقة السلطوية فيه فإن التضامن المدني الحديث يتجه إلى إرصاء العلاقة الديمقراطية، كما نجد من يرفض أطروحة التطابق بين المفهومين مثل **عزمي بشارة** الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي دون أن يستبعد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من المجتمع المدني.

تعود أهمية دراسة المجتمع المدني في الجزائر إلى أهمية هذا الأخير بالنسبة للمرحلة الانتقالية التي مرت بها البلاد إذ أعتبر هو الحافز أو المثير لعملية التحول الديمقراطي. إرتبط تطور المجتمع المدني في الجزائر بثلاث مراحل : مرحلة النشأة (في فترة الاحتلال الفرنسي) ، ومرحلة توقف التطور (في فترة ما بعد الاستقلال وحتى الاتجاه إلى التعددية في أواخر الثمانينات) ثم مرحلة الانبعاث و التجدد [1] من أواخر الثمانينات وحتى الآن.

لقد بدأت معالم المجتمع المدني تظهر في الجزائر مع بروز الحركة الوطنية، وذلك مع التغيير الذي طرأ على المجتمع الجزائري سواء على النسق السياسي أو الاجتماعي فيقول **محمد حربي:** (لقد حل الشعب محل القبيلة ، والحزب محل الزاوية الدينية ..... وحول أبناء الريفيين في هجرتهم إلى المدن التيارات المعتدلة و أخلطوا ترتيبها واستأصلوها ، حيث شكلت باعتبارهم حشدا كبيرا الوطنية الشعباوية، فالمحسوبية التي كانت عند الأعيان

[1] مجلة المستقبل العربي ، **المجتمع المدني في الجزائر(الحجرة–الحصار–الفتنة)**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت:لبنان العدد9،2000، ص 78.

أصبحت الآن في الأحزاب السياسية)[1]، أدى هذا التحول إلى قلب البنى الاجتماعية التقليدية في الجزائر وبروز نوع من التحديث على مستوى هذه الأنساق و البنى، لكن مع هذا نلاحظ بقاء الموروث الفكري التقليدي كمعطى أساسي في المجتمع الجزائري، و هذا لا ينفي بروز نوع من التحديث و بروز كما قلنا سابقا معالم للمجتمع المدني الذي يعرفه **محمد عابد الجابري** ويري بأنه (وجود حالة مدنية ..... تنتقل من الخاص إلى العام ومن العائلي إلى السياسي، وعند مثل هذه المرحلة يصبح الأمر متعلق بمجتمع منظم في إطار الدولة ، فهو مجموع التنظيمات الإدارية و الاصطناعية التي تعبر عن المصالح والآراء وتدافع عنها، كالنقابات والأحزاب والجمعيات والمجموعات الترابية والشركات و المقاولات والاتحادات)[2].

مع هذا عرف المجتمع المدني في الجزائر تراجعا بعد الاستقلال في ظل السياسة الاشتراكية التي اتبعتها السلطات الجزائرية ، وعاد للساحة بعد فتح باب التعددية والديمقراطية، ولكن رغم محاولات إرساء قواعده فهناك نوع من التجاذب لعدم تثبيته تثبيتا قاطعا في مجتمعنا، حيث يرى **أرنست كلينر** (أن المجتمع المدني في المغرب العربي لا يمكنه أن يعرف بمجرد و جود مؤسسات غير حكومية التي توازن سيطرة الدولة، إن حرية اختيار الارتباطات الاجتماعية ، الدينية و السياسية بالنسبة إليه هو ما يميز في النهاية المجتمع المدني عن

---

[1] Harbi.M, l'Algerie et son destin(croyants au citoyens), ed arcantére,Paris,1992,p 66.

1 محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ،2000 ،ص.184

سائر المؤسسات التي وازنت سلطة الدولة من العصور القديمة إلى يومنا هذا داخل مجتمعات كثيرة).[1]

3 .2. الديمقراطية في الجزائر.

تم تعريف الديمقراطية بإرجاعها إلى الأصل اليوناني، فهي تتألف من كلمتين demos و تعني السلطة و cratos و تعني الشعب و بهذا المعنى أصبحت حكم الشعب، فسياسيا مرتبطة بسيادة المواطنين، و من الناحية الاجتماعية فهي أسلوب في الحياة يقوم على أساس المساواة و الحرية، من هذا المنطلق فالديمقراطية رمز للحرية و ضمان لكرامة الإنسان و هذا ما أكده **ألان تورين** في كتابه " ما هي الديمقراطية " فيقول:" الديمقراطية لا تقتصر على مجموعة من الضمانات الدستورية، أي على حرية سلبية إنها نضال تخوضه ذوات فاعلة في ثقافتها و بحريتها، و هكذا تصبح المسألة الكبرى للديمقراطية الدفاع عن التنوع ضمن الثقافة الجماهيرية الواحدة و إنتاج هذا التنوع"[2]، و قد أثبت هذا المفهوم إمكانية تطبيقه في الواقع الاجتماعي و وفق ما حققه من انجازات النظام الأقل ضرر الذي يسعى إلى توافق السلطة و القاعدة الشعبية، حيث أن السلطة بالنسبة للديمقراطيين لا تعني أن يعتلي الشعب العرش و إنما كما يقول **كلود لوفور:** " لم يعد ثمة عرش، السلطة الشعبية أن يكون بوسع العدد الأكبر من المواطنين العيش بحرية ....،

---

2 أرنست كلينر ، **المجتمع المدني ضمن السياق التاريخي** ، النشرة العالمية لعلم الاجتماع رقم 93 ، 1991/08/03، ص 506 .

[2] ألان تورين، **ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، تر: حسن قبيسي، بيروت، دار الساقي، ط2، 2001،ص، 20.

فالنظام الديمقراطي صيغة الحياة السياسية التي تزود العدد الأكبر بأكبر قسط من الحرية، فهو الصيغة التي تحمي أوسع تنوع ممكن و تعترف به" [1]، فالديمقراطية ليست وصفة جاهزة بقدر ما هي عملية اجتماعية تتطلب العمل الدائم من أجل تحقيق التأثير و التأثر بينها و بين الواقع الاجتماعي المعاش ،" فهي ثورة سياسية و فكرية و اجتماعية لم تأت اعتباطا بل عرفت نضالات مستميتة خلال قرون خلت، اعترضتها عوائق جمة في التحرر من الملكيات و الإقطاعيات و الكهنوتية التي كانت تعمل على تكريس الوضع الراهن و عدم زعزعة مصالح المجتمع التقليدي "[2]، من خلال هذا الديمقراطية التي نشأت في الغرب جاءت نتيجة ظروف، و بالعودة إلى الحقب التاريخية فهي وسيلة للحكم تعمل وفق آليات و هي قابلة للمراجعة و النقد، كما أنها ليست وصفة جاهزة لتطبيقها بحذافيرها حيث هناك فوارق و خصوصيات اجتماعية و ثقافية.

و بالرجوع إلى الواقع الجزائري نجد أن عودة الديمقراطية كانت مع ظهور دستور 1989 وذلك بفتحها باب التعددية الحزبية و فتح المجال أمام المجتمع المدني ، فقد أتى في مقدمة هذا الدستور " إن الشعب الجزائري يناضل دوما في سبيل الحرية و الديمقراطية ، ويعتزم أن يبني هذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري و جزائرية في تسيير الشؤون العامة والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية ، المساواة وضمان حرية الإفراد " ، لكن توقف المسار الانتخابي في 1992 أدخل الدولة الجزائرية في صراع كبير دام

---

[1] المرجع نفسه ص، 20.

[2] مجموعة من المفكرين، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2002 ص29.

سنوات عدة و ما زالت أثاره إلى الآن عالقة في هذا المجتمع ، وهكذا أوقفت السيرورة الديمقراطية في الجزائر ولم تعد إلا بعودة الديمقراطية إلى مسارها بانتخاب رئيس الجمهورية و كان اليمين زروال الذي بدوره رأى ضرورة تعديل الدستور سنة 1996، و الذي فتح الأفق للمجتمع المدني و المواطنة ذلك الذي أدى إلى بداية تحسين و إصلاح الوضع الأمني و السياسي الذي بدأ مع عودة مسار الديمقراطية و انتشار حرية التفكير و التعبير و التعددية ، وخصوصا مع الإصلاحات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري بعد انتخابات 1999 الذي أضاف دفعة في تثبيت الطابع الديمقراطي للجزائر و تثبيت الشرعية السياسية.

خلاصة:

تعتبر التجارب التي مرت بها الجزائر خطوات مهمة لترسيخ مبادئ الديمقراطية من جهة و السماح للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها عن طريق الشعب من جهة أخرى، الذي يعتبر المحور الأساسي، إلا أنه يلاحظ وجود مجموعة من الإخفاقات قد يعود ذلك لقصر التجربة الانتخابية في الجزائر من جهة، و طبيعة تركيبة المجتمع الجزائري التي يرى **عدي الهواري** أنها تركيبة معقدة، إضافة إلى التحولات السريعة التي عرفها هذا المجتمع منذ الاستقلال، كانت تحولات غير ناضجة و افتقرت نوعا ما إلى الوعي السياسي، و هذا ما أكد عليه عيسى جرادي " إن الديمقراطية ليست بضاعة جاهزة للإستراد و ليست غرسا يستخلص من تربة أجنبية و لم تكن يوما مجرد نص قانوني ينتقل بحذافيره من دولة إلى أخرى أو حتى علامة تجارية يمكن المضاربة بها، بل هي قبل كل شيء قيمة إنسانية سامية تكتسب حرمتها من كونها حقا فطريا من حقوق الإنسان و تجد جذورها في القيم الحضارية و التاريخية للمجتمع الإنساني"[1]

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الفصـــل الرابـع

الدراســـــــة الميدانية للسلوك

الانتخابي بمدينة مازونـــــــة

1- الدراسة الميدانية:

يعتمد البحث الأكاديمي على جانبين الأول الجانب النظري حيث يتم التطرق إلى مختلف النظريات التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة إضافة إلى مختلف المعارف النظرية، و هذا ما يمكن إدراجه ضمن الدراسة الاستطلاعية و هي عبارة عن بحث وثائقي تمثل في جمع المراجع و الوثائق التي لها علاقة بموضوع الدراسة، و كان هذا من مصادر مختلفة التي توجه الباحث من منطلق حصره لموضوع الدراسة و ضبطه. و الجانب الثاني و هو الجانب التطبيقي أو الإمبريقي حيث يتم التعامل مع الظاهرة في الواقع المعاش، و هذا ما تركز عليه مدرسة شيكاغو حيث ترى أن الواقع هو الذي يتكلم، كانت جل أبحاث هذه المدرسة و ما توصلت إليه من نتائج من خلال الدراسات الإمبريقية، و من ثم أضفت عليها بصمة العلم كمعارف يمكن التأكد منها في الواقع فأُعتبرت بمثابة المخبر الاجتماعي.

كانت الدراسة الميدانية بمدينة مازونة و هي إحدى دوائر ولاية غليزان، كما تبعد عنها بحوالي 70 كلم، كان إختيار هذة المنطقة كميدان للبحث لعدة أسباب مختلفة منها المعرفة الجيدة للمنطقة، التواجد الدائم بها سهولة التواصل الذي يعد أساس الاجتماع، كما كان من بين الدوافع للبحث في موضوع الانتخابات المحلية في الجزائر هو المشاركة في إدراة العملية الانتخابية في الانتخابات المحلية لسنة 2012، حيث تم هنالك الوقوف عند العديد من الملاحظات التي تثير الفضول

بصفة عامة و الفضول العلمي بصفة خاصة و هذا لما يتعلق الأمر بالباحث في التخصص، حيث يبدأ في التركيز و تدقيق الملاحظة أكثر محاولا إدراك المعنى الحقيقي لهذة التصرفات التي لا يمكن أن تكون محل الصدفة أو ضمن سياق الأمور العادية، و عليه فالظاهرة لها خلفيات متعددة تبرز أكثر من خلال ما هو اجتماعي ثقافي، عادات، تقاليد، أعراف.....الخ، و هذه الأخيرة تكون خاصة حسب خصوصية المنطقة و طبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه، و منه تظهر جدية الموضوع حيث نجد الكثير من الحقائق غير واضحة أو غير مفهومة و هي متداولة على أساس أنها بديهيات حيث يرى **دفيد لبروتون** " أن في قلب البداهة فراغ و هذا الفراغ هو الحصيلة الثقافية التي ينحتها كل مجتمع على طريقته الخاصة، حيث على هذا الأساس يكون كل مجتمع معرفة متفردة حول أي شيء"[1]. و هذا ما نجده في الواقع فمدينة مازونة أو مجتمع البحث محل الدراسة مازال ميدانا خصبا لم يحضا بالدراسات الميدانية الكافية لإدراك حقيقته، أو لفك شفراته التي مازالت صعبة القراءة بلغة العلوم الطبيعية، حيث تُكمل الشفرات بعضها لتكون مقروءة و تعرفنا عن طبيعة الجسم أو المركب و بالتالي يسهل التعرف عليه و منه التعامل معه، أي تظهر ضرورة التواصل و بالتالي إدراك معنى الاجتماع.

[1] دفيد لوبروتون،**أنتروبولوجيا الجسد و الحداثة**،تر: محمد عرب صاليصا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط2، 1997،ص ص،6،7.

1- التعريف بميدان الدراسة:

خصت الدراسة المجتمع المحلي كما أشرنا في السابق، فالمجتمع لا يخضع لنمط واحد من التنظيم و هذا ما نجده في كتابات **جاك بارك** الذي يؤكد على أهمية المحلي في الدراسة باعتباره الصحيح فيقول: " في المغرب العربي المحلي وحده هو الصحيح"[1]، و لأهمية هذا الأخير كان من الضروري ضبط المحلي كونه يشمل العديد من المفاهيم المتداخلة و المكملة لبعضها البعض منها القرية، الدوار، الحي.....إلخ، و هذا ما أشارت إليه **كلودين شولي**. من هذا المنطلق و حتى لا تتداخل المفاهيم فضلنا استخدام مصطلح البلدية كونه أعم و أشمل فكانت الدراسة ببلدية مازونة.

تم تحديد مصطلح البلدية في وقت أولت الدولة على اختلاف ظروفها التاريخية والسياسية اهتماما بالغًا بالإدارة المحلية على اعتبار أنها مظهر من مظاهر الدولة الحديثة، وكذا أسلوب علمي لتنظيم الإدارة المحلية.

والجزائر كإحدى هذه البلدان اتبعت السياسة الفرنسية لظروف مختلفة، فاعتبرت الإدارة المحلية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري يتم بموجبه توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطات المركزية وبين الهيئات الإدارية المنتخبة

---

[1] Berque.J. **droit des terres et intégration sociale au Maghreb** ; cahier internationaux de sociologie xxv, Paris. Puf, 1985.

والمتخصصة على أساس إقليمي تباشر صلاحياتها تحت رقابة السلطة المركزية يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها:" التنظيم المتمتع بقدر من الحكم الذاتي بمعنى اللامركزية في نطاق المدينة أو القرية أو عدّة مدن أو قرى، ويستعمل البعض أحيانًا لفظ " بلدية " للدلالة على الهيئة أي المجلس الذي يمارس نيابة عن المدينة أو القرية تلك الاختصاصات البلدية ولكن هذا الاستعمال قليل التداول، ومثله في ذلك إطلاق الاصطلاح على ذات المدينة أو القرية المتمتعة بالاستقلال الإداري المذكور[1]. كما يعتبرها البعض بأنها المؤسسة التي تحتل مكانًا بارزًا في حياة المواطنين لا يعادلها أي مكان آخر لأي مؤسسة عامة وهذه المؤسسة اشتق اسمها من اسم "البلد".

لقد حضيت البلدية في الجزائر باهتمام بالغ الأهمية تمثل ذلك في النصوص القانونية والدساتير التي بيّنت الإطار القانوني والوظيفي للبلدية، وقد تأثرت بالنظام الفرنسي وذلك من حيث السبيل والملائمة لبيان علاقتها بالإدارة المركزية.

اهتم المشرع بالبلدية منذ الاستقلال نظرًا لأهميتها من جهة، و أقرب هيئة للمواطن من جهة أخرى(عن طريق المنتخبين المحليين.) قد عرّفتها المادة الأولى

[1] إبراهيم مذكور،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مراجعة وإعداد نخبة من الأساتذة المتخصصين، يونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 27.

من الأمر رقم 67 – 24 والتي تصور بأنها " المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القاعدية"[1].

أما في القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية، تنص المادة الأولى منه على ما يلي: " الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون "[2].

وبهذا يمكن القول إن البلدية تعتبر الجهاز التنفيذي المحلي، كما تعتبر أقرب هيئة للمواطن يلجأ إليها لتحقيق احتياجاته من الخدمات وكذا حل مشكلاته اليومية، وهي بذلك تشكل قاعدة الهيكل الإداري تسعى لإحداث التوازن على جميع المستويات وهذا تحت إدارة و رقابة السلطة المركزية عن طريق وصاية الولاية.

عرفت الجزائر هذا التنظيم الإداري مع الاستعمار، بعد تفكيك البنية الاجتماعية إلى وحدات صغيرة يسهل التحكم فيها و استمر نفس المخطط بعد الاستقلال، الذي تغير فقط تقليص العدد، و كان هذا راجع إلى الظروف السيئة في تلك الفترة.

من بين البلديات التي كانت موجودة وقت الاستعمار:

[1] ناصر لباد، **القانون الإداري و التنظيم الإداري** ، الجزائر ،منشورات دحلب، 1999 ص 127.

[2] ناصر لباد، **القانون الإداري و التنظيم الإداري**، مرجع سبق ذكره، ص،184.

1 . **البلديات ذات صلاحيات كاملة:**(C.P.E) تعمل نفس عمل البلديات الأوروبية الموجودة في فرنسا، لم يكن للجزائريين الحق في اختيار رئيس البلدية، الانتخابات كانت خاصة بالأوروبيين و الجزائريين الذين لهم الجنسية الفرنسية، أقيمت هذه البلديات في الأماكن التي كان فيها التجمع الأروبي كبير و كان هذا بالمدن الكبرى و المناطق الساحلية.

2 . **البلديات المختلطة:**

ما ميز هذا النوع أنها كانت تسير من طرف الحكام الذين يعينون من طرف الحاكم العام و تساعد الحاكم لجنة تعينها الإدارة من طرف الأعيان.

3 . بلديات الأهالي:

كانت موجودة خاصة في الجنوب الجزائري، في أراضي واسعة جدا تسير من طرف الجيش الفرنسي الذي يعين بدوره مجموعة من القياد، بمعنى قايد و هذا المصطلح كان شائع وقت الاستعمار و ما ميز القياد أنهم كانوا من عائلات مشهورة.[1]

[1] من المعلومات حول سمات الإدارة الفرنسية بالجزائر أنظر الموقع: www.Flan.net للمزيد

2- تقنية الدراسة:

كأي بحث في جانبه الميداني يتطلب تقنيات نستطيع من خلالها التعامل مع الميدان و استنطاقه، بهدف الوصول إلى الحقيقة التي تبقى نسبية مهما وصلت إليه الدراسة من دقة، حيث المصطلح في حد ذاته غير دقيق لما يقترن بالعلوم الاجتماعية، فالمفهوم مرتبط بالفلسفة.

اعتمدنا في الدراسة تقنية الاستمارة كونها مناسبة للموضوع كما قمنا بتوظيف بعض الملاحظات التي سجلناها في فترة الانتخابات المحلية لسنة 2012، كون الدراسة خصت الأفراد الأكثر من 18 سنة فالعينة تشمل الأفراد الذين لا يقرؤون و لا يكتبون، الذكور، الإناث، .....الخ.

لما نواجه حالات مثل هذه الباحث هو الذي يقوم بملأ الاستمارة، و تعرف هذه الأخيرة الاستمارة بالمقابلة، أو استمارة الإستبار حيث الباحث هو الذي يقوم بملىء الاستمارة، و تفاديا لتداخل المفاهيم، مشكل الترجمة، و أزمة المفاهيم اعتمدنا فقط مفهوم الاستمارة و هو المفهوم الذي يقابل كلمة **questionnaire** في اللغة الفرنسية، حيث الترجمات الأخرى كانت توفيقية من خلال التعامل مع الاستمارة و لا يوجد ما يقابلها في اللغة الفرنسية. تم توزيع هذه الاستمارات في الفترة الممتدة من

شهر مارس 2015 إلى غاية شهر جوان من نفس السنة و كان هذا الإطار الزماني للدراسة.

كانت الاستمارة المقدمة بالشكل الموجود في الملاحق فانتظمت في الشكل الآتي واجهة تقديمية للموضوع تحمل معلومات خاصة للتعريف بمؤسسة الانتماء، عنوان البحث أو موضوع الدراسة، اسم الأستاذ المشرف أو من يتابع الدراسة أثناء إنجازها حتى تقديمها في الشكل النهائي، إضافة إلى السنة التي تم فيها البحث، بعدها المحور الأول و كان خاص بالمعلومات المتعلقة بالمبحوث أي تشخيص للمبحوث من خلال الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الشخصية.....الخ.

بعدها كان المحور الثاني الخاص بالمشاركة السياسية حيث يتم التعرف على امتلاك الناخب لبطاقة الناخب من عدمها، مشاركته و تجاربه الانتخابية.....الخ. و كان المحور الثالث خاص بالدوافع المتعلقة بالسلوك الانتخابي، معرفة قراءات الناخب للعملية الانتخابية، و الأسباب التي توجه اختياراته حتى يستطيع التمييز أو التفضيل و في الأخير يقع اختياره على الحزب الذي يريد، المصلحة وهي ما يريد الفرد تحقيقة، يعود عليه بالمنفعة أي انتظار المقابل. كما ركزنا في هذا المحور على السلطة الأبوية و علاقتها بالسلوك الانتخابي، بمعنى التأثيرات التي يتعرض لها الباحث و التوجهات أثناء فترة الانتخابات.

كما خص المحور الرابع البعد القبلي و السلوك الانتخابي، أي بروز النزعة القبلية في خيارات الناخب، لمعرفة إن كانت خيارات الناخب الجزائري ما زالت تخضع لحسابات النزعة القبلية و هذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات، أم تجاوز الناخب هذه النزعة إلى خيارات أخرى قد تكون عقلانية و هذا ما تطرقنا له في المحور الخامس من خلال التركيز على الزبونية كحساب عقلاني، أين يخضع الناخب اختياراته لحسابات نفعية.

قد يجد القارئ و هو يطلع على الاستمارة تكرار لكلمة الانتخابات المحلية من دون استخدام مصطلح الانتخاب و فقط لأن الموضوع واضح، و لكن تعمدنا ذلك لتنبيه المبحوث أن المعلومات مرتبطة بالانتخابات المحلية.

3- عينة الدراسة:

تحديد عينة البحث أو اختيار الجماعة المراد دراستها بدقة وجمع معلومات عنها، فالعينة هي جزء مصغر من مجموع السكان، تم انتقاؤها بطريقة علمية لتصبح عينة ممثلة للكل (مجموع السكان)،فأفراد العينة هم المبحوثين الذين تم اختيارهم حتى يمكن تعميم البيانات المحصلة على مجموع السكان[1]. فمدى نجاح البحث مرتبط بدقة و حسن اختيار العينة، حيث كان عدد مفردات البحث 250

[1] مراد مولاي الحاج، **المسوح الميدانية و إجراءات الإتصال و التعامل مع المبحوثين**، جامعة وهران، مارس 2012،ص08.

مفردة، فنجد **رجاء وحيد** تشير إلى حجم الهينة الملائم " حجم العينة ما بين 30إلى 500، العدد الملائم لمعظم البحوث حتى لا نقول كل البحوث"[1]

تم توزيع 250 استمارة على المبحوثين خلال الفترة المذكورة في السابق و التي تم تحديدها من شهر مارس إلى غاية شهر جوان من نفس السنة، و في النهاية تم استرجاع 230 استمارة فقط أي ضاعت 20 استمارة تعذر علينا استرجاعها رغم اتصالنا بأصحابها فتعددت الأعذار من المبحوثين، قد يعود ذلك إلى لامبالاة المبحوث أو عدم إهتماهه بالمواضيع السياسية .....إلخ. حيث يقول أحد المبحوثين " سامحيني ضاعت مني أعطيني أخرى حتى أملأها " و لهذا قررنا التعامل فقط وفق ما استرجعناه من الاستمارات، كما لا يمكننا الجزم في سبب عدم إرجاع الاستمارات الضائعة.

بعد التعرف على الخصائص المتعلقة بميدان الدراسة و معرفة عينة الدراسة و مجتمع البحث، سنحاول التعرف على المعلومات التي تم جمعها من منطلق استعمال تقنية الاستمارة فيما يخص الانتخابات المحلية و ما تم التوصل إليه من معلومات قد تثبت صحة الفرضيات التي حاولنا التقصي عنها في الواقع، كما قد تلغيها و توضح لنا أين يكمن الخطأ و هذا كله مرتبط بصدق المعطيات التي صرح بها المبحوث.

[1] رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته و ممارساته العلمية**، دمشق، دار الفكر،2000، ص،ص،305-307

سنحاول تحليل هذه الاستمارات من خلال تفريغها، و كأول خطوة تم تنظيمها في شكل جداول من خلال المقاطعة بين المتغيرات حيث يكون هناك ترابط و تداخل. كانت البداية بالقراءات الكمية للجداول ثم إعطاء ما يقابلها، أي القراءة الكيفية أين تظهر أهمية الجانب الكمي و معناه الدلالي لما نستطيع استخلاص الفكرة، حيث تصبح لغة الأرقام مجدية و ذات دلالة إحصائية حين يقترن العدد بالفكرة و يعطي معنى حيث يكون بمثابة اختصار للفكرة أو بمعنى الترميز بمنطق **بيار بورديو**.

حيث " أن الأسلوب الكمي غير التحليلي من شأنه أن يقيد قدرة الباحث على النقد و التخيل السوسيولوجي بلغة **ميلز** C.W.Mills، و يجعله حبيس مقاربات إحصائية مجردة لا تمكنه من النفاذ إلى أعماق الظاهرة الاجتماعية و لا تعينه على تحليلها بشكل شمولي ".[1]

و يمكن اعتبار هذا بمثابة النقد للتحليل الكمي و سمة من السمات التي توضح ضرورة التحليل الكيفي.

[1] حلمي ساري، **الجماعات المرجعية و دورها في السلوك الإنتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي**،مرجع سبق ذكره، ص 145.

4-قراءة تحليلية لمحاور الاستمارة:

5-1 قراءة تحليلية للمحور الأول:

5. 1.1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

جدول رقم 01:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	153	% 66.52
أنثى	77	% 33.48
المجموع	230	% 100

من خلال الجدول رقم 01 عبرت نسبة **66.52 % عن** الناخبين الذكور ، في حين نسبة **33.48 %** جاءت معبرة عن الناخبات إيناث، يرجع هذا التفاوت في النسب إلى امتناع بعض الناخبات عن الإجابة بحجة أنهن لا يهتممن بالسياسة و كل ما يتعلق بها، و هذا ما صرحت به إحدى المبحوثات (أنا المواضيع السياسية نخاف منها)، قد يعود هذا إلى ترسبات الفترة الأحادية التي كانت تمنع حرية التعبير، حيث كان " المواطن الجزائري ينتظر من الدولة أن توفر له بهذا المعنى كل

ما حرمته منه الدولة الكلونيالية "[1]، بمعنى أن توفر الدولة للمواطن كل ما يحتاجه في مقابل رضى المواطن بكل ما يصدر من قرارات عن هذه الأخيرة، يرى **سمير أمين** أن الدولة اشترت السلم الاجتماعي حتى تضمن عدم تمرد المواطنين، حيث ورث " الحكام الجزائريون الجدد هياكل الدولة الكلونيالية، فهم بذلك يعيدون إنتاج سلوكات و اتجاهات المستعمر ذاتها أحيانا و يتخذون صورته أحيانا أخرى"[2]. و بالعودة إلى الظروف التي تجذرت فيها إشكالية التنمية، نجد أن " الدولة أعلنت مبكرا على استعدادها لتحمل أعباء التنمية و مواجهة تحدياتها، من منطلق أنها دولة الرعاية الاجتماعية هكذا فرضت الدولة نفسها على حد تعبير مشال كامو"[3] من منطلق هذا نجد أن الدولة أغفلت دور الفرد كفاعل تنموي انعكس على سلوكه الانتخابي، إضافة إلى الوضع الأمني الذي مرت به الجزائر، كما أن تواجد هذه الفئة في الأماكن العامة قليل مقارنة بالرجال و هذا حسب طبيعة المنطقة التي تعتبر محافظة لحد ما، و عامل آخر يرتبط بنسبة ارتباط المرأة بالسياسة، حيث تمثيل المرأة في البرلمان 30% و كان هذا مع آخر تعديل و يعتبر من المتغيرات السوسيوديمغرافية الأساسية التي ترتبط بالسلوك الانتخابي.

---

[1] مجلة إضافات، **الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة و الشرعية و سيرورة البناء الديمقراطي**، العدد الثاني، خريف 2010، ص، 140.

[2] المرجع نفسه، ص 142.

[3] زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و اكراهات المعولم**، من مجلة انسانيات عدد 28، الجزائر،مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية بوهران، أفريل- حوان 2005، ص-ص، 40،41.

5. 1. 2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

جدول رقم 02 :

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية%
18أقل من28	93	% 40.43
28 أقل من38	63	% 27.39
38 أقل من 48	50	%21.74
48 فما فوق	24	% 10.44
المجموع	230	% 100

من خلال الجدول رقم 02 يتضح أن الفئة الغالبة في البحث هي الفئة العمرية ما بين 18 سنة و28 سنة بتكرار قدر ب 93 مفردة، ما يعادل نسبة 40.43%، تليها الفئة العمرية التي يتراوح عمرها ما بين 28 سنة و 38 سنة بنسبة قدرها 27.39 **%**، كما جاءت النسبة 21.74 % معبرة عن الفئة العمرية مابين 38 سنة و 48 سنة بتكرار 50 مفردة، جاءت نسب هذه الفئات متقاربة نوعا ما و هذا راجع لكون المجتمع الجزائري مجتمع فتي، و إن كان من صعب حصر سن

الشباب إلا أن الفئة الغالبة في هذا المجتمع هي شباب و التي تمثل نسبة 60%[1] . و كانت أقل نسبة بالنسبة لهذه الفئات الثلاث الفئة الأكثر من 48 سنة، حيث قدرت بنسبة 10.44 %، و هذا راجع إلى طبيعة التركيبة الديمغرافية لهذا المجتمع حيث تغلب فئة الشباب.

5 .1. 3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة المدنية:

الجدول رقم 03:

الحالة المدنية	التكرارات	النسبة المئوية%
أعزب.	107	%46.52
متزوج	115	% 50
مطلق	4	% 1.74
أرمل	4	%1.74
المجموع	230	% 100

[1] أحمد يعلاوي، **الانتخابات في الجزائر 1962-2014**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الجدول رقم03 يوضح أن النسبة الخاصة بالناخبين المتزوجين هي النسبة الغالبة حيث قدرت بـ 50%، و هذة النسبة جد مهمة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاجتماعي، لأن الشاب يتطلع إلى أمرين في الاستقرار العمل و الزواج يعني الرفقة و هو دليل تحمل المسؤولية و اتخاذ القرار، كما جاءت النسبة46.52 % معبرة عن الناخبين العزاب بتكرار قدر بـ 107 مفردة و تكاد تقراب هذه النسبة فئة المتزوجين، و هي نسبة مرتفعة إلى حد ما، و هذا راجع للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي أثرت على الزواج، كما نلمس أن هناك اتجاها سائدا لدى الشباب الذي يقارب سن الزواج نحو تحقيق كماليات أصبحت من الضروريات في هذا العصر وهي الحصول على وسائل الترفيه الحديثة و بالتالي العزوف عن الزواج، كما أن معدل سن الزواج في الجزائر قدر بـ 29 سنة و هذا ما صرحت به الأستاذة **مليكة لعجالي** أستاذة بكلية الطب، في ندوة قامت بها في المركز الثقافي الجزائري بباريس.[1] هذا بصفة عامة، إضافة إلى ارتفاع معدل سن الزواج عند الإيناث كون هذه الفئة اهتمت بمواصلة الدراسة و العمل لتحقيق مكانة اجتماعية، على عكس ما كان في السابق حيث كانت الفتيات لا يدرسن أصلا بسبب الهيمنة الذكورية التي أقرها **بيار بورديو** بالنسبة للمجتمع الجزائري، أو توقف الفتيات في المستوى الأول أو الثاني بسبب بعد المسافة التي وقفت حاجزا أيضا أمام تدريس الفتيات كون

[1] http :// www.radioalgerie.dz/ar/compnent/article/123-2010-1026-13-53-43/7233-30.

متابعة الدراسة كانت في السابق تتطلب تغيير المكان و الانتقال من الابتدائي إلى الأساسي في مكان آخر و كذا بالنسبة للثانوي و هذا فيما يخص ميدان الدراسة، تليها نسبة 1.74 % بتكرار قدر ب 04 مبحوثين و هي خاصة بالمطلقين و كذا الأمر بالنسبة للأرامل ، هذا لا ينفي انعدام ظاهرة الطلاق و إنما منخفضة مقارنة بفئة المتزوجين، قد يرجع هذا إلى الاستقرار الذي تعرفه فئة المتزوجين كما قلنا سابقا، من منطلق أنها تنتمي إلى الطبقة المتوسطة. بمعنى إمكانية توفيرها لظروف العيش، و كذا بالنسبة للأرامل قد تبدو النسبة منخفضة إلا أنه يبقى هذا حسب الدراسة كوننا نتعامل جزء من المجتمع و ليس الكل.

5. 1. 4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الثقافي.

جدول رقم 04:

المستوى الثقافي	التكرارات	النسبة المئوية%
دون مستوى	44	% 19.13
إبتدائي	22	% 9.56
أساسي/متوسط	38	% 16.52
ثانوي	46	% 20
جامعي	66	% 28.70
دراسات عليا	14	%6.09
المجموع	230	% 100

الجدول رقم 04 يوضح أن النسب الغالبة في مجتمع الدراسة هي النسب المتعلقة بالمستوى الجامعي و الثانوي حيث قدرت الأولى بـ28.70 % والثانية بـ 20% على التوالي، ويعود هذا التوزيع إلى أن معظم المبحوثين من الشباب الذين ولدوا بعد الاستقلال، أين بدأت الجزائر تعرف تحضرًا في ميدان التربية والتعليم وتمثل ذلك في إنشاء الهياكل التعليمية من الطور الابتدائي إلى الجامعي فاستفادت أغلب الشرائح الاجتماعية في المجتمع من فرص التعليم حتى المستوى العالي، إلا

أن الدراسات العليا تبقى نسبتها قليلة مقارنة بالتعليم الثانوي و المتوسط حيث قدرت بـ 06.09%، و هذا راجع لكون غالبية الأشخاص يكتفون بالحصول على شهادة ليسانس أو شهادة الماستر حاليا من أجل التوجه إلى ميدان العمل رغبة في تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، أما نسبة 16.52% فخصت ذوي المستوى الأساسي الذي كان في السابق و حاليا المستوى المتوسط في نسبة نوعا ما مرتفعة، حيث قامت فئة كبيرة من مغادرة مقاعد الدراسة ما عرف بظاهرة التسرب المدرسي، و لم تستطع من متابعة الدراسة حيث وضعت حد لدراستها لعوامل مختلفة اقتصادية، اجتماعية .....الخ، كما نجد النسبة 09.56 % التي جاءت معبرة عن الفئة التي لها مستوى ابتدائي حيث ضمت هذه الفئة الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 48 سنة فما فوق حيث لم تسمح لها الظروف من مواصلة التعليم و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة التي لم تكن تعرف مدارس في كل المناطق بالنسبة للطور الابتدائي و قليلة جدا بالنسبة للمتوسط، حيث كان يتم متابعة الدراسة في المتوسط بعد التوجه إلى متوسطة في منطقة أخرى بعد قطع مسافات، الوقت الذي كانت فيه المنطقة تعرف صعوبة في المواصلات، أما الفئة الأخيرة و هي الفئة التي لا تملك مستوى، بمعنى لا تقرأ و لا كتب فقدرت بنسبة 19.13% و هي الفئة التي لم تتمكن من الالتحاق بمقاعد الدراسة، و يعود هذا أيضا إلى عدة عوامل كانت السبب الذي منعها من الدراسة، و هي تشترك أيضا في الظروف الخاصة بالفئة ذات

المستوى الابتدائي، كما لا يمكن أن ننسى التسلط الذكوري و عادات المجتمع الجزائري التي كانت تحرم المرأة من الولوج إلى الخارج و الدراسة و العمل في فترات الخمسينيات و الستينيات و حتى السبعينيات من القرن الماضي، كان هذا سبب رئيسي في عدم تحصيلهن العلمي إضافة إلى توجههن نحو الزواج المبكر، هذا لا ينفي خروج العديد من النساء من هذا الوضع و حصولهن على مستويات علمية أهلتهن لمناصب عمل مختلفة.

5. 1. 5. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الشخصية للمبحوثين.

جدول رقم 05:

الحالة الشخصية	التكرارات	النسبة المئوية%
طالب	60	% 26.09
عامل	56	% 24.34
ماكثة بالبيت	50	% 21.74
أعمال حرة	28	% 12.17
متقاعد	10	%4.35
بطال	26	% 11.31
المجموع	230	% 100

الجدول رقم 05 يوضح أن الفئة الغالبة هي فئة الطلبة بنسبة 26.09% و هذا راجع لانتشار التعليم كما قلنا في السابق و تشمل الطلبة لأن السن القانوني للانتخاب يتجاوز 18 سنة و هو العمر الذي يتم فيه الحصول على شهادة البكالوريا بالنسبة للتلاميذ الذين يتابعون الدراسة بجد، إضافة إلى السياسة التعليمية التي ترتكز على مجانية التعليم و إجباريته، مكنت من رفع نسبة التعليم في الجزائر، و قلصت نسبة الأمية و لو بصفة معتبرة[1]، تليها مباشرة فئة العمال بتكرار 56 مفردة ما يعادل نسبة 24.34 % و هذا دليل على أن عينة الدراسة تعرف نوعا من الاستقرار، تقابلها فئة البطالين بنسبة 11.31% ، و هذا بالرغم من أن الفئة الغالبة عمال إلا أن نسبة البطالة مرتفعة في مجتمع الدراسة، و قد يعود هذا أيضا إلى عدم التصريح بالحقيقة حيث في ذهنية الفرد الجزائري العامل هو من يتقاضى الأجر من الدولة بمعنى موظف في مؤسسات الدولة، حتى و إن كان له عمل خاص حيث يكون اجتماعيا مرتبط فهو في نظره رسميا بطال، كما قد يعود ذلك إلى طبيعة التوظيف في المجتمع أيضا، و لو أضفنا نسبة الماكثات في البيت لارتفعت نسبة البطالة حيث قدرت النسبة الخاصة بهذه الفئة بـ 21.74 %، و جاءت النسبة 12.17% معبرة عن الأشخاص الذين يمارسون نشاطات حرة، و كانت الفئة الأخيرة خاصة بالمتقاعدين و قدرت بـ 4.35 % و قد يعود ذلك كما

[1] سامية حماريش، **القيم الدينية و دورها في التماسك الأسري**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع الديني، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009-2010، ص166.

قلنا سابقا إلى أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي تغلب فيه فئة الشباب.

5 .2 قراءة تحليلية للمحور الثاني من الاستمارة: الخاص بالمشاركة السياسية

5. 2. 1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تسجيلها في القائمة الانتخابية:

جدول رقم 06:

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	151	%65.65
لا	79	% 34.35
المجموع	230	% 100

وضح الجدول رقم 06 أن الفئة المسجلة في القائمة الانتخابية هي الفئة الغالبة و قدرت بـ 65.65%، و هذا راجع إلى أن المراكز المحلية هي من تولت الأمر في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية و توزيع بطاقة الناخب و باعتباري أمثل أحد مفردات مجتمع البحث استلمت بطاقة الناخب دون أن أطالب بها و يجدر بنا الإشارة إلى الفترة التي تم فيها ذلك و هي الفترة ما قبل الانتخابات الرئاسية لـ 2009، وقد يرجع ذلك إلى محاولة تجاوز ما حصل في الانتخابات التشريعية لـ 2007 حيث عرفت الجزائر المستقلة أدنى نسبة مشاركة، هذا ما يفسر النسبة

المرتفعة لعدد المسجلين في القائمة الانتخابية من جهة، و عينة الدراسة شملت فئات مختلفة من المجتمع و بالتالي العينة تضم من لهم اهتمام بالسياسة، أما غير مسجلين فقدرت نسبتهم بـ 34.35% قد يعود هذا إلى الفئة التي لم يشملها التسجيل لما قامت السلطات المحلية بتسجيل الناخبين في القائمة الانتخابية أو كون الفئة الغالبة في العينة من الطلبة إمكانية عدم بلوغها السن القانوني للانتخاب في تلك الفترة ، أو الفئة التي لا تملك بطاقة الناخب فلا تصرح بعدم امتلاكها لبطاقة الناخب إما بسبب ضياعها أو عدم تجديدها.

كما نجد المادة 06 و بعد تعديل في الصياغة، جعلت التسجيل في القوائم الانتخابية واجبا، بعد ما نصت المادة 08 من الأمر 97-07 على أنه إجباري[1]

[1] المادة 06 من **القانون العضوي** رقم 12-11 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ ، الموافق لـ 12 يناير 2012، المتعلق بنظام الانتخابات.

5. 2.2 توزيع عينة الدراسة حسب المشاركة في الانتخابات:

جدول رقم 07:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم/تشريعية	12	% 5.21
نعم/محلية	44	% 19.14
نعم/ الإثنين معا	25	% 10.87
نعم/رئاسيات	36	% 15.65
نعم/رئاسية/تشريعية	06	% 2.60
نعم/رئاسية/محلية	20	% 8.70
نعم/رئاسية/تشريعية/محلية	26	% 11.31
لا	61	% 26.52
المجموع	230	% 100

يوضــح الجـدول رقـم 07 أن اهتمـام النـاخبين يكـون وفـق الترتيـب الآتـي الانتخابـات المحليـة فـي المرتبـة الأولـى بنسـبة 19.14% كونهـا خاصـة بالإطـار الجغرافـي الـذي ينتمـي إليـه المبحـوث و يمكـن اعتبـاره امتـداد لجماعتـه، حيـث يركـز الناخـب علـى الحفـاظ عليـه مـن خـلال المشـاركة فـي كـل مـا يتعلـق بالسـلطة المحليـة

التـي تخضـع لعـدة رهانـات منهـا النزعـة القبليـة و العروشـية التـي تظهـر أكثـر فـي الانتخابات من أجل التفرد بالسلطة و التمايز الذي يظهر في الصراع بين الطوائف مثلا نجد شرفة في مقابل العرب، و أيضا ثنائية مرابطين في مقابل عربي حيث نجد أن العرب لا يقبلون أن يكون فرد من عرش مرابطين على رأس السلطة، هذا ما حاول إثباته الباحث المغربي **عبد الرحيم العطري** في كتابه سوسيولوجيا الأعيان، حيث يستشهد بفكرة الأمريكي **رايت ميلز** و يوضح" أن هناك نخبة تمسك بزمام الأمور في مقابل شعب تابع و مقصي من دوائر الانشغال"[1]، و من خلال المشاركة كما أشارنا سابقا في تسيير الانتخابات لسنة 2012، حيث أحضر أحد المرشحين جميع أفراد عائلته و طلب منا السماح لهم بالمشاركة حتى الذين لا يملكون بطاقة الناخب بحكم معرفتنا له، يعني محاولة تجاوز القانون لما يتعلق الأمر بالفوز في المحليات فهو كان من فئة العرب كما هو متداول في منطقة الدراسة و كان أكبر منافس له من فئة المرابطين، هذا ما أكده **أرنست كلنير** " أن أهم ما يميز المجتمع الانقسامي هو غياب هيئات تنفرد بالسلطة، مع وجود استقرار اجتماعي يضمنه التعارض القائم بين مختلف الجماعات في كل المستويات "[2]، تليها الانتخابات الرئاسية بنسبة 15.65 % و يرجع ذلك إلى ارتباطها بمصير البلاد، إضافة إلى

[1] عبد الرحيم العطري،**سوسيولوجيا الأعيان : آليات إنتاج الوجاهة السياسية**، الرباط، دفاتر العلوم الانسانية سلسلة أبحاث و دراسات رقم 02 ،ط3،2013،ص،12.

[2] عبد الرحيم العطري، مرجع نفسه، ص، 38.

العنف المسلح الذي عرفته البلاد فترة التسعينات، جعلت الشعب الجزائري يتخوف من أي تهديد فهو لا يراهن باستقرار الوضع الأمني حيث أدرك مع المحطات التاريخية التي عرفتها البلاد و التي لم تشهد استقرارا إن صح التعبير، كون استقرار و أمن الدولة مطلب جماهيري تسعى جميع الشعوب للحفاظ عليه، تليها نسبة 11.31% خصت الفئة التي صرحت بأنها شاركت في الانتخابات الثلاثة يعني الانتخابات المحلية، الرئاسية و التشريعية و يعود هذا إلى الفئة التي تهتم بالسياسة و التي لها علاقة بالمشاركة السياسية و التي ترى في الانتخاب حدث سياسي هام و ترى أنها تشارك في السياسة العامة للبلاد، و جاءت النسبة 10.87% معبرة عن الفئة التي شاركت في الانتخابات المحلية و التشريعية، و يمكن إرجاع هذه المشاركة لخطة مسطرة حيث تنظم الانتخابات معا من أجل استقطاب عدد كافي من الأصوات، كون الانتخابات التشريعية لا يعار لها اهتمام كبير من قبل الناخبين مقارنة بالمحليات و الرئاسيات و هذا ما أظهرته نتائج الدراسة الميدانية، و قد يرجع ذلك لعدم المعرفة الجيدة لمرشحين و هذا لما يتعلق الأمر بالتشريعيات أو عدم الميل لتوجهات الأحزاب الذي يعد عامل أساسي للتصويت و هذا ما أكدته الدراسة من خلال النسبة التي عبرت عن الفئة التي شاركت في الانتخابات التشريعية و التي قدرت بـ 5.21 % و 2.60% في ما يخص الانتخابات التشريعية و الرئاسية. أما الفئة التي عبرت عن الناخبين الذين صرحوا بمشاركتهم في الانتخابات الرئاسية و

المحلية فقدرت بـ 8.70% و هي الفئة التي تركز على مصير الحيز الجغرافي من جهة و مصير البلاد من جهة أخرى، و نجد الفئة الأخيرة التي لم تشارك في الانتخابات بنسبة 26.56% و هي فئة مرتفعة لما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية، و قد تضم هذه الفئة الشباب في بداية سن الانتخاب لعدم اكتراثه بصنع بطاقة الناخب، أو من لا يملك بطاقة الناخب، كما تضم الفئة التي لها عزوف عن الانتخابات إما لعدم شفافيتها أو لعدم إهتمامها ما يعرف عند السياسيين بلا مبالون.

5 .2 .3. توزيع عينة الدراسة حسب نظرتها للانتخاب.

جدول رقم 08:

طبيعة الانتخاب	التكرارات	النسبة المئوية%
حق	118	%51.30
واجب	112	%48.70
المجموع	230	%100

الجدول رقم 08 يوضح تقارب النسب بين ما يرون أن الانتخاب واجب و من يرون أنه حق بـ 51.30% و 48.70 % على التوالي و هذا يثبت أن فئة كبيرة من الناخبين لا تميز بين الحق و الواجب و قد يعود هذا إلى الدولة في حد ذاتها التي لا تعلم أبناءها كيفية المطالبة بالحق و كيف يكون القيام بالواجب، و أيضا

عدم الاطلاع على القانون يجعلنا لا نستطيع التمييز بين الحق و الواجب، كما قد يرجع دافع الانتخاب بحكم الواجب الوطني إلى وسائل الإعلام و ما أصبحت تقوم به من دور فعال للتأثير على الأفراد، حيث أصبح شعارها الانتخاب واجب وطني من أجل تعزيز الانتماء للوطن و الهوية الوطنية، كما أن الانتخاب في القانون الجزائري هو من حرية الأفراد و اختيارهم، و ليس فرض على المواطن.

5 .2. 4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيها في الانتخابات:

جدول رقم 09:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية %
نزيهة	66	% 28.69
غير نزيهة	74	%32.17
لا أدري	90	% 39.14
المجموع	230	% 100

يتضح من خلال الجدول رقم 09 **أن** الفئة الغالبة هي الفئة التي لم تعطي رأيها في الانتخابات و ركزت إجابتها في لا أدري حيث قدرت بـ 39.14 % بتكرار قدر بـ 90 مفردة قد يعود هذا لحساسية الموضوع من جهة و ترسبات الفترة الأحادية من جهة أخري حيث يرى **عيسى جرادي** " أن الأحادية السياسية في الجزائر مورست

بالأسلوب الذي فرضت به" و من هذا المنطلق و حسب نفس الكاتب استقر في اعتقاد الناس و على مدى ثلاثة عقود أن الحزب الواحد هو القدر السياسي للجزائر[1] من خلال تراكم النصوص الدستورية فالمواطن يرى في الدولة هي الوصية و لا يمكن الطعن في قراراتها و هذا ما كشفت عنه آثار الأحادية حيث أن رصد آثار الأحادية حسب **عيسى جرادي** يكشف عن تغييب الديمقراطية الفعلية التي لا تنبثق إلا من إرادة الناخب الحرة[2]، تليها الفئة التي ترى في عدم نزاهة الانتخابات بتكرار قدر بـ 74 مفردة ما يعادل نسبة 32.17% فهي تشكك في النتائج المعلن عنها في الانتخابات و هذا ما اعترفت به السلطة على لسان أعلى مسؤوليها رئيس الجمهورية " أن العمليات الانتخابية السابقة قد شابتها ممارسات التزوير و التلاعب"[3] و هذا من أجل إعادة الثقة إلى المواطن في العملية الانتخابية، و يظهر عند الفئة التي ترى في نزاهة الانتخابات و التي قدرت بـ 28.69 % و هي الفئة التي ترى في ضرورة الانتخابات و أهميتها في المجتمع من منطلق اختيارها لممثليهم في السلطة.

---

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 20.،21.

[2] المرجع نفسه، ص، 21.

[3] منير مباركية، **الانتخابات التشريعية في الجزائر(ايار/مايو2012): قراءة في التوقعات و النتائج و التعديات**، قطر، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، أكتوبر 2012، ص، 03.

5 .2. 5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إطلاعها على القائمة الانتخابية:

جدول رقم 10:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	62	%26.96
لا	168	%73.04
المجموع	230	%100

الجدول رقم 10 يوضح أن غالبية عينة الدراسة لا تطلع على القائمة الانتخابية بنسبة قدرت بـ 73.04%، في حين قدرت النسبة التي تطلع على القائمة الانتخابية بـ 26.96 % رغم أن الإطلاع على القائمة حق و من بين التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات 2007 الحق في الإطلاع على القائمة الانتخابية لممثلي الأحزاب المرشحة للانتخابات و ممثلي القوائم الحرة و الحصول على نسخة منها[1].

و أكدت المادة 18 من القانون الجديد على حق إطلاع الناخبين و المرشحين، و ممثلي الأحزاب السياسية على اللائحة الانتخابية الخاصة بهم و كما أشارنا سابقا هناك تناقض بين الإدارة و الواقع الاجتماعي المعاش.

كما قد يرجع عدم الاهتمام بالإطلاع على القائمة الانتخابية إلى عدم الاهتمام

[1] مصطفى بلعور، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للازمة**، مرجع سبق ذكره، ص، 172.

بالعملية الانتخابية أيضا و هذا ما أشار له **منير مباركية** " عجز السلطة السياسية عن إعادة بث الثقة في المواطن الجزائري بالعملية الانتخابية"[1]

5 .2. 6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة الانتخابات التي تحرس عليها:

جدول رقم 11:

الانتخابات	التكرارات	النسبة المئوية%
الانتخابات المحلية	99	%43.04
الانتخابات التشريعية	08	%3.48
الانتخابات الرئاسية	123	%53.48
المجموع	230	% 100

يتضح من خلال الجدول رقم 11 أن عينة الدراسة تولي الانتخابات الرئاسية أكبر اهتمام بتكرار قدر بـ 123 مفردة ما يعادل 53.48% و هي نسبة مرتفعة و هذا ما أثبتته نسبة المشاركة السياسية بعد تعديل الدستور حيث ترشح رئيس الجمهورية للعهدة الثالثة، إذ بلغت 71.11% و هو دليل على اهتمامات الشعب بالاستحقاقات الرئاسية، كما أن المشاركة السياسية في الحكم لم تعد تقتصر على الانتخابات الرئاسية فقط بل امتدت بفعل انتشار أفكار الديمقراطية إلى انتخاب

[1] منير مباركية، **الانتخابات التشريعية في الجزائر(ايار/مايو2012): قراءة في التوقعات و النتائج و التعديات**،مرجع سبق ذكره،ص، 03.

أعضـاء السـلطة التشـريعية و الرقابـة علـى أعمـال السـلطة التنفيذيـة إضـافة إلـى انتخاب المجالس المحلية، وهذا ما عبرت عنه النسب 3.48% و 43.04% على التوالي ،و بهذا أصبح الانتخاب يمس جميع المجالات مما أعطى للنظام الانتخابي أهمية سياسية كبيرة من خلال تأصيل الثقافة السياسية لدى الأفراد و بروز العناصر القيادية ذات الكفاءة كونها مؤهلة من القاعدة الشعبية.

5 .2 .7. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب قناعتها السياسية:

جدول رقم 12:

الانتخاب عن قناعة سياسية	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	149	% 64.79
لا	81	% 35.21
المجموع	230	% 100

الجدول رقم 12 يوضح أن الفئة التي تنتخب عن قناعة سياسية هي الفئة الغالبة بنسبة 64.79%، و هذا راجع للمستوى الثقافي لعينة الدراسة التي اكتسبت نوع من الثقافة السياسية إضافة إلى الوعي السياسي و ما قامت به مؤسسات التنشئة الاجتماعية من تنشئة سياسية كما تلعب الديمقراطية دورا كبيرا في زيادة القناعة السياسية من منطلق الحرية التي تمنحها للأفراد، أما نسبة 35.21%

جاءت معبرة عن الفئة التي انتخبت و لكنها لم تكن عن قناعة سياسية، و يرجع ذلك إلى الإجراءات الإدارية حيث كانت الإدارة تطالب ببطاقة الناخب أثناء استخراج الوثائق و هذا ما دفع بالناخب و هو مضطر لختم بطاقة الناخب ليتجاوز عراقيل هذه الأخيرة، الضغوط الإدارية دفعت إلى ضرورة إمتلاك بطاقة الناخب بهدف استخراج وثائق إدارية أخرى، على الرغم من عدم وجود أي تعليمة تنص على ذلك في القانون الإداري، كما أنه لا توجد أي تعليمة وزارية تجبر المواطن على احظار أو ابراز بطاقة الناخب قصد الحصول على أي وثيقة إدارية هذا دليل على أن هناك تناقض بين القانون و الواقع الاجتماعي المعاش، يبرز التناقض الموجود بين الإدارة الجزائرية و القانون من جهة أخرى، أو المصلحة حيث يقوم الباحث ببيع الصوت لتحقيق غاية فهو بذلك لا يهتم لا بطبيعة الحزب و لا بتوجهه السياسي .....الخ، المهم هنا المشاركة بإعطاء الصوت و يكون هذا واضحا خاصة في المحليات أين يظهر بوضوح الصراع حول السلطة.

5. 2 .8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيها في الانتخابات المحلية:

الجدول رقم 13:

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
مهمة	122	% 53.05
عادية	84	% 36.52
غير مهمة	22	% 09.56
دون اجابة	02	%0.87
المجموع	230	% 100

يوضح الجدول رقم 13 أن النسبة الغالبة 53.05% جاءت معبرة عن الفئة التي ترى أن الانتخابات مهمة، كونها أصبحت الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في المجتمعات الديمقراطية، كما أن الناخب يرى أنه يشارك في الحكم و اتخاذ القرار، تليها الفئة التي ترى أن الانتخابات عادية، في مقابل الفئة الأخرى التي ترى أنها غير مهمة بنسبة 36.52% و09.56% على التوالي و هذا نتيجة أخذ الدولة على عاتقها الفعل التنموي، فهي فرضت بذلك على نفسها الوصاية على الشعب، و هذا ما يبرره النقد الذي وجه إلى النظام لما أعلن الرئيس الجزائري عن إصلاحات سياسية قال أنها ستؤدي إلى تعزيز المسار الديمقراطي في هذا البلد في 15 أفريل

2011م حيث وصفت بالفارغة و مجرد ترتيبات آنية في إطار جهود النظام للتكيف مع التغيرات الحاصلة، و نجد رئيس التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية **سعيد سعدي** يقول " أن كل شيء يتحرك حتى يبقى كل شيء مكانه"[1]، و هذا دليل على أنه استقر في أذهان الناخبين مع مرور الفترات الانتخابية و ما عرفته من إخفاقات و انخفاض في نسب المشاركة السياسية، أن الانتخاب مجرد بروتوكول تستكمل به السلطة صورتها.

و بالرغم ما تقوم به الدولة من إصلاحات تماشيا مع الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد إضافة إلى الوضع الثقافي، و هذا ما تؤكده الفئة التي امتنعت عن الإجابة رغم أنها قليلة إلا أنها معبرة حيث قدرت بـ 0.87%.

[1] فتحي بولعراس، **الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير**، الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 35، صيف 2012، 10

العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي

3 .5 قراءة تحليلية للمحور الثالث من الاستمارة: الخاص بالسلطة الأبوية.

1 .3 .5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصويتها في آخر انتخابات محلية.

جدول رقم 14:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	131	% 56.96
لا	97	% 42.17
دون اجابة	02	% 0.87
المجموع	230	% 100

الجدول رقم 14 يوضح أن غالبية أفراد الدراسة شاركت في الانتخابات المحلية الأخيرة لـ 2012 بنسبة قدرت بـ 56.96% و يمكن إرجاع هذا إلى إصلاحات القانون الجديد الذي أعطى شرح مفصل لما يتعلق بالانتخابات المحلية حيث بينت المادة 05 كيفية شطب بعض الفئات من القائمة الانتخابية من خلال النص، و نصت المادة 13 على أنه في حالة وفاة أحد الناخبين تقوم المصالح البلدية بشطبه حالا من القائمة الانتخابية، و فيما يخص تشكيلة اللجنة الانتخابية الإدارية حافظ على رئاستها من قبل قاضي و أدخل في عضويتها الأمين العام لإدارة البلدية، و

هو أمر في غاية الأهمية كونه يسمح لإدارة البلدية أن تراقب و تسير القوائم الانتخابية إضافة إلى التسهيلات التي منحها إلى الناخبين، و نجد نسبة 42.17 % جاءت معبرة عن الفئة التي لم تشارك في محليات 2012، و نسبة 0.87% الفئة التي امتنعت عن الإجابة قد يعود هذا إلى عدم امتلاكها بطاقة الناخب إما بسبب ضياعها أو عدم تجديدها، كما يمكن أن تكون من الفئة التي تنتمي إلى المستوى الثالث من مستويات المشاركة السياسية و هم الهامشيون في العمل السياسي ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو لما تكون ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

5 .3 .2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب انتظارها للجديد من هذه الانتخابات.

جدول رقم 15:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	135	% 58.70
لا	89	%38.70
دون اجابة	06	%02.60
المجموع	230	% 100

من خلال الجدول رقم 15 نلاحظ أن غالبية المبحوثين الذين شاركوا في الانتخابات المحلية لـ 2012 كانوا ينتظرون الجديد من هذه الانتخابات حيث قدرت نسبتهم بـ 58.70 %، و يمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى أن الانتخابات تخص المجال الجغرافي الذين ينتمون إليه، و لهذا عرف المجتمع المحلي على أنه" جمع من الناس يعيشون في حيز ما يجعلهم في اتصال مستمر و لهم خبرات متصلة و عدد من المؤسسات و النظم تعمل متعاونة على تنشيط الحياة بالمجتمع و تماسكه و وحدته"[1]، كما يمكن أيضا مرتبط بالوعود التي تلقاها الناخبون كما سنوضح ذلك، و نجد في المقابل نسبة 02.60 % لم تعطي رأيها، في حين جاءت النسبة

[1] زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و إكراهات المعولم**، مرجع سبق ذكره، ص،46.

38.70 % معبرة عن الفئة التي لم تكن تنتظر جديد من هذه الانتخابات المحلية، حيث أنه بعد أزمة التسعينيات المنظومة القانونية شلتها التعقيدات المتعاقبة من خلال النصوص التنظيمية ذات الطابع الظرفي، و انعكس ذلك على الواقع حيث أثبتت الجماعات المحلية فشلها في تلبية حاجات المواطنين مما استدعى ضرورة إصلاح النظام المحلي و طرح قانون البلدية في سبتمبر 2010م، و تم المصادقة عليه في 2011م.

5 .3. 3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الاشخاص المعتمد عليهم في الاختيار

جدول رقم 16: جدول يوضح العلاقة بين الجنس و قوة الجماعات المرجعية.

الجنس / طبيعة الاجابة	التكـــــــرارات				المجموع	النسبة المئوية%
	ذكر	%	أنثى	%		
الوالدين	40	26.14	34	44.16	74	%32.17
الأخ الأكبر	06	03.92	02	02.60	08	% 03.48
الصديق	08	05.22	06	07.80	14	%06.09
جماعة الرفاق	38	24.83	08	10.39	46	%20
الزوج	10	06.53	08	10.39	18	%07.83
وجهاء القرية	47	30.72	16	20.78	63	%27.40
دون اجابة	04	02.64	03	03.90	07	%03.03
المجموع	153	100	77	100	230	% 100

يبين الجدول رقم 16 أن الوالدين المحور الأساسي الذي يعتمد عليه في الاختيار بنسبة قدرت بـ 32.17 %، حيث أن طبيعة العلاقة الاتصالية بين الوالدين و الأبناء تعد أهم أشكال الروابط التي عرفتها الأسرة و أكثرها قابلية منذ القدم حيث تنشأ هذه العلاقة بين الأم و الأبناء كما تنشأ بين الأب و الأبناء، فالأم تعتبر المصدر الأول

الذي يتعامل معه الفرد عند الولادة، و تعتبر أول شخص يدخل معه في علاقة اجتماعية و اتصالية تفاعلية، " فهي أساس التنشئة الاجتماعية و الضامنة الأولى لمسار تنشئوي صحي للطفل "[1]، كما نجد علاقة الأب بالأبناء حيث يتعلم الفرد مقومات السلوك الاجتماعي، فهي وظيفة تكميلية لوظيفة الأم "فالأب يمثل أول توافق يساعد الإبن على إقامة علاقات اجتماعية واسعة مع أفراد أسرته "[2] و هذا يجعل الابن يعتمد في أغلب قراراته على الوالدين، و هذا يظهر أن التفاعل الذي حدث بين الناخبين و الوالدين كان أقوى من التفاعل الذي حدث مع الجماعات الأخرى، و هذا يعكس المكانة الاجتماعية التي تحظى بها هذه الفئة في المجتمع

و فيما يتعلق بمتغير الجنس كما يوضح الجدول السابق أن التأثير الذي أحدثه الوالدين على الإيناث فاق تأثيرهم على الذكور، إذ بلغت النسبة المئوية لإجابة الإيناث 44.16 **%** في مقابل بلغت النسبة المئوية لإجابة الذكور 26.14 **% قد** يعود ذلك إلى قوة آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع التي تمارس على الإيناث من أجل تحقيق امتثالهن لقيمه و اتجاهاته، كما ان كلما صغر حجم هذه الجماعة زاد تجانسها و زادت آليات الضبط الاجتماعي، و كلما كبر حجمها و قل تجانسها يتحرون من قيودها و ضبطها و هذا ما عكسته إجابات أفراد العينة.

---

[1] سهير كامل أحمد، **أساليب تربية الطفل- بين النظرية و التطبيق**- مصر: مركز الاسكندرية للكتاب،1999،ص، 14.

[2] سلوى عثمان صديقي، **قضايا الأسرة و السكان من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2001، ص،37.

تتعدى هذه العلاقة التي تربط الابن بأبويه لتشمل فاعلين آخرين يتشارك معهم الحقل الاتصالي الأسري و هم الإخوة و هو ما عبرت عنه النسبة 03.48 % التي عبرت عن الفئة التي تعتمد على الأخ الأكبر في الاختيار و هذا دليل على أن السلطة الأخوية المسايرة للسلطة الذكورية الأبوية في المجتمعات التقليدية بدأت تفقد شيئا من نظامها، من منطلق توجه الوالدين و الإخوة الكبار نحو المسار الديمقراطي في المعاملة مع الإخوة و الأخوات دعم الحوار الذي مكن الناخب من استشارة الأخ الأكبر، هذا لا ينفي هذه السلطة بصورة مطلقة حيث يبقى شكل الولاء إلى نسق الطاعة و إعلان الولاء بحكم الطبيعة المجتمعية في الكثير من الأحيان. على الرغم من التفاوت الذي أبداه أفراد العينة بشكل عام في الامتثال إلا أن الجدول يوضح تراجع في سلطة بعض الجماعات و بالنظر إلى النسبة 27.40 % التي عبرة على الفئة التي تعتمد على وجهاء القرية لما يتعلق الأمر بالسلطة المحلية، حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الوالدين و هذا ما أكده **بريتو فيلفريد** حيث يرى أنه توجد تمايزات و فروق اجتماعية و سياسية بين الأفراد في المجتمع الواحد، هذه الفروق تجعلهم يتمايزون عن بعض، فيرى في تعريفه للنخبة " أن النخبة تعرف من خلال العلامة المرتفعة للمؤهلات الفردية لأعضائها، و هذا الخلط يؤدي بوعي أو بغير وعي إلى جعلنا نعتقد أن أصحاب الأدوار و القادة و الحكام و الزعماء هم الأفراد الأكثر كفاءة

"[1]. هذا ما يدعم خضوعنا لهذه الفئة و إتباعها في جميع القرارات باعتبارها صاحبة الخبرة و الكفاءة، في المقابل نجد فئة أخرى اتجهت في اختيارها إلى جماعة الرفاق و الصداقة قدرت بـ 06.09 % و 20 % على التوالي باعتبارها جماعات مرجعية و هذا يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، حيث أصبح تأثير الأصدقاء يتنافس مع بعض الجماعات المرجعية الأخرى و منه لا يمكن الجزم أن السلوك الانتخابي يخضع لجماعة مرجعية معينة، و هذا ما أشار له عالم الاجتماع الفرنسي **بيار بورديو** حيث يرى أن صعوبة معرفة المجتمع الجزائري في تشابك العلاقات الاجتماعية و تمازجها بالنظم التحديثية المستوردة من تنظيم إداري و قانوني تشريعي، فيقول: " إذا قضينا نهارا في المجتمع الجزائري يمكن أن نكتب صفحات عديدة، و إذا قضينا سنوات في نفس المجتمع لا نستطيع كتابة صفحة واحدة "[2]. كما أن هذا التفاوت عبر عن ارهاصات في اتجاه الاستقلالية عند الأفراد، كما تدل على تقلص سلطة بعض الجماعات في مقابل زيادة سلطة جماعات أحرى كما يوضح الجدول رقم 16.

إضافة إلى الفئة التي اعتمدت في اختيارها على الزوج فقدرت بـ 07.83 % حيث تم الاعتماد على الزوج في اختيار المرشح المناسب، كان هذا من خلال الأسلوب الاتصالي التساهلي حيث يساعد الطرف الأول الثاني في الاختيار و

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره،ص، 15.

[2] Pierre Bourdieu et Sayed, **le déracinement**, édition de minuit, Paris 1994, p 10.

يوجهه، و ليس الأسلوب الاتصالي التسلطي أين يكون القرار في اتجاه واحد و هذا ما يشير إله الجدول حيث قدرت نسبة الذكور بـ 06.53 % و نسبة الإيناث بـ 10.39 % نسب تعكس طبيعة التواصل داخل الأسرة، و هذا ما أكدته الباحثة **سميرة بشقة** التي ترى أن السلطة التقليدية للرجل داخل الأسرة الجزائرية، صارت تمتاز بنوع من المحدودية في اتخاذ كل القرارات المتعلقة بها، و تصاعد و بروز التوجه الديمقراطي عند الزوجين "[1].

و نجد في الأخيرة النسبة 03.03 % بتكرار قدر بـ 07 مفردات جاءت معبرة عن الفئة التي لم تعطي رأيها في الجماعة التي تتوجه إليها في اختيارها للمرشحين في الانتخابات المحلية قد تشمل هذه النسبة الفئة التي لم تنتخب، و هذا لا ينفي أثر الفاعل المحلي " كفاعل أساسي و كطرف بارز في اللعبة الاجتماعية و في إنتاج وضعيات وجوده الاجتماعي و تغييرها على حد تعبير بورديو "[2]

[1] علياء شكري و آخرون، **الأسرة و الطفولة – دراسات اجتماعية و أنتروبولوجية** – القاهرة: دار المعرفة الجامعية،ط1، دون سنة نشر، ص، 212.

[2] زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و إكراهات المعولم**، مرجع يبق ذكره، ص، 46.

3.4. 5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اختيارها المرشحين من دون أي توجيه

الجدول رقم 17:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	109	% 47.39
لا	121	% 52.61
المجموع	230	% 100

من خلال الجدول رقم 17 يتضح أن غالبة المبحوثين لم يسبق لها أن اختارت مرشحا من دون أي توجيه بنسبة قدرت بـ52.61 %، في مقابل النسبة 47.39 % التي عبرت عن الفئة التي سبق و أن اختارت مرشحا من دون أي توجيه، و هذا دليل على أن خيارات الناخب تخضع لمجموعة من الحسابات إضافة إلى تدخل الرأي الآخر في الاختيار رغم تمتع أفراد المجتمع بالحرية في الاختيار و هذا ما أثبتته الدراسة الميدانية لما طرحنا السؤال " **هل تعبر عن آرائك بكل حرية** " أجاب مجموع أفراد العينة بنعم، يعني بنسبة 100% أكدت على حريتها في الاختيار و هذا ما سيوضحه الجدول الموالي رقم 18.

5. 4.4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تلقيها التوجيه في الانتخابات المحلية

جـدول رقـم 18: جـدول يوضـح العلاقـة بـين المسـتوى الدراسـي و التوجيـه فـي الانتخابات المحلية.

التوجيه في الانتخابات / المستوى الدراسي	نعـم		لا		المجموع	
	التكرار المطاق	التكرار النسبي	التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
بدون مستوى	14	%06.08	30	%13.04	44	%19.12
ابتدائي	08	%03.48	14	%06.08	22	%09.56
اساسي/متوسط	06	%02.60	32	%13.92	38	%16.52
ثانوي	12	%05.21	34	%14.78	46	%19.99
جامعي	31	%13.48	35	%15.21	66	%28.69
دراسات عليا	10	%04.35	04	%01.73	14	%06.08
المجموع	81	%35.21	149	%64.79	230	%100

رغم أن السؤال تقريبا نفسه إلا أن النسب إختلفت و هذا ما يوضحه الجدول رقم 18 حيث أن الفئة التي تلقت التوجيه في الانتخابات المحلية قدرت نسبتها بـ 35.21 % تظهر أهمية هذا الدافع الاجتماعي في تنشيط التفاعل الاجتماعي و

تكـوين العلاقـات الاجتماعيــة بـين الأفـراد فــي المجتمــع بهـدف دعـم الـروابط الاجتماعية، كما نجد النسبة 64.79 % جاءت معبرة عن الفئة التي صرحت أنها لم تتلقى التوجيه في الانتخابات المحلية، و هذا التمايز ضروري للتنظيم الاجتماعي و هذا ما أكده **بيـار بورديـو:** " أن المبدأ الأساسي للتنظيم الاجتماعي يكمن في الاختلاف و التمايز و تحديدا بين المهيمنين و المهيمن عليهم "[1]، فلا يمكن أن يتم فرض الضبط الاجتماعي على غالبية الأفراد في المجتمع. فيما يشير الجدول إلى أن الفئة التي تلقت التوجيه ذات مستوى جامعي وجدير بالاهتمام التركيز على هذا العامل حيث يتم توجيه الفئة التي لها درجة من الوعي حيث يمكن لها التمييز بين الأحزاب و البرامج المقدمة، كما نجد أيضا الفئة التي تلقت التوجيه هي فئة الاناث في كل المستويات بنسب متقاربة هذا دليل على سريان السلطة في المجتمع الجزائري في الاتجاه الواحد، حيث يتم الامتثال للجماعات المرجعية من خلال الامتثال لاتجاهاتهم، و رغم استقلالية الاناث في بعض الحالات إلا أن حالات استقلال الاناث في الأراء و الاتجاهات أقل مما هي عليه عند الذكور، و حالات الاستقلال هذه تعكس التغير النسبي الذي طرأ على مكانة المرأة و على تحررها النسبي من الامتثال لبعض الجماعات المرجعية و ضبطها عليهن، كما يمكن أن يعود هذا التوجيه للاناث في الانتخابات المحلية إلى تشابه توجهات الاناث مع

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص، 82.

جماعاتهن المرجعية التي تم الاتصال بها.

5. 4. 5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مصدر التوجيه.

جدول رقم 19:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
الوالدين	18	% 22.22
الأصدقاء	14	% 17.29
جماعة الرفاق	12	% 14.82
المرشح	04	% 04.93
اصحاب الحزب	33	% 40.74
المجموع	81	% 100

الجدول رقم 19 يوضح أن غالبة الناخبين تلقوا التوجيه من قبل أصحاب الحزب بنسبة قدرت بـ 40.74 % إضافة إلى النسبة 04.93 % التي تلقت التوجيه من قبل المرشح نفسه، حيث تشهد الساحة السياسية صراعا بين الأحزاب من أجل السلطة، حيث تبقى الانتخابات بشكل عام و الانتخابات المحلية على وجع التحديد موعدا هاما بالنسبة للأحزاب السياسية لسببين على الأقل " يتمثل الأول في البحث المتواصل لمختلف الأحزاب لتحسين الترتيب، تدعيمه أو التأسيس له على مستوى

الخريطة السياسية الوطنية، أما السبب الثاني فينطوي على الرغبة في ضمان أوسع تمثيل سياسي على مستوى التراب الوطني "[1]، خاصة لما يكون المجتمع يضم عروش متصارعة و هذا ما أشار إليه **حماني أقفلي** حين يتحدث عن أهمية دراسة النخبة المحلية لأنها تقود إلى اكتشاف شروط إنتاج السلطان المحلي pouvoir local " الذي يشكل أحد الرهانات الأساسية التي تتمحور حولها العلاقات بين الأفراد و الجماعات، مما يجعله مدخلا رئيسيا لفهم الدينامية السياسية و الاجتماعية محليا و وطنيا "[2]، من هذا المنطلق يسعى كل حزب إلى كسب أكبر عدد من الأصوات، تليها الفئة التي تلقت التوجيه من الوالدين بنسبة 22.22 % و هذا كما أشارنا سابقا إلى الدور المحوري الذي يمثله الأباء في حياة الأبناء، تليها فئة الأصدقاء و جماعة الرفاق بنسبة 17.29 % و 14.82 % على التوالي و هذا دليل على اختلاف مرجعيات الناخب و تعددها إضافة إلى تقارب الأصدقاء في وجهات النظر خاصة مع التطور التكنولوجي الحاصل في جميع الميادين.

[1] حسن رمعون و آخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران، الجزائر، 2012، ص، 72.

[2] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص، 77.

5 .4. 6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة التصويت.

جدول رقم 20:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
الأشخاص	118	% 51.31
الأحزاب	100	% 43.48
دون اجابة	12	% 05.21
المجموع	230	% 100

من الجدول رقم 20 يتضح أن غالبية أفراد العينة صرحوا أن التصويت يكون على الأشخاص بنسبة 51.31 % و هذا راجع للثقة التي تعطى للشخص من منطلق عدم الثقة في الأحزاب، حيث أن المهتم بدراسة الانتخابات من خلال دراسة العلاقة بين ما هو محلي و ما هو وطني في خطابات الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية أن هناك اختلاف بين الواقع المحلي و ما تسطر له الأحزاب من برامج و هذا ما أكدته الدراسة التي قام بها مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية " أن الرهانات الوطنية التي تجسدها البرامج الوطنية للأحزاب لا علاقة لها مع الواقع المحلي لمختلف البلديات "[1]، حيث يظهر أن هناك انفصام

[1] حسن رمعون و آخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

بين ما هو محلي و ما هو وطني على مستوى الخطاب السياسي للاحزاب السياسية أثناء الانتخابات المحلية، استراتيجيات الحزب التي لم توفق في التخطيط لما يتعلق بالمحلي أفقدته الجمهور و الرأي العام و هذا ما أكده **عبد القادر عبد العالي** " أن القيادات الحزبية لم تنجح في جلب اهتمام الجمهور، كما أن اهتمام الرأي العام لم يعد ينصب على البرامج لأنها لا تثير قضايا جادة "[1]، مما أفقد الأحزاب مصداقيتها إضافة إلى الانشقاقات الحزبية التي عصفت بأحزاب كان الجميع يعتقد أنها راسخة في المجتمع، إلا أن هذا لا ينفي وجود فئة تركز على التصويت للحزب قدرت بنسبة 43.48 % من منطلق الشعبية التي مازالت تحظى بها بعض الأحزاب رغم الظروف السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و حتى الثقافية التي عرفتها البلاد، في حين نجد الفئة الأخيرة التي امتنعت عن الإجابة و قدرت بـ 05.21 % و هذه الفئة التي امتنعت عن الانتخاب لعدم اقتناعها من نتائج الانتخابات من منطلق عدم تغير الأوضاع و إما عدم اهتمام هذه الفئة بالسياسة، و هذا ما أثبتته نتائج الانتخابات المحلية المتتالية، خاصة الانتخابات المحلية ليوم 29 نوفمبر 2007م حيث شكلت نسبة المشاركة رهانا انتخابيا و سياسيا مهما للأحزاب المشاركة للإدارات المحلية حيث سجلت أدنى نسبة مشاركة منذ الاستقلال الوطني قدرت بـ 36.51 % و التي فتحت النقاش حول أسباب العزوف الانتخابي، حيث بلغت

[1] عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص، 07.

نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية البلدية على المستوى الوطني 43.96 %، و هي مشاركة متوسطة للهيئة الناخبة مقارنة مع الانتخابات المحلية لـ 2002 والتي قدرت بـ 50.11 % [1].

5 .4 قراءة تحليلية للمحور الرابع من الاستمارة الخاص بـ البعد القبلـــي.

5. 4. 1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيها لانتماء المرشح.

جدول رقم 21:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
فرد من العائلة	42	% 18.26
فرد ينتمي إلى نفس العرش	50	% 21.74
فرد من عرش آخر	10	% 04.34
لا يهم	128	% 55.66
المجموع	230	% 100

[1] حسن رمعون وآخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مرجع سبق ذكره، ص ص،82،81.

يبين الجدول رقم 21 أن غالبية أفراد العينة لا يهتمون إلى انتماء المرشح بنسبة قدرت بـ 55.66 % و هذا راجع إلى ترسبات التجربة الانتخابية التي كان تسير وفق طابع ظرفي مما انعكس على الواقع حيث أثبتت الجماعات المحلية فشلها في تلبية حاجات المواطنين بالرغم من فوز مرشحين من نفس العائلات و نفس العرش ما جعل الشعب الجزائري يتطلع إلى مرشح ذو كفاءة يلبي حاجياته و يعي تطلعاته، إضافة إلى المستوى الثقافي للعينة التي أصبحت تعي معنى حسابات الانتماءات، حيث عمدت الدولة في البداية إلى إحياء النخب المحلية من أجل ضبطها و احتوائها هذا ما أكده **ريمي لوفو** في دراسته للمجتمع المغربي الذي يتشابه إلى حد ما و المجتمع الجزائري فهو يرى أن " الملكية في المغرب عملت على تدعيم و إحياء النخب المحلية من أجل ضبط و إحتواء البوادي"[1] كما يرى أن تدعيم الزعامات التقليدية ترجمت واقعيا خلال فوزها في الانتخابات التشريعية لسنة 1963م، و هذا ما أكدته الفئة التي تفضل أن يكون المرشح من نفس العرش بنسبة 21.74 % من أجل الحفاظ على قوة و تماسك العرش ما يعرف عند ابن خلدون بالعصبية، هذه الزعامات المحلية ليست نتاجا داخليا أملته الشروط القبلية فحسب و لكنه نتاج تفاعل جملة من العناصر الأخرى التي يأتي في مقدمتها المركز الممثل في المخزن، الذي يجدر الزعامة و يعترف بها هذا فضلا عن واقعة الاستعمار التي

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 70-71.

لم تعمل على التخلص من هذه الزعامات، بل عملت على إعادة إدماجها في نسقها العام[1]. إضافة إلى الفئة التي تدعم هذا الاتجاه و تفضل أن يكون المرشح من نفس العائلة فقدرت بنسبة 18.26 % و قد يرجع هذا لحسابات ذات مصلحة، حيث تعتبر العائلة أحد النظم الاجتماعية الأساسية و أقدمها، كما يترابط أعضاء العائلة من أجل الدفاع كونها تعتبر مؤسسة العلاقات الأولى للفرد، و هذا دليل على قوة عامل القرابة في تمحور العلاقات الاجتماعية و في توجيه السلوك السياسي و هذه القوة جعلت الأفراد لا يعيرون اهتمام لمؤهلات المرشح العلمية و لا لاتجاهاته الفكرية و السياسية، و هذه العائلات تكون أكثر تأثير في السلطة و هذا ما أشار إليه **روجي لوطورنو** بأنه يوجد من الناس من هم أكثر غنى و تأثيرا أولئك هم الأعيان Les notables تلبي السلطات رغباتهم بكيفية متفاوتة لكن لهم دائما بعض النفوذ "[2] و أكد ذلك **عبد الإله الفاسي** في اشتغاله عن أعيان الرباط خلال نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 فهو يؤكد بأنهم يشكلون الفئة العليا التي لها قوة الكلمة و التي تحظى بالتقدير و الهبة بسبب السلطة أو المال أو العلم أو سبب الشرف[3] ، كما نجد نسبة 04.34 % جاءت معبرة عن الفئة اختارت أن يكون المرشح من عرش آخر قد يعود هذا لعدم اهتمامها بالسياسة و لا تهتم بالشخص

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، ص، 31.

[2] المرجع نفسه ،ص، 52.

[3] المرجع نفسه، ص، 53.

الذي يكون على مستوى السلطة، أو لوجود انشقاقات داخل العائلة أو العرش الذي ينتمي إلية بسبب المشاكل الاجتماعية.

5 .4. 2 توزيع عينة الدراسة حسب تركيزها للتصويت على الحزب.

جدول رقم 22:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
برنامج الحزب	88	% 38.26
قائمة الممثلين	36	% 15.66
نشاط الحزب داخل البلدية	73	% 31.73
مكانة الحزب الوطنية	31	% 13.48
دون اجابة	02	% 0.87
المجموع	230	% 100

الجدول رقم 22 يبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة تركز في تصويتها للحزب على البرنامج المقدم من قبل الحزب بنسبة 38.26 % تليها نسبة 31.73 % التي جاءت معبرة عن الفئة التي تركز على نشاط الحزب داخل البلدية و هذا يرجع إلى المستوى الثقافي لعينة الدراسة و دليل على إطلاعها على البرنامج المقدم من طرف الحزب إلا أنها تركز على الجانب التنموي للمنطقة من خلال تطبيقات هذا البرنامج على

أرض الواقع، و ليس الوعود التي توجه للمواطنين من أجل كسب الأصوات في الانتخابات.

من خلال الجدول أيضا يتضح أن أفراد العينة يطلعون على قائمة الممثلين و قدرت النسبة بـ 15.66 % و هذا دليل على أن المواطن لديه من الوعي السياسي ما يجعله يميز بين الأحداث فهو بذلك لا يتوجه إلى الاستحقاقات من أجل طبع بطاقة الناخب أو منح الصوت من دون أدنى معرفة أو حتى وضع الظرف فارغ فهو يعتبر مشارك في العملية الانتخابية، حيث يرى أحد الباحثين أن الامتناع عن السياسة ليس بالعزوف و إنما الإقحام عينه و هذا ما يظهر عند الفئة التي امتنعت عن الإجابة حيث قدرت نسبتها بـ 0.87 %، يمكن إدراج هذه الفئة ضمن الفئة التي لها عزوف عن الانتخاب أو الفئة التي لا تقرأ حيث لا يمكن لها الإطلاع على القائمة الانتخابية و حتى لو استمعت إلى برنامج الحزب لا تدرك بدقة مبتغى البرنامج لأن لغة المرسل و لغة المستقبل غير متوافقتين و هذا ما لحظناه في الميدان حيث لا يعلم الناخبون خاصة الفئة الأمية ماذا يريد الحزب بدقة لصعوبة فهمهم، كما جاءت النسبة 13.48 % معبرة عن الفئة التي تركز في التصويت على مكانة الحزب الوطنية و هذا ما ترسخ في أذهان المواطنين منذ عقدين من الزمن من منطلق المدة الزمنية الطويلة تعطي الحزب الخبرة و المصداقية و هذا ما نلاحظه في الواقع حيث الغالبية من المواطنين تتعاطف مع حزب جبهة التحرير

الوطني كونه حزب الثورة، إضافة إلى نقص متابعة المواضيع السياسية مما أدى إلى عدم معرفة بعض الأحزاب الجديدة.

5 .4. 3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معرفته للمرشح الذي صوت عليه.

جدول رقم 23: جدول يوضح العلاقة بين الجنس ومعرفة المرشح في الانتخابات.

الجنس / طبيعة الاجابة	ذكور		اناث		المجموع	النسبة المئوية %
	التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار المطلق	التكرار النسبي		
نعم	87	%37.82	32	%13.92	119	% 51.73
لا	64	%27.82	34	%14.78	98	% 42.60
دون اجابة	11	%04.78	02	%02.08	13	% 05.67
المجموع	162	%70.44	68	%29.56	230	% 100

الجدول رقم 23 يوضح أن النسبة الغالبة هي 51.73 % بتكرار قدر بـ 119 مفردة جاءت معبرة عن الفئة التي صرحت بمعرفتها للمرشح في الانتخابات المحلية لـ 2012م و هذا بحكم الحيز الجغرافي و كون الانتخابات تخص المجتمع المحلي حيث يرى **زهير بن جنات** أن مفهوم المجتمع المحلي يحيل أولا إلى التحديد الجغرافي، فالقرية و القبيلة و الحي و المدينة و الريف كلها مصطلحات لفضاءات

جغرافية تحيل إلى خصوصيات محلية و لهذا عرف المجتمع المحلي على أنه " جمع من الناس يعيشون في حيز ما يجعلهم في اتصال مستمر و لهم خبرات متصلة و عدد من المؤسسات و النظم تعمل متعاونة على تنشيط الحياة بالمجتمع و تماسكه و وحدته "[1]، في مقابل الفئة التي لا تعرف المرشح للانتخابات المحلية 2012م و قدرت بنسبة 42.60 % و هي نسبة معتبرة و قد تشمل العنصر الأنثوي بحكم طبيعة المنطقة ، و النسبة 05.67 % و التي عبرت عن الفئة التي امتنعت عن الإجابة قد يعود هذا لعدم انتخابها في الانتخابات المحلية لـ 2012م، أو الفئة التي انتخبت من أجل وضع الختم على بطاقة الناخب فهي لا تكترث للمرشح و لا لانتمائه حتى لا تهتم بمؤهلاته العلمية و السياسية، و شملت هذه الفئة الذكور أكثر حيث كانت بمعدل 11 مفردة في مقابل ناخبتين و كما أشارنا سابقا إلى طبيعة المنطقة، إضافة إلى طبيعة الفضاء العام الذي مازال يواجه بعض المحددات في تواجد المرأة و مشاركتها في الأمور السياسية، و قد يعود ذلك إلى عامل اجتماعي و هو صعوبة التنقل و الحركة التي تواجهها الاناث بالمقارنة مع الذكور.

[1] زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و إكراهات المعولم**، مرجع سبق ذكره، ص، 46.

5 .4. 4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة المعرفة بالمرشح.

جدول رقم 24:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
من نفس العرش	59	% 49.58
رجل أعمال	28	% 23.53
فرد من العائلة	06	% 05.05
صديق	26	% 21.84
المجموع	119	% 100

الجدول رقم 24 يوضح طبيعة المعرفة بالمرشح و احتلت الصدارة الفئة التي نفضل أن يكون المرشح ينتمي لنفس العرش بنسبة قدرت بـ 49.58 % هذا دليل على أن العروشية ما زالت من محددات السلوك الانتخابي، من خلال الحصول على المنزلة الاجتماعية و هذا ما أكده **مارسيل موس** " أنه يتم الحصول على المنزلة الاجتماعية الرفيعة للأفراد داخل العشائر عن طريق صراع الملكية كما في الحرب، و يتم تصور كل شيء كما لو كان صراعا من أجل الثروة و من أجل السلطة و النفوذ "[1] ، تليها الفئة التي تعرف المرشح كونه رجل أعمال بنسبة قدرت بـ 23.53

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**،ص، 22.

% حيث تسعى هذه الفئة إلى كسب أصوات الناخبين حفاظا على مصالحها حيث تلعب القاعدة السوسيواقتصادية للمرشح دورا هاما في الانتخابات، و هذا أكده **ريمي لوفو** حيث يقول أنه من يحصل على صفة العين يجب أن يحوز على ثلاثة رساميل على الأقل و هي : التوفر على قاعدة سوسيواقتصادية صلبة و التحكم في مجال جغرافي معين والقدرة على بناء شبكة علاقات نافذة "[1]،

تليها الفئة التي عبرت عن معرفتها بالصداقة للمرشح في الانتخابات بنسبة قدرت بـ 21.84 % فالفرد لا يخرج عن الجماعة التي ينتمي إليها ما عبر عنه دوركهايم بالضمير الجمعي، و كانت النسبة 05.05 % خاصة بالفئة التي لها علاقة قرابة مع المرشح و نجدها انخفضت مقارنة مع الجدول رقم 21 وقد يرجع هذا إلى طبيعة الاقتراح في حد ذاته حيث تم تشتيت إجابة المبحوثين و توزيعها بين الخيارات المطروحة إذ ركز الناخبون على ضرورة أن يكون المرشح من نفس العرش.

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية** ، مرجع سبق ذكره ، ص، 53.

5 .4 .5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الصفة التي تفضل في المرشح.

جدول رقم 25: جدول يوضح العلاقة بين الجنس و اتجاه الاختيار عند الناخب.

الجنس / طبيعة الإجابة	ذكر		أنثى		المجموع	النسبة المئوية%
	التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار المطلق	التكرار النسبي		
يعتمد الدين	36	%15.65	19	%08.26	55	% 23.91
متعلما	38	%16.52	30	%13.04	68	% 29.52
أن يكون غنيا	02	%0.87	02	%0.87	04	%01.73
أن يكون من نفس العرش	18	%07.82	04	%01.74	22	% 09.56
أن يكون ذا دراسة سياسية	54	%23.48	22	%09.56	76	% 33.04
دون اجابة	05	%02.17	00	%00	05	% 02.17
المجموع	153	%66.51	77	%33.49	230	% 100

تباينت إجابة المبحوثين حول تحديد هذه الأولوية في الصفة التي يفضلها الناخبون في المرشح، الجدول رقم 25 يوضح الصفة التي احتلت الصدارة و كانت الفئة التي تفضل أن يكون المرشح ذا دراية سياسية و هي الصفة التي يتطلبها المنصب المعرفة السياسية لكل ما له علاقة بالدولة بنسبة قدرت بـ

33.04 %، حيث بلغ العدد الكلي 86 مفردة، تليها نسبة 29.52% جاءت معبرة عن الفئة التي ركزت على أن يكون المرشح متعلما حيث يلعب المستوى الثقافي دورا بارزا في النشاط السياسي من خلال الإطلاع على كل التطورات و التغيرات التي تمس القطاع و المعرفة الجيدة للقانون، كون الحكومة المركزية تقوم بتقسيم المهام الإدارية بينها و بين هيئات محلية منتخبة إلا أنها لا تكون مستقلة عنها، فهي تؤدي وظيفتها تحت إشرافها و مراقبتها[1]. تليها الفئة التي ترى في اعتماد الدين من قبل الشخصية المنتخبة بنسبة قدرت بـ 23.91 % و قد احتل الجانب الديني المرتبة الثالثة بعد المستوى العلمي و الدراية السياسية للناخب، و هذا يوضح مدة وعي عينة الدراسة كونها ربطت الجانب السياسي بالجانب العلمي رغم قوة الاتجاه الديني إلا أن الملاحظ من خلال الدراسة أن غالبية كانت من الإيناث بنسبة 08.26% بالنسبة لعدد الإيناث في العينة التي رأت في ضرورة الجانب الديني، و قد يعود ذلك إلى سلوك المرأة الذي يميل إلى المحافظة في غالب الأحيان بحكم ثقافة المجتمع و قيمه الاجتماعية المستمدة من الدين أكثر ما يتسم به سلوك الذكور، و هذا دليل أيضا على قوة تمحور عامل الدين في العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري و قوتها في توجيه السلوك السياسي كونها جعلت هذه الفئة لا تعير اهتمام لمؤهلات المرشح العلمية و لا لمؤهلاته الفكرية و السياسية، وهذا يظهر حتى لدى فئة الذكور

[1] ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره، ص، 153.

التي أشارت إلى ضرورة العامل الديني بنسبة قدرت بـ 15.65%، كما جاءت النسبة 09.56 % معبرة عن الفئة التي تفضل أن يكون المرشح من نفس العرش و يرجع هذا لطبيعة المنطقة التي مازالت تعرف هذا النوع و لكن في شكل عصري نتيجة امتداد عائلات حيث نجد بمنطقة الدراسة أحياء شبه حضرية تعرف باسم عائلات عريقة و لا تعرف بالتسمية المعطاة لها في التقسيم الإداري مثلا نجد حي بلباي، حي عصماني، عائلة هني .....إلخ، وهي عائلات لها امتدادها التاريخي بالمنطقة، كما لم تهتم عينة الدراسة بالمستوى الاقتصادي للمرشح حيث قدرت النسبة بـ 01.73 % كون البلدية تابعة لمؤسسات الدولة و ليست ملك خاص فهي تتلقى التمويل من الدولة، فغني المرشح يبقى شخصي و لا يشترط في المنصب المطلوب و إنما الكفاءة العلمية و السياسية هي التي تبقى تحتل الصدارة عند المبحوثين، و في الأخير جاءت النسبة 02.17% معبرة عن الفئة التي لم تعطي إجابتها فيما يخص الصفة المفضلة في المرشح و كانت من الذكور بمعدل خمس ناخبين، قد يكون هذا راجع إلى العزوف عم الانتخاب الذي يجعل المواطن لا يهتم حتى بالأمور البسيطة، و هذا ما تثبته نسب المشاركة الضعيفة، حيث هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة تبدأ هذه الأسباب من " اتهام المواطن باللامبالاة بالانتخابات رغم أهميتها لتصل إلى غاية إثارة أسباب ماكروسياسية و ماكرواقتصادية و اجتماعية ذات علاقة مباشرة بالدولة تتجاوز بكثير المنتخب أو

المترشح للانتخابات "[1]

5. 5 قراءة تحليلة للمحور الخامس الخاص بالزبونيـــــة.

5 .5. 1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب شعورها بتغير الأوضاع فترة الانتخابات المحلية.

الجدول رقم 26:

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	82	% 35.66
لا	146	% 63.48
دون اجابة	02	% 0.86
المجموع	230	% 100

الجدول رقم 26 يوضح أن غالبية أفراد الدراسة صرحوا بأنهم لا يشعرون بتغير الأوضاع فترة الانتخابات المحلية بنسبة قدرت بـ 63.48 % قد يرجع هذا إلى كون عينة الدراسة ترى في الانتخاب حدث سياسي لا بد منه و هو أمر طبيعي لا يسبب مضايقات للناخب، كما نجد أن بعض الفئات ترى في الانتخاب عرس سياسي و هذا ما لحظنها في الواقع حيث كان يوم الاقتراع تتجمع النسوة في ساحة المدرسة

[1] حسن رمعون وآخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مرجع سبق ذكره، ص84.

الابتدائية التي اشتغلت فيها و تبدأنا بالزغاريد احتفالا بهذا الحدث، كما نجد في المقابل فئة ترى في تغير الأوضاع فترة الانتخابات و قدرت نسبتها بـ 35.66 % و هذا من منطلق انشغالها بما يجري في الواقع من تجمعات و لافتات اشهارية .....إلخ، و يمكن اعتبارها الفئة التي تتابع مجريات العملية الانتخابية و ما تقوم به وسائل الاعلام الحديثة من تغطية إعلامية للحدث، و نجد فئة أخرى تكاد تكون مقصاة من السياسة و هي الفئة التي لا تبالي بكل ما يحصل في الواقع و لا تعير اهتماما لكل ما تقوم به الدولة فهم الهامشيون كما يعرفون عند علماء السياسة.

5 .5. 2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تحديدها لطبيعة الوضع فترة الانتخابات.

الجدول رقم 27:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
التركيز على الانتخابات	60	% 26.08
الخوف على الصناديق	36	% 15.66
دون اجابة	134	% 58.26
المجموع	230	% 100

رغم ما وضحه الجدول رقم 26 من منطلق الفئة التي ترى بتغير الأوضاع بنسبة قدرت بـ 35.66 % إلا أن غالبية المبحوثين لم تحدد طبيعة الوضع فترة الانتخابات بنسبة قدرت بـ 58.26 % و هي تقارب النسبة التي صرحوا بعدم تغير الأوضاع، هذا لا ينفي وجود فئة ترى في تغير الأوضاع ما حاولنا ادراجه ضمن فكرة واحدة من خلال تقارب الأفكار، حيث تجمع الغالبة التي ترى في تغير الوضع من خلال التركيز على الانتخابات بنسبة 26.08 % فهي ترى أنها تعطى لهذا الحدث أهمية كبيرة حيث يصبح الشغل الشاغل للسلطة من خلال الحسابات التي تقوم بها و النشاط المكثف في الحملة الانتخابية من كثرة الإعلانات، الملصقات، اللوحات الإشهارية و التجمعات خوفا على الصناديق كما عبرت عنه الفئة الثالثة و التي قدرت بـ 15.66 % فهي ترى أن سبب الحراك الحاصل في المجتمع خوفا من النتيجة حيث يسعى كل مرشح باستعمال كل الطرق أن تكون أكبر الأصوات في الصندوق لصالحه، و هذا ما يوضحه الجدول رقم 27، حيث تحدث الصحافة عن هذا في السابق حين أشارت إلى الحراك الدائم و التنقل المستمر بين الأحزاب عشية كل موعد انتخابي.

5 .5. 3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيها في ظاهرة شراء الأصوات.

جدول رقم 28:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	160	% 69.56
لا	62	% 26.95
دون اجابة	08	% 03.49
المجموع	230	% 100

الجدول رقم 28 يوضح أن غالبة أفراد العينة ترى أن ظاهرة شراء الأصوات مازالت موجودة بنسبة قدرت بـ 69.56 % و لا يمكن أن ننفي هذه الظاهرة عن العملية الانتخابية في الجزائر حيث أن كل المحطات الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ الاستعمار عرفت بالتزوير إما برفع عدد الأصوات أو شرائها، حيث كانت تعرف الانتخابات بانتخابات نايجيلان نسبة إلى الجنيرال نايجيلان الذي عرف بتزويره في الانتخابات، حيث كان الانتخاب وفقا لاستنخاب الأعيان لزملائهم ، و حتى أنه كان يدافع عن مصالح المندوبين، حيث " كانت تديرها اللجان الانتخابية، و عدد من الهيئات الانتخابية يسمح بشخصنة الرهانات و بإقامة علاقات زبائنية

بين المنتخب و ناخبيه "[1]، و يمكن اعتبار أن الدولة ورثت هذا من منطلق إعلانها فترة الحزب الواحد عن نسب مشاركة عالية و لم تكن هناك إمكانية التأكد من هذه النسب و استمر الوضع حتى بعدما عرفت الجزائر الانفتاح السياسي و هذا ما اعترفت به الدولة على لسان أعلى مسؤوليها رئيس الجمهورية كما أشارنا سابقا حتى و إن كان بهدف إعادة كسب ثقة المواطن في العملية الانتخابية بعد ما عرفت أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات نسبة 2007م، فالجزائر واحدة من الدول التي يسعى فيها النظام إلى إعادة إنتاج نفسه، و برزت أكثر هذه الظاهرة بعد 1989م حيث تم اعتماد عدة أحزاب أصبحت تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة، و كذلك التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي أنتج افراز اجتماعي جديد كان وراء ظهور القائمة الحرة التي تعكس بروز رجال الأعمال الجدد بمختلف أصنافهم، و ارتبطت بظهور المال كوسيلة عمل و إقناع داخل المجال السياسي، و " قد حملها البعض مسؤولية عزوف المواطن عن المشاركة في الاستحقاقات "[2].

حيث أن ارساء الاقتراع الشامل " لم يخفي العلاقة الشخصية المقامة بين المنتخب

---

[1] فيليب ريتور، **سوسيولوجيا التواصل السياسي**، تر: خليل أحمد خليل، دار الفارابي،بيروت، لبنان،ط1، 2008،ص، 35.

[2] عبد الناصر جابي، **الإنتخابات التشريعية الجزائرية، إنتخابات إستقرار.. أم ركود** ؟ مرجع سبق ذكره، ص، 84.

و الناخب، و لا الهيمنة الوجاهية "[1]، و نجد الفئة التي لا ترى بوجود ظاهرة شراء الأصوات و قدرت بـ 26.95 % و قد يرجع هذا إلى المنهزمين في الساحة السياسية تنفي وجود الظاهرة، حيث لا تعترف بها خاصة لما يتدخل المال في العملية الانتخابية و لكن الواقع يُثبت العكس من خلال التقارير التي يتم رفعها إلى وزارة الداخلية، و نجد فئة تمتنع عن الإجابة و قدرت نسبتها بـ 03.49 % و هذا إنما يدل على المقاطعة الموجودة في الجزائر للانتخابات و هي الأخرى ظاهرة يستوجب دراستها قبل أن تترسخ في أذهان المواطنين و سنوضح ذلك أكثر من خلال الجدول الموالي أين يتم شراء الأصوات من خلال الوعود التي يتلقاها المواطنون خاصة لما يتعلق الأمر بالمحليات و التشريعيات.

[1] فيليب ريتور، **سوسيولوجيا التواصل السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص، 35.

5 .5 .4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تلقيها الوعود فترة الانتخابات.

الجدول رقم 29: جدول يوضح العلاقة بين الحالة الشخصية للناخب و الوعود الموجه إليه.

طبيعة الاجابة / الحالة الشخصية	نعم	لا	دون اجابة	المجموع	
	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
طالب	%18.26	%06.96	%0.87	60	%26.09
عامل	%16.09	%02.26	-	56	% 24.35
ماكثة بالبيت	%14.78	%06.96	-	50	% 21.72
متقاعد	%02.61	%01.74	-	10	%04.35
أعمال حرة	%08.69	%02.61	%0.87	28	%12.18
بطال	%09.56	%01.74	-	26	%11.31
المجموع	%70.00	%28.26	%01.74	230	% 100

من خلال الجدول رقم 29 يتضح أن الفئة الغالبة قدرت بـ 70 % ما يعادل تكرار قدره 161 مفردة تلقت وعود فترة الانتخابات المحلية و هي طريقة لشراء صوت الناخب و هذا ما أكدته الجداول السابقة من خلال السعي للوصول إلى السلطة و محاولة الفوز و استغلال صلة القرابة و الانتماء حتى تقوى عصبية هذه الفئة حسب ابن خلدون، و نجد فئة تشير إلى أنها لم تتلقى وعود فترة الانتخابات و قدرت بـ 28.26 % و يمكن أن تكون من الفئة التي ترى في نزاهة الانتخابات أو الفئة التي لا تراعي ما يقوم به المرشحون و هذا ما أثبتته الفئة التي لم تعطي إجابة فيما يخص هذا السؤال و قدرت بـ 01.74 %. و بالتدقيق في الجدول يتضح أن الفئة التي تستقطب الوعود هي فئة الطلبة بنسبة 18.26% التي تسعى دائما إلى الاستقرار إضافة إلى كونها تتطلع دائما إلى الأحسن برغبة العيش في ظروف اجتماعية و اقتصادية جيدة و هذا ما تشير إليه أيضا النسبة التي تعبر عن فئة العمال بنسبة 16.09% رغم الاستقرار الذي تعرفه هذه الفئة إلا أنها تلقت وعود فترة الانتخابات و هذا دليل على الأحزاب السياسية تستقطب جميع الشرائح الاجتماعية بمختلف مستوياتها العلمية و الاجتماعية، حتى الفئة المتواجدة في البيت و هذا ما عبرت عنه فئة الماكثات في البيت بنسبة 14.78% و هي نسبة معتبرة جديرة بالاهتمام، حيث أصبحت المرأة تتطلع إلى حقوق لأكثر من خلال مشاركتها في

الحياة السياسية، إلا أنها تعتبر من فئة البطالين إضافة إلى النسبة التي عبرت هذه الأخيرة و قدرت بـ 09.56%، حيث تشتت إجابات المبحوثين بين هذين الفئتين، كما وجهت الوعود لكل من فئة المتقاعدين و أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 02.61 % و 08.69% على التوالي، قد تكون وعود من أجل حماية المصالح في المنطقة إذ يعتبر هذا العامل من أبرز العوامل التي تسعى إلها هذه الفئة و بخاصة فئة الأعمال الحرة و هذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

5. 5 .5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة الوعود.

الجدول رقم 30:

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
منصب إداري	36	% 22.36
سكن	58	% 36.02
مال	14	% 08.70
توفير مرافق	53	% 32.92
المجموع	161	% 100

الجدول رقم 30 يوضح أن الفئة التي تلقت الوعد بالسكن احتلت الصدارة بنسبة قدرت بـ 36.02 % و هذا راجع إلى طبيعة المواطن الذي يتطلع إلى السكن بسبب ارتفاع أسعار العقار من جهة و السكنات من جهة أخرى إضافة إلى ضرورة الاستقرار الذي يبحث عنه بالمنطق الأرسطي " المنزل بيت الوجود "، كما أن الواقع يشهد أزمة السكن حتى و إن انخفضت حدتها عن السنوات السابقة، تليها الفئة التي كانت سبق و أن تلقت وعد بتوفير المرافق بنسبة قدرت بـ 32.92 % و قد تشمل هذه النسبة الشباب كونه يتطلع دائما إلى تحسين الظروف التي يتواجد فيها من منطلق افتقار المنطقة إلى الكثير من المنشآت التي أصبحت ضرورية في الوقت الحاضر، تليها الفئة التي تلقت وعد المنصب الإداري بنسبة 22.36 % و هذا دليل على نسبة البطالة الموجودة في المجتمع و كيف يمكن أن تتحول إلى عائق أمام المسار الديمقراطي لتصبح من محددات السلوك الانتخابي فينتقل الانتخاب من حق و وسيلة لإسناد السلطة إلى وسيلة لتحقيق مصلحة، تليها الفئة التي تلقت الوعد بالمال قدرت بـ 08.70 % و قد يكون هذا الوعد من قبل العائلات التي لها قاعدة سوسيواقتصادية صلبة حسب **ريمي لوفو** أو من قبل رجال الأعمال الذين يدفعون المال مقابل الحفاظ على مصالحهم في السلطة.

5 .5 .6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اقتراحاتها للمحليات المقبلة.

الجدول رقم 31:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية %
التركيز على كفاءة المترشح المعرفية و السياسية	36	% 15.66
الوفاء بالوعود	15	% 06.52
خدمة البلدية و المعاملة الجيدة مع الشعب	60	% 26.08
نزاهة الانتخابات	41	% 17.83
دون اجابة	78	% 33.91
المجموع	230	% 100

من خلال السؤال الموجه إلى عينة الدراسة حول اقتراحاتها للمحليات المقبلة تم ترتيب إجابات المبحوثين في أربعة أفكار عامة لتقارب الإجابات كون السؤال ترك مفتوح حتى يبدي الناخبون آرائهم، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن غالبية المبحوثين لم يجيبوا على هذا السؤال قد تشمل هذه الفئة التي ترى في نزاهة الانتخابات و الفئة التي امتنعت عن الإجابة في الأسئلة السابقة و قدرت بنسبة 33.91 % ، و عبرت النسبة 26.08 % عن الفئة التي تطمح إلى خدمة البلدية و المعاملة الجيدة مع الشعب و هذا من منطلق ما يواجهه المواطنين في الحياة اليومية و تطلعهم إلى

تحسين ظروفهم الاجتماعية، تليها نسبة 17.83 % التي تقترح أن تكون الانتخابات نزيهة يعني إعطاء الصوت للشخص المناسب من أجل القضاء على كل من ظاهرة شراء الأصوات و تدخل الانتماءات في العملية الانتخابية التي أفقدتها مصداقيتها، و هذا بهدف التركيز على كفاءة المرشح المعرفية و السياسية و كان هذا في المرتبة الثالثة من اقتراحات أفراد العينة بنسبة 15.66 % حيث أنه فقدان المرشح ذو المعرفة العلمية و السياسية لمجموعة من الأصوات نتيجة الحسابات التي تخضع لها العملية الانتخابية و رهانات السلطة المحلية في المنطقة، تليها الفئة التي تقترح التركيز على تنفيذ الوعود بنسبة قدرت بـ 06.52 % و هذا من خلال ما عرفته برامج الأحزاب من مشاريع بعيدة عن الواقع، و كنتيجة لما اقترحه أفراد العينة فهناك تطلع إلى مشروع تنموي يحقق حاجيات المواطنين كذوات فاعلة في المجتمع و هذا ما وضحه الجدول رقم 31.

خاتمـــــــة

خاتمة الدراسة:

من أهم مظاهر المشاركة السياسية العملية الانتخابية، حينما يظهر الناخب كمشارك فعال في الحياة السياسية أو العكس و نظرا للاهتمام البالغ لهذه الأخيرة لارتباطها بالفرد من جهة و العملية الديمقراطية من جهة أخرى، حيث يظهر ارتباط العامل الاجتماعي بالعملية الانتخابية.

بعد عرض المحطات الانتخابية التي عرفتها الجزائر المستقلة خلال النظامين، حيث قامت الدولة ببلورة نظام انتخابي حسب كل مرحلة و عمد النظام السياسي في الفترة الأحادية على أن يكون النظام الانتخابي أداة دعم و ضمان لبقاء الحزب الواحد فيما نجد الفترة الموالية التي جاءت بعد دستور 1989 هذا المنعرج الحاسم في تاريخ الجزائر، حيث شهد النظام الانتخابي العديد من الإصلاحات و التعديلات.

كما عرفت هذه الفترة العديد من المحطات الانتخابية ساهمت في بلورة النظام الانتخابي مستفيدة من التجارب السابقة و أبرزها سيناريو حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث أن رغم التعديلات التي قام بها النظام السياسي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة و كان توقيف المسار الانتخابي أكبر دليل على ذلك و العنف المسلح الذي عقب هذا الأخير هز كيان الدولة و مؤسساتها.

كل الإستحقافات التي عرفتها الجزائر الحديثة تبقى العملية الانتخابية ينقصها الكثير من حيث القانون أو من ناحية الممارسة الفعلية لهذا الحق، إلا أن هذا لا ينفي التقدم الملحوظ الذي عرفته البلاد في مسارها الديمقراطي حيث أصبحت تتحكم إلى حد ما في العملية الانتخابية و اللعبة السياسية، كما أصبحت أكثر التزام بالنصوص

و القواعد الدولية. إلا أن انطباع المواطن هو المقياس الأساسي للعملية الانتخابية حسب خصوصية المجتمع الذي ينتمي إليه، و استمرت التعديلات المرتبطة بالعملية الانتخابية و هذا ما أكده قانون الانتخاب لسنة 2012م، الذي جاء بالعديد من التعديلات، كما أنه لا يمكن إغفال الجانب الاجتماعي فالسلوك الانتخابي رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيما بينها أعطت سلوكا خاصا يجدر بالباحث توضيح هذا الأخير وفق مرجعية محددة و هذا ما أثبتته النماذج التي حاولت تفسير هذا السلوك انطلاقا من متغيرات مختلفة قد تنجح في تفسيره إلى حد ما لكنها لا يمكن أن تكون أحكاما ثابتة لمجتمع واحد، حيث تبقى خاصة بالمنطقة التي شملتها الدراسة إذ لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسات على مجتمعات مغايرة، و هذا ما ينطبق على الدراسة التي قمنا بها حيث أن النتائج تبقى خاصة بالمجتمع المحلي مازونة الذي لا يزال ميدان خصب يحتاج إلى أبحاث ميدانية مختلفة لفك شفراته، من هذا المنطلق حاولنا فهم طبيعة السلوك الانتخابي للمواطن من خلال الانتخابات المحلية التي تدعم مشاركة الناخب في السلطة المحلية التي تمثل مجال انشغالاته و انتمائه.

من خلال العينة المستخدمة في الدراسة و المنهج المتبع في تحديد طبيعة السلوك الانتخابي، توصلت الدراسة إلى أن عامل السلطة الأبوية مازال من محددات السلوك الإنتخابي، رغم تفاوتت النسب بين الجماعات المرجعية التي اعتمدها الناخب في تحديد خياراته إلا أنها لا تزال تتحكم في هذا السلوك و هذا ما أثبته الجدول رقم 16 في الدراسة الميدانية، وفيما يتصل بالعلاقات المرجعية السلطة الأبوية من أبرز العوامل و أشدها فاعلية في تكوين هذه العلاقات و توجيه السلوك الإنتخابي في مجتمع الدراسة، حيث أثبتت الدراسة أن هذه العلاقات احتلت الصدارة في تشكيل السلوك الانتخابي لدى الفرد، فلا مؤهلات المرشح الفكرية و لا العلمية،

و لا مكانته الاجتماعية استطاعت منافستها في ذلك، و قد اختلفت فاعلية هذا العامل من فرد إلى آخر في توجيه السلوك الانتخابي و اتضح ذلك أكثر من خلال التفاوت بين الجنسين، حيث أثبتت الدراسة أن التأثير يكون أكثر على فئة البنات

و قد يعود ذلك إلى عوامل موضوعية و هي تقارب اتجاه هذه الفئة مع جماعاتها المرجعية، حتى لا نقول سلطة أو هيمنة ذكورية لأن المرأة أصبحت تعرف نوع من الاستقلالية. و يمكن الإشارة إلى أن طبيعة هذه السلطة قد توافقت و انسجمت مع طبيعة الأنساق و التنظيمات التي يتألف منها البناء الاجتماعي ككل، و لها تأثير هذه الجماعات لم يكن متجانسا لا على مستوى الجنس و لا المستوى الثقافي.

رغم اختلاف أسس القوة التي اعتمدت عليها كل جماعة مرجعية للناخب، في تأثيرها على سلوكه من كلا الجنسين، يبقى تأثير الوالدين كجماعة مرجعية أقوى هذه التأثيرات لما تمثله من دور محوي في حياة كل فرد و هذا الاختلاف و التباين بين درجة التأثير يثبت وجود السلطة الأبوية بشكل مشتت بين الفئات التي يعتمد عليها الناخب في الاستحقاقات، رغم الحرية التي يتمتع بها كل مواطن.

و من الأمور التي كشفت عنها الدراسة و جود سلطة أخرى تمثلت في سلطة وجهاء القرية و السلطة العائلية و هو دليل لاستمرار وجود بعض العصبيات حسب ابن خلدون، رغم تراجع مكانة هذه الأخيرة عن السابق حيث كانت تحظى بمكانة تقليدية قوية، فطبيعة البناء الاجتماعي في المنطقة تسمح بتدخل مثل هذا النوع من السلطة في تحديد السلوك الانتخابي، كما هو موضح في الجدول رقم 21، تراجع سلطة هذه الأخيرة راجع إلى ظهور جماعات أخرى يعتمد عليها الناخب في الاختيار تمثلت في جماعة الرفاق و الأصدقاء، و تراجع هذه الأخيرة يعود إلى سبب موضوعي آخر تمثل في التغيرات الاجتماعية و الثقافية التي يمر بها المجتمع الجزائري بصفة عامة و منطقة الدراسة بصفة خاصة.

رغم أن الظاهر إلى العيان أن المنطقة تجاوزت هذه النزعة، إلا أن نتائج الدراسة كشفت عن العكس و هذا ما أكده باشلار حين أشار إلى الواقع هو الذي يتحدث،

و حقيقة تحدث الواقع في منطقة الدراسة ليثبت وجود النزعة القبلية في مجتمع الدراسة و لو انخفضت حدتها عن السابق.

و من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك فئة تخضع السلوك الانتخابي إلى حسابات عقلانية نفعية، فالعقلانية موقف فكري يخضع لسلطة العقل تعود جذوره إلى ديكارت –1596، 1650–، من منطلق أن كل إنسان شخص عقلاني لاختيار أكثر الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافه، و هذا ما وضحه الجدول رقم 29، و هي فئة أخرى تضع المصلحة فوق كل اعتبار، أي أن صوت الناخب يساوي مصلحة ومن هذا فالناخب زبوني حيث أصبح السلوك الانتخابي رهين مصلحة، دفع بالمواطن ببيع الصوت مقابل مصلحة يحققها في الدولة.

و الجدير بالاهتمام هنا الإشارة إلى أن فكرة الزبونية أوجدت ظاهرة أخرى أصبح من محددات المشاركة السياسية و هي ظاهرة شراء الأصوات و هذا ما أكده الجدول رقم 28، حيث يجب دراسة هذه الأخيرة حتى لا تكون عائقا أمام الهندسة الانتخابية و القوانين التي تسطرها الدولة من أجل تحقيق أكبر نسبة مشاركة للمواطنين في شؤون العامة.

نتائج الدراسة كما أشرنا في السابق تبقى معبرة عن منطقة الدراسة، قد تتقاطع مع مناطق أخرى في المجتمع الجزائري كما قد تختلف عنها.

إن غمار التجربة الانتخابية ليس فيما تضعه من قوانين، و إنما التعامل مع هذه الجماعات، و إعطاء كل عامل من هذه العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الانتخابي وزنه الذي يستحقه، و هذا لا يكون بالتقرب من هذه الجماعات و محاولة التأثير فيها، و إنما محاولة إعتماد أسلوب اتصالي فعال مع هذه الجماعات، قائم على فهم صحيح لآليات الاقناع، مركزا على الأسس النفسية التي تعتبر فن التعامل خاصة لما يتعلق الأمر بمسألة التأثير، قد يساعد على صياغة برنامج انتخابي متوازنا تكون وعوده و طموحاته قريبة من الواقع، مما يجعل العملية الانتخابية أسلوب جاذب للناخب لا العكس.

و في نهاية هذه الدراسة يجب أن نؤكد على أمر ضروري، تبقى هذه الدراسة المتواضعة ناقصة إلى حد كبير، حيث لا يمكن تعميم هذه النتائج التي توصلت إلها ، فمصداقية هذه الأخيرة مرهونة بحجم العينة التي تم اختيارها، و مدى تمثيلها للمجتمع، و مدى توافق الأسئلة التي احتوتها الإستمارة، إضافة إلى العامل الجغرافي و الذي يبقى حاسما في نتائج أي دراسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

كتب المنهجية:

1. فضيل دليو، علي غربي و آخرون، **أسس المنهجية في علم الإجتماع**، دار البحث، قسنطينة، 1999.

2. رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية** ، دار هومة، الجزائر،ط1.

3. محمد غريب عبد الكريم، **البحث العلمي(التصميم، المنهج، الإجراءات)**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث،1992.

4. مراد مولاي الحاج، **المسوح الميدانية و إجراءات الإتصال و التعامل مع المبحوثين**، جامعة وهران، مارس 2012.

5. أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الإتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

6. بلغيث سلطان، **مفاتيح مفاهمية في العلوم الاجنماعية**، الجزائر، دار قرطبة، ط1، 2006.

7. ذوقان عبيدات و أخرون، **البحث العلمي مفهومه و أدواته و أساليبه**،ط 10، دار الفكر، الأردن، 2007.

8. نخبة من أعضاء هيئة التدريس، **طرق البحث و أدلة العمل الميداني في الدراسات الأنثروبولوجية**، الأزارطة، مصر، دار المعرفة الجامعية،دط،2005.

9. مورس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، ط2، دار القصبة للنشر 2006.

10. سهيل رزيق ذياب، **مناهج البحث العلمي**، فلسطين ،غزة ، ،2003.

11. يوسف تمار،**تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**،ط1 ،الجزائر،طاكسج للدراسات والنشر و التوزيع، 2007.

12. عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي بدوي، **مناهج و طرق البحث العلمي**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2000.

13. رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته و ممارساته العلمية**، دمشق، دار الفكر،2000.

الكتب باللغة العربية:

14. عبد الناصر جابي، **الإنتخابات التشريعية الجزائرية، إنتخابات إستقرار.. أم ركود ؟** مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي للتنمية، جامعة الجزائر، 2008 .

15. عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الإنتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية : مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**، الألمعية للنشر و التوزيع،ط1، قسنطينة، الجزائر،2011.

16. جان بيار كوت ، جان بيار موني، **من أجل علم الإجتماع السياسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

17. د. منصور مرقومة، **القبيلة و السلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة أنثروبولوجية**،الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع،ط$_1$،2015.

18. حلمي ساري، **الجماعات المرجعية و دورها في السلوك الإنتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي**،دراسات (أ)، ملحق الجامعة الأردنية،1993.

19. سويم العزي،**المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية**، المركز الثقافي العربي،1987.

20. محمد حسن إسماعيل، **مبادئ علم الاتصال و نظريات التأثير**،ط1، مصر، الدار العالمية للنشر و التوزيع،2003.

21. عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار قرطبة لنشر و التوزيع، المحمدية، الجزائر، ط$_1$، 2007.

22. تهامي إبراهيم، قيرة إسماعيل ودليمي عبد الحميد، **التهميش والعنف الحضري** ، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

23. عبدو سعد، علي مقلد ،عصام نعمة اسماعيل، **النظم الانتخابية، دارسة مقارنة حول العلاقة بين النظام السياسي و النظام الانتخابي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2005.

24. حسن ملحم، **التحليل الاجتماعي للسلطة** ، منشورات دحلب، الجزائر،.1993.

25. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب،** تنسيق يوسف الخياط ج 15، بيروت، دار صاد،ج7.

26. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،1996، ج13.

27. مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم السياسة**، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،ط1، 1425 هـ.

28. بيار بورتز، جون ستيوارث ميل، **مقال منشور في معجم المؤلفات السياسية**، ط2، منشوراتPUF، 1989.

29. جاك دونديو دوقابر، **الدولـــــة**، تر: سموحي فوق العادة، بيروت ، منشورات عويدات، ط2، 1982.

30. جان بيار كوت، جان بيار مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1985.

31. محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي ميادينه و قضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،1990.

32. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**،الجزائر، دار الغرب الاسلامي، ط2، 2005.

33. ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، جامعة 08 ماي 45، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر.

34. سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر : دار الهدى ، ط 2 ، 1993.

35. أحمد يعلاوي، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962- 2014** الجزائر **دار لالة** صفية للنشر و التوزيع، ط1، 2014.

36. محمد حسن بلقاسم بهلول ،**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** : تشريح الوضعية ، الجزائر : مطبعة دحلب ، 1993.

37. الحسن بركة ، **أبعاد الأزمة في الجزائر ، المنطلقات ، الانعكاسات ، النتائج** ، الجزائر، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 1997.

38. برهان غليون، **الدولة و الدين"نقد السياسة"**_المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، المغرب،ط3،2004.

39. محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ،2000.

40. أرنست كلينر ، **المجتمع المدني ضمن السياق التاريخي** ، النشرة العالمية لعلم الاجتماع رقم 93 ، 1991/08/03.

41. مصطفى مرتضي علي محمود، **المثقف و السلطة**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة.

42. محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي ميادينه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،بدون سنة نشر..

43. عبد الهادي جوهري، **إدارة المؤسسات الإجتماعية مدخل سسيولوجي** ، إبراهيم أبو الغار المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة،إسكندرية، 2001.

44. سعيد بو الشعير،**القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية،2002

45. سعيد بو الشعير،**القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة،** الجزء الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية، بن عكنون :الجزائر،2003.

46. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط2، 1993.

47. نور الدين حقيقي، **الخلدونية و أساس السلطة السياسية،** تر: الياس خليل، الجزائر، المطبعة الجهوية بوهران، دون سنة نشر،

48. محمد عابد الجابري، **نظرية ابن خلدون في الدولة العربية،** مجلة الفكر العربي المعاصر،بيروت،1983،العددان27،28.

49. عبد العزيز الغريب صقر، **الجامعة و السلطة (دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة و السلطة).**الدار العالمية للنشرو التوزيع ،2005.

50. عبد الله محمد عبد الرحمن.**علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة.** دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 2001.

51. سيد أحمد أبو ضيف. **ثقافة المشاركة: دراسة في التنمية السياسية.**دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

52. رشيد أحمد.**الإدارة المحلية المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية**.دار المعارف، القاهرة، 1981.ط2.

53. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط2.1993.

54. معياري محمود.**الثقافة السياسية في فلسطين: دراسات ميدانية**، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، الناشر للدعاية والإعلام، رام الله، 2003.

55. السيد عليوة، منى محمود. **موسوعة الشباب السياسية:** المشاركة السياسية.مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، بدون سنة.

56. يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، قطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2014.

57. عبد الله محمد عبد الرحمن.**علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة**. دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 2001.

58. عبد الهادي الجوهري و أخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الطليعة، 1975.

59. سيد أحمد أبو ضيف. **ثقافة المشاركة: دراسة في التنمية السياسية**.دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

60. وزارة الثقافة و الاعلام ، **النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 – 1962** ، الجزائر ، 1979.

61. ألان تورين، **ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، تر: حسن قبيسي، بيروت، دار الساقي، ط2، 2001.

62. مجموعة من المفكرين، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.

63. عميراوي احميدة، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،2004.

64. دفيد لوبروتون، **أنتروبولوجيا الجسد و الحداثة**،تر: محمد عرب صاليصا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط2، 1997.

65. ناصر لباد، **القانون الإداري و التنظيم الإداري**، الجزائر ،منشورات دحلب، 1999.

66. أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، تر: الدكتور فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

67. مولود زايد الطيب،**علم الاجتماع السياسي**، ليبيا، دار الكتب الوطنية، جامعة السابع من أبريل الزاوية، ط1، 2007.

68. محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** – سلسلة أطروحات الدكتوراه 41– لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2002.

69. عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر**، القاهرة، دار الأمين،ط1، 1999.

70. محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، الجزائر، سطيف، دار المجدد للنشر و التوزيع، 2009.

71. عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط2007،1.

72. كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي، مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، ايطاليا**، لبنان، الدار العربية للموسوعات،ط1، 2009.

73. عبد الرحيم العطري،**سوسيولوجيا الأعيان : آليات إنتاج الوجاهة السياسية**، الرباط، دفاتر العلوم الانسانية سلسلة أبحاث و دراسات رقم 02 ،ط1، 2013.

74. محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطور**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية " بحوث و دراسات"،2005.

75. موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**،تر: سليم حداد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 2002.

76. منير مباركية، **الانتخابات التشريعية في الجزائر(ايار/مايو2012): قراءة في التوقعات و النتائج و التعديات**، قطر، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، أكتوبر 2012.

77. عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، قطر: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2012.

78. سهير كامل أحمد، **أساليب تربية الطفل- بين النظرية و التطبيق-** مصر: مركز الاسكندرية للكتاب،1999.

79. سلوى عثمان صديقي، **قضايا الأسرة و السكان من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2001.

80. علياء شكري و آخرون، **الأسرة و الطفولة – دراسات اجتماعية و أنتروبولوجية –** القاهرة: دار المعرفة الجامعية،ط1، دون سنة نشر.

81. حسن رمعون و آخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران، الجزائر، 2012.

82. فيليب ريتور، **سوسيولوجيا التواصل السياسي**، تر: خليل أحمد خليل، دار الفارابي،بيروت، لبنان،ط1، 2008،

الكتب باللغة الفرنسية :

83. Mohammed Hachemaoui, **Clientélisme et patronage dans l'Algerie contemporaine**, (IREMAN-UMR 7310 – aix Marseille Université/CNRS), Editions KARTHALA 22 -24, boulvard Arago 75013 paris.2013.

84. Jean Mechel Mourin: **Précis de sociologie**, ed : Nathan, Paris.

85. Jean Baudouin, **introduction à la sociologie politique**,Ed du Seuil.

86. Gautier Benoit , **recherche sociale de la problematique**. A la collecte des données , presse Universtaire.

87. A , SIEGFRIED,**tableau politique de la France de l'ouest** , Paris, A . Collin,1964,éd originale,1913.

88. G , LE Bras,**Etudes de sociologie religieuse**.**sociologie de la pratique religieuse dans les campagne Françaises**. Tome l , presse universités de France, 1955-1956.

89. Paul,Bois, **Paysans de L'ouest**, le mans, Maurice Vilain,1960.

90. Harbi.M, **l'Algerie et son destin(croyants au citoyens)**, ed arcantére,Paris,1992.

91. Almond et verba,**the intellectual history of the civil cultur concept**, N.Y: prinction univ. Prees.

92. Omar Aktouf , **Méthodologie des sciences sociales et Aproche qualitative**,SED, presse de l'Université de Québec, 1992.

93. André Lalande, **Vocabulaire technique et critique de la philosophie**, 8 éd, Edition PUF,1960.

94. Michel Beaut, **L'art de la these**, Alger,Casbah Edition, 1999.

95. Berque.J. **droit des terres et intégration sociale au Maghreb** ; cahier internationaux de sociologie xxv, Paris. Puf, 1985.

96. Pierre Bourdieu et Sayed, **le déracinement**, édition de minuit, Paris 1994.

المعاجم و القواميس:

97. الفيروز أباذي، **القاموس المحيط**،ج4، د ط، دار القلم للملايين، بيروت.

98. احمد عطية الله، **القاموس السياسي** ،ط 3 ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1968.

99. وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، الأردن، دار أسامة، المشرق الثقافي، 2010

100. إبراهيم مذكور ،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مراجعة وإعداد نخبة من الأساتذة المتخصصين، يونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

101. حسن سعيد الكرمي، **الهادي إلى اللغة العربية** ، قاموس عربي – عربي ج4، بيروت، دار الطباعة و النشر، 1991.

رسائل الماجستير و الدكتوراه:

102. بلعباس الهواري، **المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية و الإنقسامية (دراسة نظرية– تطبيقية مقارنة)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع، جامعة مستغانم،2010.

103. فتيحة لبني، **تحليل سوسيولجي للواقع الإجتماعي الجزائري من خلال الكتابات الحائطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2004\2005.

104. فؤاد نوار، **المؤسسة في أزمة و الثقافة العمالية**، أطروحة دكتوراه في الإنتروبولوجيا ، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران،2012،2011.

105. غضبان خمسة، **فعل المشاركة في التخطيط لمشاريع تنمية المجتمع المحلي الحضري و إشكالية السلطة**، إشراف موسى لحرش، جامعة باجي مختار عنابة، قسم علم الاجتماع، 2005-2006.

106. حسن بورادة ، **الاصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1992**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التنظيم السياسي و الاداري، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

107. سامية حماريش، **القيم الدينية و دورها في التماسك الأسري**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع الديني، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009-2010.

المجلات:

108. حسن رمعون ، **الاستعمار الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر العلاقة بين الديني و السياسي** ، مجلة إنسانيات الجزائر ، العدد 31 ، 2006 .

109. إسماعيل لعبادي، **أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية**، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ،المجلة العربية للعلوم السياسية.

110. مصطفى بلعور، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للازمة**، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أفريل 2011

111. المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا و العلوم الإجتماعية ، **أبحاث عمرانية**،العدد13،مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية:وهران، جانفي-أفريل 2001 .

112. مجلة المستقبل العربي ، **المجتمع المدني في الجزائر(الحجرة-الحصار-الفتنة)**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت:لبنان العدد9،2000.

113. محمد عابد الجابري، **نظرية ابن خلدون في الدولة العربية**، مجلة الفكر العربي المعاصر،بيروت،1983،العدنان 27،28.

114. مجلة إضافات، **الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة و الشرعية و سيرورة البناء الديمقراطي**، العدد الثاني، خريف 2010.

115. مجلة انسانيات، عدد 28، الجزائر، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية بوهران، أفريل-جوان 2005.

116. ناجي عبد النور، **دور الادارة النحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية**، الجزائر، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 1، جوان2009 .

117. راسم محي الدين خمايسي، **السلطات المحلية العربية الفلسطينية بين ورطة السيطرة و التبعية، و بين مواجهة التحديات و تغيير الواقع المجتمعي**، المستقيل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 387، مايو 2011.

118. فتحي بولعراس، **الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير**، الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 35، صيف 2012.

مواد من الدساتير الجزائرية:

119. المادة : 12،18،19،20، من دستور 1963 .

120. المادة 39 ، 40 من دستور 1976

121. المادة : 42 ، 58 من دستور 1976

122. المادة : 53 ، 55 ، 56 ، من دستور 1976.

123. المادة : 28 من دستور 1989.

124. المادة : 28 من دستور 1989

125. المادة : 40 من دستور 1989

126. المادة : 32 من دستور 1989.

127. المادة : 42 من دستور 1996.

128. المادة 37 من دستور 1996.

129. قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 1 صفر عام 1434هـ

الموافق ل12 يناير 2012م يتعلق بنظام الانتخابات.

المواقع الالكترونية:

130. www.interieur gov.dz

131. www.Flan.net

132. http:-/www.radioalgerie.dz/ar/compnent/article/123// 2010-1026-13-53-43/7233-30

133. www.arabaw.org

134. http// youthdo.org/ ar/ images / stories/ youth / 16. Pdf.

135. http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=49

ملاحق

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيـة الشعبيـــــــة.

وزارة التعليـــــم العالي و البحث العلمـــــي.

جامعـــــة وهـــــــران.

كلية العلوم الاجتماعية قسم علـم الاجتمـــاع.

إستمارة رقم: ..... تخصص علم اجتماع السياسي.

تاريخ تقديم الإستمارة: ...|...|**2015**

إستمـــارة بحـــث بعنـــــوان

الإنتخابـــات المحليـــة في الجزائـــــر
دراسة ميدانية للسلوك الانتخابي بمدينة مازونة.

في إطار تحضير شهادة ماجستير في علم الاجتماع حول" الإنتخابات المحلية في الجزائر" نطلب من سيادتكم المحترمة مساعدتنا في بحثنا بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة.

إعلموا أن كل المعطيات التي سيتم الحصول عليها ستوظف لغرض البحث العلمي و فقط، شكرا على تعاونكم.

إعداد الطالبـــــة: **إشـــراف الأستـــــاذ:**

حفيظـــة بلعربـــــي **د- زاوي مصطفـــــــــى.**

السنة الجامعية 2015-2016

المحور الأول: تشخيص المبحوث.

1- **الجنس:** 1. ذكر ☐ 2. أنثى ☐

2- **السن:**1. 18 أقل من28. ☐ 2. 28 أقل من38. ☐

3. 38 أقل من 48. ☐ 4. 48 فما فوق. ☐

3- الحالة المدنية: 1. أعزب ☐ 2. متزوج ☐ 3. مطلق ☐

4. أرمل ☐

4- المستوى الدراسي: 1. بدون مستوى ☐ 2. ابتدائي ☐

3. أساسي/ متوسط ☐ 4. ثانوي ☐ 5. جامعي ☐

6. دراسات عليا ☐

5- **الحالة الشخصية:** 1. طالب ☐ 2. عامل ☐ 3. ماكثة بالبيت ☐

4. متقاعد ☐ 5. أعمال حرة ☐ 6. بطال ☐

المحور الثاني: المشاركـــــــة السياسيـــــــــة.

6- هل أنت مسجل في القائمة الإنتخابية ؟

1. نعم ☐ **2. لا** ☐

7- هل سبق لك أن انتخبت ؟

1 . نعم/تشريعية ☐ 2. نعم/محلية ☐ 3. نعم/ الإثنين معا ☐

4. نعم/رئاسيات ☐ 5. نعم/رئاسيات/تشريعية ☐ 6. نعم/رئاسيات/محلية ☐

7. نعم/رئاسيات/تشريعية/محلية ☐ 8. لا ☐

8- **في رأيك هل الانتخاب حق أم واجب؟**

1. حق ☐ 2. و اجب ☐

9- **ما رأيك في الانتخابات؟**

1. نزيهة ☐ 2. غير نزيهة ☐ 3. لا أدري ☐

10- هل تطلع على القوائم الإنتخابية قبل الإنتخاب ؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

11- أي الإنتخابات تحرس عليها أكثر:

1 . انتخابات محلية ☐ 2. انتخابات تشريعية ☐ 3. انتخابات رئاسية ☐

12- **هل تشارك في الإنتخابات عن قناعة سياسية ؟**

1 . نعم ☐ **2. لا** ☐

13- كيف ترى الانتخابات المحلية؟

1 . مهمة ☐ 2 .عادية ☐ 3 . غير مهمة ☐

العوامـــل المؤثـــــرة في السلـــوك الانتخابـــي.

المحور الثالث: السلطة الأبوية و علاقتها بالسلوك الانتخابي.

14 . هل صوت في آخر إنتخابات محلية؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

15. هل كنت تنتظر جديد من هذه الانتخابات؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

16. هل تعبر عن أرائك بكل حرية؟

نعم ☐ لا ☐

إن كان لا لماذا؟ .....

17 – على من تعتمد في إختيارك في الانتخابات المحلية؟

1 . الوالدين ☐ 2. الأخ الأكبر ☐ 3. الصديق ☐

4. جماعة الرفاق ☐ 5. الزوج ☐ 6 . وجهاء القرية ☐

18 – هل سبق لك أن اخترت مرشحا من دون أي توجيه ؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

19. هل سبق لك أن تلقيت توجيه في الانتخابات المحلية؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

20. إذا كان الجواب بنعم من طرف من تلقيت التوجيه؟

.....

21. في رأيك هل التصويت يكون على الأشخاص أم الأحزاب؟

.....

المحـــور الرابـــــع: البعد القبلـــــي و السلــوك الانتخابـــــي.

22- من تفضل أن يكون مرشحا في الانتخابات المحلية؟

1 . فرد من العائلة ☐ 2 . فرد ينتمي إلى نفس

العرش الذي تنتمي إليه ☐ 3 . فرد من عرش آخر ☐

4. لا يهم ☐

23- على ماذا تركز في التصويت للحزب؟

1 . برنامج الحزب ☐ 2. قائمة الممثلين ☐

3 . نشاط الحزب داخل البلدية ☐ 4. مكانة الحزب الوطنية ☐

24. هل كنت تعرف المرشح الذي صوت عليه في الانتخابات المحلية لـ 2012؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

25. إذا كان الجواب بنعم ما هي طبيعة المعرفة؟

1. من نفس العرش ☐ 2. رجل أعمال ☐ 3. فرد من العائلة ☐

4. صديق ☐

26. ما هي الصفة التي تفضلها في الشخص المنتخب في المحليات ؟

1. يعتمد الدين ☐ 2 . متعلما ☐ 3. أن يكون غنيا ☐

4. أن يكون من نفس العرش ☐ 5. أن يكون ذا دراية سياسية ☐

المحور الخامس: الزبونيـــة و السلـــــوك الانتخابـــــــــي

27. هل تشعر بتغير الأوضاع فترة الانتخابات المحلية؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

- إن كان الجواب بنعم كيف؟ .....

28. هل مازالت ظاهرة شراء الأصوات موجودة ؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

29. هل سبق أن تلقيت وعود فترة الانتخابات المحلية؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

30 . إذا كان الجواب بنعم، ما طبيعة هذه الوعود؟

1. منصب إداري ☐ **2.** سكن ☐ **3.** مال ☐

4. توفير مرافق ☐ 5. أخرى ☐

حددها .....

31. ما هي اقتراحاتك للمحليات المقبلة؟

.....

انتهـــــــى شكـــــــــرا.